

المجتمع الريفي
في عصر محمد علي

تأليف
د. حلمي أحمد شلبي





رئيس مجلس الإدارة
د. سمير سرحان

رئيس التحرير
د. عبد العظيم رمضان

مدير التحرير:
عبد العظيم الشبلي

الاخراج الفني : مراد نسيم

المجتمع الريفي في عصر محمد علي (دراسة عن إقليم المتوفية)

تأليف

د. حلمي أحمد شلبي
أستاذ التاريخ الحديث المساعد
كلية الآداب - جامعة المتوفية



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٢

تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ الكريم هذا الكتاب عن المجتمع الريفي في عصر محمد علي ، الذي يتناول بالتخصيص اقليم المنوفية .

ومؤلف الكتاب هو الدكتور حلمي أحمد شليبي ، أستاذ التاريخ الحديث المساعد بكلية الآداب - جامعة المنوفية ، وهو متخصص في تاريخ مصر الاجتماعي ، وقد نشرت له هذه السلسلة كتاب : « فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعي في مصر » ، وكتاب : « الموظفون في مصر في عصر محمد علي » .

والكتاب الذي بين أيدينا يعالج جانبا آخر ، هو المجتمع الريفي ، وقد اختار مجتمع المنوفية لما توفر له من وثائق ترسم صورة متكاملة لهذا المجتمع ، تتمثل في دفاتر تعداد النفوس في الاقليم ، وسجلات الادارة المحلية ، ووثائق ديوان المعية السنية ، وسجلات المحاكم الشرعية ، وهي وثائق يصعب الرجوع اليها بسهولة لتناثرها في أماكن حفظها .

وقد تناول في دراسته عائلات الاقليم التي تمثل أبرز أشكال المجتمع الزراعى فيه ، كما تناول الحكم التركى ودور الأقلية التركية الحاكمة ، وعلاقة الادارة بالانتظام القضائى . كذلك تناول الأحوال الاقتصادية فى الاقليم ، والدور الذى قامت به الحكومة لربط الاقليم بالعاصمة ، وتكريس المركزية ، وتطبيق نظام الاحتكار . وقد اهتم بدراسة الأحوال الاجتماعية فى الاقليم ، وتعرض لظروف تمرد الفلاحين ، وانتشار نزعات التعصب ، والانقسامات ، وازدياد الجرائم وحوادث السرقة ، والاغتصاب والقتل وغيرها .

والكتاب على هذا النحو يرسم صورة متكاملة للمجتمع الريفى فى عصر محمد على فى اقليم المنوفية ، مما يمكن تطبيقه - بدرجة عما - على المجتمعات الريفية فى الأقاليم المصرية الأخرى . ومن هنا كانت أهمية هذه الدراسات الميكروسكوبية التى تتناول شريحة معينة من المجتمع المصرى بالفحص والتدقيق ، لاعطاء فكرة عامة عن بقية شرائح الجسد .

ومن هنا أرجو أن يجد القارئ العزيز فى هذا الكتاب ما ينشده من متعة فكرية ومعرفة .

والله الموفق ،،

رئيس التحرير

أ . د عبد العظيم رمضان

مقدمة

هذه الدراسة تتناول زاوية من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي الحديث تتعلق باقاليم مصر في عصر محمد علي ، واقليم المنوفية على وجه التحديد ، وتعتمد بصفة أساسية على الوثائق الاصلية .

يتناول الفصل الأول ، دراسة العائلات في الاقليم التي تتسم بالأهمية البالغة ، اذ ان العائلات تمثل أبرز أشكال المجتمع الزراعي فيه . ومن الملاحظ ان الدراسات السابقة عن العلاقات الاجتماعية في الاقليم تتسم بالغياب شبه الكامل لمناقشة هذا الموضوع ، لذا تركزت الدراسة على تناول الظروف التي احاطت بتكوين العائلات الكبيرة والعائلات الصغيرة والعناصر التي تتكون منها .

وقد اعتمدت في هذا الفصل على دفاتر تعداد النفوس في الاقليم عام ١٨٤٧ . وهي تضم تفاصيل كثيرة ، وتحتوى على معلومات هامة عن عدد الأفراد في القرى والنواحي والأعمال التي يشتغلون بها ، والغرباء عن الاقليم . واعتمدت أيضا على سجلات المحاكم الشرعية في الاقليم والتي تحتوى على تفاصيل كثيرة عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في الاقليم .

أما الفصل الثانى ، فقد تناولت فيه الحكم التركى فى الاقليم ، ودور الاقلية التركية الحاكمة ، وسيطرة الادارة على النظام القضائى ، واساليبها فى استغلال الثروة الزراعية فى الاقليم .

وقد استقيت معلوماتى فى هذا الفصل من وثائق الاقاليم الادارية ، وهى عبارة عن سجلات الادارة المحلية الخاصة بالاقليم ، وهى تتناول النشاط الاقتصادى للاقلية التركية . وكذلك رجعت الى وثائق ديوان المعية السنية وهى عبارة عن وثائق تركية مترجمة تحت عنوان ملخصات دفاتر ديوان المعية . وفى مجال القضاء رجعت الى سجلات المحاكم الشرعية فى الاقاليم العديدة خصوصا محكمة مديرية المنوفية ومحكمة منوف فى عصر محمد على ، فاطلعت على آلاف الوثائق فى هذا الصدد .

وقمت بنفسى بعدة تنقلات داخل الاقليم للتعرف على بعض معانى الكلمات التى كانت سائدة والتى لازالت موجودة فى اوساط الفلاحين وهى مجهولة بالنسبة لى ، واستفدت كثيرا من توضيحاتهم معانى هذه الكلمات حين كنت اقرأ هذه الوثائق . واعطى مثالا واحدا على ما اقول ، فقد قابلنى حين كنت اقرأ احدى الوثائق والتى تتعلق بأقوال أحد الفلاحين من احدى قرى ناحية تلا امام القاضى حول نزاع نشب بين قريتين وسقط فيه قتلى من القريتين ، قابلنى كلمة « مزاريق » التى استخدمها البعض فى هذا النزاع وحين سألت أحد الفلاحين ذكر لى انها اسم اله تستخدم فى الزراعة فى غرس البذور .

أما الفصل الثالث ، فقد تناولت فيه الأحوال الاقتصادية فى الاقليم ، والدور البارز الذى قامت به الحكومة عن طريق الادارة والقضاء لربط الاقليم بالعاصمة وتكريس المركزية وتطبيق نظام

الاحتكار وهو النظام السائد فى مصر آنئذ والآثار التى ترتبت على ذلك فى الاقليم .

ورجعت فى هذا الفصل الى وثائق الاقليم فى الادارة ، أعنى وثائق ديوان المنوفية والتى تضم تفاصيل كثيرة ومعلومات متنوعة تتعلق بالأمور المالية والاقتصادية . وقدمت أيضا وثائق المحاكم معلومات ضافية فى الشئون الاقتصادية عن اوجه النشاطات الموجودة وسيطرة الحكومة على وسائل الانتاج والتطبيق الحازم لنظام الاحتكار الذى قرره العاصمة .

وفى الفصل الرابع ، تناولت الاحوال الاجتماعية فى الاقليم من عدة جوانب ، فالحقت الضوء على أسباب السلبية فى علاقة المحكومين بالحكام من خلال النزعة التى تكونت عند الاغلبية وميلها الى الابتعاد عن الحكام ، وتناولت فى هذا الفصل أيضا ظاهرة انتشار الخوف وسوء الظن فى العلاقات الاجتماعية السائدة . وعوامل وجود الحزازات والانقسامات فى القرى وازدياد نزعات التعصب بين الأهالى . فضلا عن تتبع عوامل التمرد والثورة بين الفلاحين والأسباب التى تجعل الفلاحين يتمردون بعدما يفيض الكيل بهم . والتدهور الذى اصاب الحياة الاجتماعية ومظاهره التى كانت تعكس خلا واضحا فى العلاقات الاجتماعية مثل ازدياد جرائم وحوادث السرقة والنهب والاغتصاب والدعارة والقتل وغيرها .

ورجعت فى هذا الفصل الى وثائق المحاكم بصفة اساسية التى قدمت معلومات مثيرة للغاية تبطل مفاهيم سائدة عن الفلاحين تتردد وتتواتر ولا تؤيدها الوثائق التاريخية فى احايين كثيرة . كما رجعت الى وثائق الادارة التى اوضحت أسلوب الادارة القائم على التعسف والقمع .

وبعد ، فهذا عمل اجتهدت فيه ، وعانيت كثيرا فى جمع مادته التاريخية ، بسبب صعوبة الحصول عليها من أماكن حفظها ، وتناثرها هنا أو هناك فى المحافظ والسجلات فى دار الوثائق القومية تارة ، وفى تنقلى بغرض أن أزيد فهمى لما ورد فى هذه السجلات بمخالطة الأهالى فى قرى ونواحي الاقليم تارة أخرى . وأرجو أن أكون قد أصبت . وعلى الله قصد السبيل .

د . حلمى أحمد شلبى

شبين الكوم

أول يناير ١٩٩١

الفصل الأول

عائلات اقليم المنوفية

تعتبر العائلات أبرز أشكال المجتمع الزراعى فى اقليم المنوفية حيث يعيش نحو ٨٠٪ من السكان فى المناطق الريفية ويعملون بالزراعة اما القطاعات الحضرية فى الاقليم فقد تأثرت نشاطاتها هى الأخرى بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالقيم التى تولدت عن العمل بالزراعة التى تعيش عليها هذه العائلات . وتؤكد الوثائق هذه الحقيقة (١) .

والواقع ان هذا يتفق مع حقيقة أساسية فى تاريخ مصر الاقتصادية والاجتماعى هى ان مصر مجتمع زراعى فى اغلبه ، حيث يعيش قرابة نصف سكانه فى المناطق الريفية ، وحيث تنخرط نسبة كبيرة من هؤلاء السكان فى الأنشطة الزراعية (٢) .

لذلك من الضرورى دراسة هذا الموضوع ، بهدف التعرف على الظروف التى احاطت بتكوين العائلات فى الاقليم وتطورها . وتوفير

وثائق الاقليم (تعداد نفوس المنوفية عام ١٨٤٨) ان هذه العائلات كانت اما عائلات كبيرة أو عائلات صغيرة .

أولا : العائلات الكبيرة :

وتمثل هذه العائلات فى الاقليم أقوى الكتل السكانية بها ، والى جانبها اغلبية من العائلات الصغيرة المتعددة ، التى تتكون من عائلات متفرقة ، فضلا عن عائلات صغيرة أخرى وافدة ، تطلق عليها الوثائق تسمية الغرباء (٣) .

والعائلات الكبيرة فى الاقليم تمثل العماد الحقيقى للسكان ، ترتبط فيما بينها باواصر القربى وعلاقات النسب . وتتوزع هذه العائلات فى كل نواحي الاقليم ، وهى معروفة آنذاك وكان صيتها مسموعا ، وفى ناحية تلا توجد عائلات رسلان وعبد الغفار وشنيشن . وفى ناحية منوف عائلات الشقنقىرى والبيه ونور وأبو حصوه والجندى والفيشاوى . وفى ناحية شبين الكوم عائلات الجزار والسنتاوى . وحتحوت وحنوت وسراج وسعفان والقط والنجار والعالم (٤) .

ويتضح لنا من خلال قراءة وثائق الاقليم (تعداد النفوس) ، والمقارنة بين أعداد السكان حقيقة أساسية هى ان التنقل والارتحال كان سمة أساسية فى تاريخ عائلات الاقليم ، فعدد الغرباء مثلا فى ناحية شبين كان ٩٠٨ أفراد من ٢٩٣٠ فردا أى ٣٣٪ من العدد الكلى . وفى ناحية منوف ايضا بلغ عدد الغرباء بها طبقا لما ورد فى دفاتر تعداد ناحية منوف بلغ نحو ١٢٢٣ فردا من ٩٨١٣ فردا أى نحو ١٢ و ٣٪ (٥) .

وبالرغم من ذلك فاننا نلاحظ ان تدفق هذه الاعداد من الغرباء لم يحدث خلاا ببناء العائلات داخل هذه المناطق ، فظلت العائلات كبيرة العدد تتميز بنفس الزيادة على

غيرها ، وظلت أيضا تتمتع بنفس المكانة المتميزة ، فاذا اضمفنا الى ذلك عدد الذين يهجرون القرية من العائلات الكبيرة - وهو قليل نسبيا كما هو واضح من قراءة دفاتر تعداد النفوس - تبين لنا ان العائلات الصغيرة وحدها هي التي كانت معرضة للتفكك بتأثير الهجرة الى قرى أخرى أو الى أحد البنادر أو الى خارج المنوفية (٦) .

نخلص من هذا الى حقيقة بارزة في تاريخ العائلات في اقليم المنوفية في عصر محمد على هي « ان العائلات الصغيرة وحدها هي التي كان يحدث فيها تسرب الى خارج القرى والنواحي ، على حين ظلت العائلات الكبيرة تحافظ على بنائها الداخلى » ، وبالتالي ظلت تنفرد بالنفوذ والوجاهة بين السكان . ولاشك ان ذلك ترتب عليه فى النهاية خلل أو عدم وجود توازن فى عدد العائلات فى القرى والنواحي فى الاقليم .

وعلى حين نجد أن عائلتين فقط فى كل قرية أو ناحية تنحصر فيهما أغلبية السكان ، رأينا فى المقابل عددا كبيرا من العائلات - كما يتضح من قراءة أسماء العائلات فى « دفاتر تعداد النفوس » - لا يكاد يماثل من حيث العدد احدى هاتين العائلتين ، مثال ذلك انه تبين من احصاء عدد النفوس فى منازل شيخين من شيوخ قريتين هما (ساحل الجواير) و (عشنا -) ان عدد النفوس بهما يربو على ٦٤ فردا بما يزيد على عدد النفوس فى منازل عشر عائلات صغيرة غير معروفه ، وهذه العائلات الاخيرة تمثل سفح الهرم العائلى فى القرية - على فرض ان هناك قمم لهذا الهرم تحتله العائلات الكبيرة (٧) .

وأهمية هذا الأمر ، تكمن فيما ترتب على هذا الخلل فى تركيب العائلات من حيث عدد النفوس من قيم وصيغ أبناء كل عائلة بصفات معينة فى كل قرية أو ناحية داخل الاقليم ، حيث نجد أن البعد العددي

يمثل أحد أسباب تميز بعض أفراد العائلات الكبيرة بالانفراد بالكلمة ولهم واجب الطاعة بين أفراد العائلة من جهة وأفراد العائلات الأخرى من جهة ثانية ، ويتبين ذلك لنا بسهولة - من خلال قراءة وثائق المحاكم الشرعية فى اقليم المنوفية فى الفترة من (١٨١٦ - ١٨٤٨) فى (ناحية شبين الكوم) مثلاً لاتخلو قضية من القضايا المعروضة أمام المحكمة من حضور كبار هذه العائلات المشهورة تعريفاً لمواقف أحد الأطراف أو شهوداً أو مشاركين فى نظر هذه القضايا ، ويمتد أثر موقفهم الى صميم حياة الناس فى كل جوانبها ، اذ أن أسماء عائلات الجزار والعالم والسنتاوى وسعيفان وغيرهم خلال عصر محمد على تمثل رموزاً لعائلات كبيرة فى الناحية . اثرت بشكل كبير فى تطور الحياة الاجتماعية فى شبين الكوم (٨) .

ونجد نفس الشيء فى كل قرى ونواحي الاقليم ، اذ ان اقطاب العائلات الكبيرة ينوبون عن اغلبية العائلات الصغيرة أمام المحاكم الشرعية لمؤازرتهم فى قضاياهم ، فى (ناحية دناصور) اقطاب عائلات صقر وجويلى ومرعى وحشيش ، وفى (ناحية ميت ابو الكوم) عائلة ماضى ، وفى (ناحية زاوية الناعورة) عائلة حبيب ، وفى (ناحية البندارية) عائلة - أبو عبيه ، وفى (ناحية سيدود) عائلة ابو عياد ، وفى (ناحية طوخ) عائلة درباله وغيرها (٩) .

وتشير وثائق المحاكم الشرعية لاقليم المنوفية الى ان العائلات الكبيرة لجأت الى دعم مكانتها ونفوذها عن طريق التزاوج والمصاهرة بين بعضها البعض فى معظم الأحيان ، فكانت العائلة الكبيرة فى ناحية من النواحي تصاهر عائلة مماثلة لها من ناحية أخرى من الاقليم أو من اقاليم أخرى مجاورة ، طمعا فى الحفاظ على مكانتها المميزة وهيبتها وراثتها ، مثال ذلك علاقات المصاهرة بين عائلات

الجزار والعالم فى (ناحية شبين الكوم) • وعائلات الجندى فى (ناحية منوف) من عائلات المالكى فى (ناحية سرس الليان) عام ١٨٤٨ • واحد مشايخ منوف من عائلة سويدان من عائلة ضبيش ، وشيخ (ناحية المصيلحة) خطاب بدر من عائلة الميهى • وفى (ناحية ساحل الجواير) زواج بين عائلات ابوراضى وابو حسيدين وعامر وغيرها (١٠) •

كذلك استمدت هذه العائلات الكبيرة قوتها ونفوذها من تأييد السلطة لها سواء فى القرى أو البنادر فى ارجاء الاقليم ، بحكم انها كانت أكثر قربا لهذه السلطات من غيرها وانها آداتها أمام الفلاحين ، فلقد كان شيوخ هذه العائلات الكبيرة يمثلون السلطة أمام جموع الفلاحين من العائلات الصغيرة المتناثرة فى ارجاء القرية أو البندر ، واصبحت لهم شرعية أمام الاهالى بمرور الوقت ترقى فى درجتها الى أعلى منزلة ولهم البت فى أخص خصائصهم ، فمنهم من جمع الى اختصاصاته الادارية وظيفه النيابة والقضاء الشرعى والبت فى الأحوال الشخصية مثل عقود الزواج وحالات الطلاق وغير ذلك (١١) • .

وكانت قرى وبنادر الاقليم بمثابة اقطاعات فى أيدي مشايخ كبار العائلات ، بفعل قوانين محمد على الزراعية الجديدة (١٢) • ان تمثل كل ناحية أو قرية حصة أو عدد من الحصص لأحد المشايخ أو عدد من الشيوخ ، بحيث بات كل شيخ مسئول عن حصته فى كافة الأمور ، وتحول أفراد هذه الحصة من العائلات الصغيرة الى اتباع حقيقيين لهم يؤمرون فيطيعون ، فمن خلال تتبع الكثير من الدعاوى التى كانت تعرض امام القضاة الشرعيين لانجدعناء فى اكتشاف الدور الخطير الذى يقوم به شيوخ القرى فى حياة أفرادها ، فكثيرا ماينصاع هؤلاء الآراء هؤلاء الشيوخ الى حد التفريط فى مصالحهم الذاتية ، نذكر بعض الأمثلة للتدليل على ذلك فى نواحي الاقليم ،

فقد تنازل أحد الفلاحين عن حقه امام القاضى الشرعى عام ١٨٣٠ فى (ناحية طوخ) بالرغم من ان شيخ القرية استولى على مواشيه بالقوة واستخدمها لمصلحته الخاصة (١٣) . وفى عام ١٨٤٤ تنازل أحد الفلاحين فى (ناحية البتانون) عن دعواه فى حق شيخ الناحية الذى مارس معه أساليب التعذيب البدنى بوحشية دون وجه حق (١٤) . وفى عام ١٨٤٨ قتل شيخ (ناحية طبلوها) أحد الفلاحين وتنازل أهله عن حقوقهم لعجزهم عن اثبات دعواهم وشهود الزور المؤازرين للقاتل (١٥) .

ولاشك أن الحكومة قد تهاونت فى هذه الأمور من أجل تكريس قبضتها على هؤلاء الفلاحين الذين ارادت لهم الانصياع للنظام الجديد الذى يرمى الى تثبيتهم فى أماكنهم وحفزهم الى البدء فى انتاج القطن وغيره من السلع ، وتحديد واجباتهم أو الحصص المطلوبة منهم تحديدا دقيقا (١٦) .

وقد جمعت وحدة المصالح بين هذه العائلات الكبيرة فى الاقليم ، مما أدى الى وجود أو قيام روابط واواصر عديدة بينها تقوم على ضرورة الحفاظ على شكل العلاقات الاجتماعية القائم وعدم التعرض له .. وهناك امثلة عديدة توضح التعاون الذى كان قائما بين هذه العائلات والذى تحكمه المنافع المتبادلة ، وهذه الامثلة تتعلق بالمعاملات المالية فيما بينها . وقد سجلت وثائق المحاكم فى الاقليم العديد منها والتي تمت بين عدد من شيوخ القرى فى مجال تبادل القروض من أجل بعض المنفعة والاستحواد على الأراضى . مثلما حدث عام ١٨٣٠ بين عائلات الجزار فى شبين الكوم وعائلات راضى وابو حسين فى ساحل الجواير وتلا (١٧) . وحالات عديدة أخرى عام ١٨٣٥ فى مجال التعاون فى عمليات نقل الزمام بين القرى من أجل سداد متأخرات الحكومة المالية والاحتفاظ بالاطيان فى ايديهم (١٨) .

كذلك حرصت العائلات الكبيرة على المحافظة على هيبتها ومكانتها وغير ذلك من مظاهر المركز الاجتماعي المتميز في أوساط العائلات التي تحتل درجات أدنى في السلم الاجتماعي ، فالخلافات التي تحدث في القرى حول مسائل الميراث والرى وغيرها والمشاجرات العادية تحكمها معانى الرغبة في عدم المساس بالهيبة أو الوجاهة ففي عام ١٨٢٩ حين توجه أهالى (قرية بمم) يقودهم أحد الشيوخ وهو من عائلة ابو حسين - وهى من العائلات الكبيرة - لاقامة جسر على زراعة الذرة الخاصة به خوفا من الغرق انهال عليهم اتباع شيخ القرية المجاورة (زاوية بمم) - وهو من عائلة قيقه بالضرب بالمزاريق حتى الموت (١٩) . وفى عام ١٨٤٨ حرّض شيخ (قرية لبيشه) أتباعه على خلع باب قاعة من دار شيخ قرية آخر فى نفس الناحية وسرقة جميع ما بها كيّدا له بسبب المناقصة بينهما على منصب شيخ القرية (٢٠) . وفى عام ١٨٤٩ تبادل مشايخ (قرية اصطبارى، اطلاق الرصاص بسبب العداء المزمّن بينهم حول توارث منصب شيخ القرية (٢١) . وفى عام ١٨٤٩ أيضا توجه حشاد هندية أحد شيوخ (قرية الكوم الأخضر) على رأس خمسة وثلاثون نفرا من عائلته، واطلق الرصاص على اتباع شيخ آخر بالناحية بسبب النزاع حول رى الأرض (٢٢) .

ومما يلاحظ أيضا أن هذه العائلات الكبيرة فى الاقليم ، كما يتضح من قراءة دفاتر تعداد النفوس كانت تقيم فى منازل متجاورة. واحياء واحدة فى أغلب الاحيان ، ويطلق على هذه الاحياء أو الحوارى اسماء هذه العائلات ، ففي شسبين الكوم يوجد درب السنتاوى ودرب الجزار وحارة العالم ودرب سراج وغيرها ، ويقطن كل درب أو حارة أغلبية من هذه العائلات الكبيرة ، فدرب السنتاوى مثلا يسكنه ١٦٧ فردا أكثر من ٥٠٪ (٨٥ فردا من نفس العائلة) وهكذا (٢٣) . وفى منوف نجد حوارى وشوارع تحمل اسماء العائلات.

الكبيرة بها ويقطنها أغلبية من هذه العائلات ، فنجد عائلات الشقنقىرى والبيه ونور وأبو حصوه والجندي التى تقيم فى منازل متجاورة (٢٤) *

وفى قرى الاقليم - وهى أقل عددا من حيث السكان - نجد نفس الظاهرة ، اذ يتضح أيضا من تعداد النفوس عام ١٨٤٦ ان اسماء الحواري مأخوذة من اسماء العائلات الكبيرة غالبا ، وفى (قرية بابل وكفر حمام) حارة الشيخ نسبة الى عائلة الشيخ أكبر عائلات القرية ، وفى (قرية طوخ) حواري عزب وبلال وهما من العائلات الكبيرة بها ، وفى (قرية شونى) حارة الديب نسبة الى عائلة الديب ، وفى (قرية سنجريج) حارة أبو شادي نسبة الى عائلة أبو شادي ، وفى (قرية سدود) حارة أبو عياد نسبة الى عائلة عياد (٢٥) *

ونظرا لهذه التركيبية الخاصة بأماكن تجمع العائلات الكبيرة أصبح هناك طبقة متميزة داخل القرى والبنادر فى الاقليم هم أفراد هذه العائلات ، الذين أقاموا فى منازل خاصة متميزة أيضا تتناسب مع حجم ومكانة شيخ القرية بوصفه رئيس أكبر العائلات - وأفراد عائلته باعتبارهم ينتسبون اليه (٢٦) * وتعكس وثائق المحاكم الشرعية فى الاقليم هذه الحقائق بوضوح ، خصوصا وثائق المواريث ، اذ يغلب على منازل هؤلاء الشيوخ مظاهر الثراء ، فبعضهم يمتلك أكثر من منزل ، وهذه المنازل تتميز بتعدد غرفها أو اتساع مسطحها أو الأفنية بها أو ارتفاعاتها أو غير ذلك من تفاصيل تعكس هرمية اجتماعية واضحة ، نذكر مثالين فقط للتدليل على ذلك ، الأول ، هو ما حصلت عليه ابنة أحد مشايخ شبين الكوم حسن أغا الجزار عام ١٨٤٦ من ميراث فى بيوت والدها ، والذي يعد بالآف الاندراع - وحدة القياس الموجودة آنئذ - فى الدرب الأوسط بزقاق أولاد العالم ، وهى

عديد من الغسرف ، وفي منزل آخر بدرب التراسين بسزقاق الجعار (٢٧) . والمثال الثانى فى (ناحية شنوان) حين ورث أبناء عبد المنعم البنبى فى عام ١٨٤٨ فى دواره مساحات كبيرة من الأذرع (٢٨) . كما تشير (الخطط التوفيقية) الى صور هذه البيوت المتميزة لهؤلاء الشيوخ فى الاقليم وما تتميز به من مظاهر الأبهة ، فيذكر على مبارك : « ان فى قرية ابو المشط - بالاقليم - منزل ضيافة لعمدتها احمد اغا الجنزورى وله بها بستان ذو فواكه » (٢٩) . ويذكر أيضا « ان منزل عمدة البتانون بمديرية المنوفية محمد الجندى بالحجر الدستورى وعلى دورين مع البياض والشبابيك كأبنية مصر » (٣٠) .

ولاشك ان هذه الحظوة والمكانة التى تميزت بهما هذه العائلات الكبيرة الثرية فى قرى وبناجر الاقليم قد بعثت عوامل الحسد والغيرة فى العائلات التى كانت تليها من حيث المكانة أو ما يمكن ان نطلق عليها العائلات الميسورة ، فذهبت الى المنافسة على منصب شيخ القرية تارة أو تعزيز مكانتها عن طريق مصاهرة أو الانتساب الى هذه العائلات الثرية تارة أخرى ، وفى (ناحية دناصور) تنازع مشايخ القرية الثلاثة فيما بينهم زمنا طويلا على حصصهم فى منصب شيخ القرية وارضى المسموح - اراضى معفاة من الضرائب - وتوافقوا فيما بينهم عام ١٨١٦ على توزيع هذه الأنصبة وحقوقهم فى هذه الأراضى (٣١) . وفى عام ١٨٢٧ ذهب أحد شيوخ (ناحية بتبس) الى اعطاء الحاكم التركى رشوة فى مقابل استرداد شياخته التى حصل عليها آخر من عائلة أخرى (٣٢) . وفى (ناحية الراهب) اشتعل النزاع عام ١٨٤٤ بين مشايخ القرية بسبب التنافس بينهم ودبروا المكائد لبعضهم (٣٣) . وفى (ناحية الداجمون) تمكن سليمان الفقى من الاستيلاء على حصة محمد ماضى فى الشياخة (٣٤) .

ولجات هذه العائلات تارة أخرى الى عقد أوامر المصاهرة مع

العائلات الثرية ، اذ تسجل وثائق المحاكم الشرعية فى الاقليم حالات عديدة للزواج بين هذه العائلات فى القرى والنواحي (٣٥) . على حين لجأت هذه العائلات الكبيرة الى توثيق علاقاتها مع عناصر الأتراك الموجودين بالاقليم - الذين يتمتعون بالسطوة والنفوذ بالتقرب منهم ومداهنتهم وتبادل المنافع الاقتصادية معهم أو بالزواج والمصاهرة أيضا ، وقد ثبت ان هناك معاملات مالية واسعة بين عدد من شيوخ القرى وبينهم ، نذكر منهم على سبيل المثال المعاملات بين شمس الدين حمودة شيخ (قرية برما) وموسى الدهراوى شيخ (قرية ابيار) وبين حاكم الولاية التركى عام ١٨٣٥ (٣٦) . وحالات زواج ومصاهرة عديدة بين (شيخ منوف) وأحد الاغوات الأتراك ، واحد شيوخ (شبين الكوم) من عائلة حتوت واسماعيل اغا معاون المديرية التركى عام ١٨٤٨ (٣٧) .

وهكذا يتبين لنا من العرض السابق ان مشايخ القرى والنواحي فى اقليم المنوفية فى عصر محمد على كانت تتزايد قوتهم وان العائلات الكبيرة كان يتربع على رأسها هؤلاء المشايخ تدعمت قوتها ، وأصبحت تمثل شريحة اجتماعية متميزة، وأن القيم الاجتماعية السائدة كرسنت ذلك ، ولم يكن ذلك كله سوى انعكاس للسياسة الزراعية التى أحدثها محمد على ، فعلى حين تمكن هؤلاء المشايخ من الاستحواذ على أجود الأراضى وأكثرها تميزا ، فان الفلاحين - وهم الجموع المتناثرة فى أرجاء كل قرية وينتمون الى عائلات صغيرة مفتتة - كانوا يضعون أيديهم على الأراضى التى لم تستفد من مشروعات الري ، كما أن وضع أراضيتهم لم يتغير فقد كانت أرضا مملوكة للدولة يثقلها الخراج (ضريبة الأراضى) ولا يملك الفلاحون سوى حق الانتفاع بها فحسب .

ثانيا : العائلات الصغيرة :

تمثل هذه العائلات اقلية السكان فى قرى ونواحي الاقليم ، وهم عبارة عن جموع الفلاحين المتناثرة بها . ويتكون هؤلاء من ثلاثة عناصر ممتزجة فيما بينها هي الاهالى والغرباء والبدو المستوطنين .

وقد غلب على البناء الاجتماعى لهذه الكثرة فى القرى والبنادر التفكك والانقسام ، وانحصر الولاء فيما بينهم للقيم المتولدة عن الانتاج الزراعى الذى لا يكاد يكفى حد الكفاف ، لذلك كان التفتت العائلى من السمات الأساسية التى تميزت بها العائلات الصغيرة ، ولا نكاد نرى من خلال تحليل وثائق المحاكم الشرعية - التى تعد أهم الوثائق التى رصدت سلوك هذه العائلات الصغيرة - لا نكاد نرى أى أثر يوحى بالانتماء الا لقيم انتاج زراعى لا يكاد يفى بالحاجات الأساسية لأفراد هذه العائلات ، فالانصياع لارادة شيوخ القرى - رؤوس أكبر العائلات وأكثر العناصر تملكا للأرض الزراعية - يمثل عند هؤلاء أساس كل شئ ، وذلك ليس غريبا ، إذ أن شيوخ هذه القرى يؤثرون بشكل مباشر فى توزيع الاطيان الزراعية عليهم بمقتضى النظم المعمول بها والمقررة من جانب الحكومة ، ويتصرفون فى كل شئون هذه العائلات الصغيرة تقريبا (٣٨) .

ولاشك ان هذه الهيمنة التى مارسها شيوخ القرى على الفلاحين فى اقليم المنوفية أنتد كانت كفيلة بالتأثير على تكوين البناء الاجتماعى لهذه العائلات الصغيرة ، فقد ذهب هؤلاء الشيوخ الى القضاء على أية محاولة من جانب أى فرد فى احدى هذه العائلات الصغيرة يهدف من ورائها الى مناوأة هذه العائلات الكبيرة أو الاقلال من هيبتها ، وذلك باستخدام كافة الوسائل ، والتفنن فى

صناعة القهر بين هذه الاعداد الكبيرة التى تضم هذه العائلات الصغيرة والمتناثرة فى ارجاء القرى .

وكانت العائلات الصغيرة فى الاقليم تتكون من عدة عناصر على نحو ما اشرنا الى الغرباء ، والأهالى والبدو ، اما الغرباء ، وهم الذين هجروا قراهم التى نشأوا فيها تحت تأثير الاضطهاد وضغط الضرائب أو السخرة أو التجنيد ، وتطلق عليهم الوثائق « المتسحبين » ، أو الفارين وهم من العائلات الصغيرة غالبا ، الذين ساهموا بهروبهم فى زيادة تفتت هذه العائلات ، بحيث تفرقت أصولها وانسابها فى القرى الأخرى العديدة أو المدن الرئيسية فى مصر (٣٩) .

وهم فريقان : الأول فريق هارب من هذه القرى . والثانى فريق نازح الى هذه القرى من القرى والاقاليم المجاورة . والواقع ان لم تخل قرية من وجود هؤلاء الغرباء كما تدل على ذلك (وثائق تعداد اقليم المنوفية) ، اذ تسجل أسماء هؤلاء بوصفهم غرباء ولا تحدد القرى التى نزحوا منها ، ولكن نستطيع ان نستدل من القابهم على انهم من القرى المجاورة ، أما الذين نزحوا من اقليم آخر فينسبون الى الاقاليم التى نزحوا منها ، فمنهم من يطلق عليه الطنطاوى والقليوبى والسمنودى والاسيوطى وغيرهم . واعتقادنا ان عمليات الفرار التى كانت تتم من القرى فى عصر محمد على فى اقليم المنوفية تعتبر اضمخ عملية نزوح جماعى تعرضت لها العائلات الصغيرة بما اثر على البناء الاجتماعى فيها واصابها بالخلل ، ولم تفلح كافة الجهود التى بذلت للقضاء على هذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة فى القرى من أجل تثبيت هؤلاء الريفيين فى اماكنهم - أو قراهم - من ناحية ، كما تعرضت هذه العائلات الصغيرة لعملية تفتت فى الانساب غير مسبقة تحت وطأة الاضطهاد الحكومى من

ناحية أخرى ، اذ يبين الجدول الآتى - وقد تم تجميع أرقامه من العديد من سجلات ودفاتر التعداد - أبعاد هذه الظاهرة ، فهو يتناول بصفة أساسية تزايد أعداد الفارين من القرى فى إقليم المنوفية عام ١٨٤٦ (٤٠) .

الذاحية	الأهالى	الفارين
شبين الكوم	٦٨١١	٢٧٧
ثلا	٥٧٢٨	٣٧٠
شبرا زنجى	٢٥٣٢	٢٩٥
مشاى	١٣٩٠	١٦٤
زاوية جروان	١٢٤٣	١٢٤
كفر يعقوب	٨٩٨	١٠٣
العداوى	٨٧١	٧٣
منوف	٩٨١٣	١١٥٤
الحامول	١٨٣٥	١٠٧
فيشا سليم	٢٤٥٧	١٧٦
شنوان	٤٥٩٥	٣٤٧
أبو الغر	١٥١٨	١٩٨
هيت	٧٧٤	٩٠
منية طوخ	١٨١٩	٦٧٩

ومن خلال تحليل أرقام هذا الجدول يتضح لنا حجم هذه الظاهرة التي أصابت العائلات الصغيرة في قرى ونواحي الاقليم ، وهي الظاهرة التي حاولت السلطات - كما ذكرنا الحد منها فلجأت الى اصدار لائحة في ابريل ١٨٤٤ تحتوى على سبعة بنود تركز على ملاحقة هؤلاء الفارين من قراهم واعادتهم اليها دون جدوى (٢١) .

اما الفريق الثانى ، وهم الذين اقاموا في قرى ونواحي اقليم المنوفية آنئذ ، وهم من الفارين من الاقاليم الأخرى المجاورة أو الذين يقيمون بحكم أعمالهم في المنوفية ، فقد كانوا يمثلون نسبة كبيرة بالمقارنة بالاهالى ، وينتمون الى العائلات الصغيرة في الاقليم ، ويبين الجدول الآتى اعداد هؤلاء النازحين الى قرى ونواحي المنوفية :

الناحية	الاهالى	النازحون
شبين الكوم	٦٨١١	٢٢٨٧
دمليج	٢٢٣١	٣٧
زاوية بمم	١٧٥٥	٧٧
زرقان	٢٦٧١	٦٣
ميت خاقان	٢٨٠٦	١٧٨
المائ	٣٢٥٠	٥٥
شمياطس	٩٩٢	١٤
المصيلحة	١٦٢٨	٩٥
كفر فيشا الكبرى	٢٠٥٠	٣١

٧١	٣٦٨	حصّة شبين
١٢٢٣	٩٨١٣	منوف
١٧٧	٢٣٩٧	سدود
٢٦	٣٠٠٢	كفر الباجور
١٢٣	٢٤٢٠	شونى
٨١	١٦٩٣	زاوية الناعورة
٣٦	٢٤٥٤	تلوانة
١٥	٢٣٩٩	جروان
٤٩	١٢٩٧	زاوية البقل
٣٨	١١٩٤	كفر شبرا زنجى
٢٤	٥٢٥	كفر السوامية

ويلاحظ من قراءة هذا الجدول أن عدد النازحين الى البنادر (شبين الكوم ومنوف) أكثر منه فى القرى ، ففى ناحية (شبين الكوم) بلغت نسبة النازحين ٢٣ر٥٪ من مجموع الأهالى ، وفى ناحية (منوف) ١٠ر٢٪ وفى القرى تقل النسبة بكثير ولكنها موجودة .

وهؤلاء النازحون فى العادة يمثلون عنصرا من عناصر العائلات الصغيرة ، فمهما بلغت زيادة أعدادهم لا يندرجون فى العائلات الكبيرة باعتبار انهم من أصول عائلية متفرقة نازحة فى ظروف مختلفة ، ففى ناحية منوف مثلا بلغ عددهم ١٢٢٣ شخصا ،

ولكنهم لا يربطهم اى ولاء عائلى واحد كما هو الحال بالنسبة للعائلات الكبيرة فهم من اصلا ب مختلفة ، فأعداد النازحين الى منوف نجد ان منهم ٢٣٥ شخصا من القاهرة ، و ١٠١ شخصا من الغربية ، و ٦١ شخصا من الجيزة ، و ٤١ شخصا من مديريات عموم قبلى ، و ٢٨ شخصا من الدقهلية ، و ٢٣ شخصا من الشرقية ، و ٨ أشخاص من مصر القديمة ، و ٥ أشخاص من الاسكندرية . وهؤلاء جميعا يمثلون ٥٠٪ تقريبا من عدد النازحين (٥٩٣ شخصا من ١٢٢٣ شخصا العدد الكلى) . وهؤلاء النازحون اشتغلوا فى مختلف الاعمال سواء بالزراعة أو الحرف والصناعات الموجودة آنئذ فقد اشتغل ٢٥٦ منهم بالزراعة والباقي عملوا خيامية (١٥٤ نفرا) أو خيوطيه (١٣ نفرا) أو قزازين (١٧ نفرا) أو حصيرية (١٠ انفار) أو طحبانين (١٩ نفرا) (٤٢) .

ويبدو لنا من خلال قراءة وثائق الاقليم ان عملية الاغتراب، أو التنقل أو بتعبير آخر عملية التسيب التى تحدث فى صفوف العائلات الصغيرة عملية ممتدة الجذور . وان أحدا لم يفكر من قبل فى ضبطها قبل عصر محمد على ، فقد عثرنا على سبيل المثال فى الوثائق على اسم لطائفة اطلق عليها « طائفة الخردة » وهم اولئك الذين لم يتسربوا من عائلات صغيرة فحسب ولكنهم لم يعودوا صالحين للقيام بأية أعمال بسبب الظروف الصحية أو عوامل القهر الناشئة عن الخل فى سلم العائلات الاجتماعى من حيث القوة والنفوذ وعدد افراد العائلات ، ووجود هذه الطائفة فى حد ذاته ليس المشكلة بل اعداد هذه الطائفة المتناثرة فى عدة نواحي داخل اقليم المنوفية ، وهو عدد ضخيم بمقياس التعداد السكانى فى ذلك الوقت ، نحو الف وخمسمائة واثنين وثلاثين شخصا (٤٣) .

ويتضح الأمر بصورة أكثر اذا تعرفنا على أرقام العجزة والفقها - جمع فقى - وهى عناصر تنتمى الى العائلات الصغيرة أيضا ، ويقصد بالعجزة ، العاجزون عن العمل بسبب شيخوختهم ، اما (الفقها) فهم الذين يرتزقون من تلاوة آيات القرآن الكريم فى البيوت أو على القبور أو الخدام فى الجوامع ، وهم أيضا اعدادهم كبيرة فى القرى والنواحي بالمقارنة بأعداد الذين يعملون بالزراعة أو أرباب الصناعات ، يدل على ذلك تعداد ١٨٤٦ ، فقى (ناحية منوف) بلغ عدد (الفقها) والعجزة ٤٠٨ أشخاص يقابلهم ٥٢٨ من الفلاحين (٧٧.٢٪) ، وقد فاق عددهم عمال أية صناعة أخرى موجودة (٤٤) . وفى (ناحية الباجور) بلغ عددهم ١٦٧ شخصا يقابلهم ١٢٧٤ من الفلاحين (١٥.١٪) (٤٥) .

وهناك أيضا ارباب الصناعات المتواجدين بصفة أساسية فى البنادر ، وهى عناصر تنتمى الى العائلات الصغيرة ، واعدادهم فى القرى ضئيلة بالمقارنة باعداد الفلاحين فى الاقليم ، ان من المعروف ان فريقة شبين الكوم للغزل ، ومبيضة منوف كانا يمثلان فى عصر محمد على مراكز صناعة الاقمشة فى الاقليم ، وكانت تضم اعدادا كبيرة من الذين ينتمون الى هذه العائلات ، ففى مبيضة منوف كان عدد هؤلاء ٦٣٣ شخصا يزيد على عدد الفلاحين فى الناحية (٥٢٨ شخصا) اى ١٠.٢٪ . وعدد العاملين فى صناعة الحصير (طائفة الحصرية ٣٦٢ شخصا اى ٦٨.٦٪ من عدد الفلاحين) (٤٦) . فاذا اضعنا الى هذه الاعداد من العائلات الصغيرة فى ناحية منوف عناصر الطوائف الأخرى مثل المراكبية والخيوطية والخياطين والغزولية والباعة والحملية والمناخلية والدخاخنيسة والمنيريين والغرابليه والطحانيين والزياتين والفخرانيه والملاحيين والقبسابنة والجلادين وخدام الاغوات وغيرهم ، وهى عناصر كانت تنتمى للعائلات الصغيرة - كما يتبين من الوثائق - فانه يتضح لنا كثافة هذه الاعداد من العائلات الصغيرة فى البنادر (٤٧) .

أما أرباب الصناعات فى قرى الاقليم فكانت اعدادهم ضئيلة جدا ، ولكنهم ايضا كانوا ينتمون الى العائلات الصغيرة وفى حالة تشرذم يربطهم الولاء لشيوخ القرى أولا بحيث يدورون فى فلكهم ، على حين يباعد بينها كونها عائلات متفرقة الأصول والانساب . يدل على ذلك دفاتر تعداد نفوس القرى والنواحي فى الاقليم عام ١٨٤٨ ، فلا يزيد عدد هؤلاء فى القرية الواحدة غالبا عن ثلاثة أو أربعة من الذين يعملون بالنجارة أو صناعة المراكب أو الصناعات الخفيفة الأخرى(٤٨) .

وعلى نحو ماتشير وثائق المحاكم الشرعية فى الاقليم تبع عملية الهيمنة التى يفرضها شيخ القرية على الاهالى - وهم مجموع العائلات الصغيرة فى القرى على نحو ما ذكرنا - هيمنة أخرى يفرضها كبير العائلة أو الشيخ على أفراد العائلة التى تحمل نسبه(٤٩) . وهذا النظام المتدرج المحكم فى الواقع اقتضته - فى اعتقادنا المتبعات الملقاة على كاهل الذين يقطنون نفس القرية أكثر من أى شىء آخر ، بسبب مبدأ المسئولية الجماعية للقرية امام السلطات المحلية فى فترات طويلة من القرن التاسع عشر حيث ان الابن يعد مسئولا عن ديون أبيه والقرية مسئولة عن كل فرد من سكانها ، بل ان ديون الموتى كانت تمثل عبئا على كاهل الاحياء بها(٥٠) . كل هذه الأمور جعلت الهيمنة التى يفرضها شيوخ القرى أو كبار العائلات الصغيرة تملئها الضرورات الاقتصادية قبل أى شىء ، وأدى ذلك الى ما أطلق عليه كلوت بك أحد ابرز المعاصرين لتلك الفترة - قيام السلطة الابوية الشاملة(٥١) . لذلك كان من المألوف ان تتضمن وثائق تلك الفترة كلمات ومعانى معتادة تتردد كثيرا وتجرى على الألسنة ورأسخة فى الافهام مثل كلمات ضمانة ، كفالة ، وتعهد وغير ذلك من الكلمات التى كانت افرازا طبيعيا لهذه المرحلة . ولانبالغ اذا قلنا ان مجموع أفراد العائلات الصغيرة فى القرى والنواحي فى الأقاليم باتوا رهينة

أو سجناء داخل قراهم أما مضمونين أو مكفولين أو متعهدين ، وهناك أدلة كثيرة على ذلك فى سجلات المحاكم الشرعية فى الاقليم ، بل هناك سجلات بكاملها تستمد تسميتها من هذا الواقع الاجتماعى للقرى . منها ، سجلات الاشهادات وهى من سجلات المحاكم الشرعية، التى تضمن مجموع الاشهادات التى يقرها أو يشهد بها نفر من شيوخ العائلات الصغيرة وغيرهم على أنفسهم بحقوق متنوعة للآخرين عند أهلهم وذويهم من ناحية ، كما تعكس على الجانب الآخر استقرار مبدأ الولاية على الآخرين وهرمية البناء الاجتماعى فى القرى والنواحي بشكل فريد .

وكانت هناك ولاية أخرى من نوع آخر بين العربان المستوطنين فى اقليم المنوفية ، وهى الموجودة بين شيخ العربان وافراد قبيلته ، اذ تبين الوثائق انه كانت توجد عناصر من العربان فى مناطق متفرقة فى الاربعينات من القرن التاسع عشر بين نواحي جزى وكفر بالمشط واسريجه واشمون وهى على التوالى قبائل الجوابيص والقذاذفة والحراى واعدادها قليلة . وهى بالرغم من قلة اعدادها كانت تتميز على افراد العائلات الصغيرة فى القرى بأنها منعزلة ولا تختلط بهذه العائلات الا لضرورة ماسة ، ولكن لوحظ ان شيوخ هؤلاء العربان يتبعون كبار شيوخ القرى المتاخمين لها ، ففي عام ١٨٤٧ كان على الكيلانى الحصايلى شيخ عربان الجوابيص يتبع عمدة ناحية دبركى. وهى القرية التى تقع بين جزى وكفر بالمشط ، وشيخ العرب حميده البدوى يتبع عمدة كفر شعير وهكذا (٥٢) . وهذه التبعية لكبار شيوخ القرى المجاورة هى تبعية لسلطة محلية مسئولة امام الادارة الحكومية قبل ان تكون انصياعاً لارادة هؤلاء الشيوخ بخلاف العائلات الصغيرة ، اذ تبين الوثائق روح التمرد التى كانت تتميز هؤلاء على كل سلطة عدا سلطة شيخ القبيلة عندهم ، ان يعبر

أحدهم بوضوح أمام قاضي إقليم المنوفية عام ١٨٤٨ بقوله « اننى
أعترض على المجلس الشرعى للإقليم ، وان شرع الله عند
غيركم » (٥٣) . ويقصد بقوله ان ولاءه لشيخ القبيلة التى ينتمى
إليها .

وهكذا نرى ان تركيب العائلات الصغيرة فى إقليم المنوفية فى
عصر محمد على كان يضم العديد من العناصر المتفرقة الأصول
والانساب ، والتى اسهم تفرقها ونسبها فى تحديد دورها . وهو
مأسستى أصبح اثره حين نتناول بالتفصيل الأحوال الاجتماعية
فى الإقليم .

الهوامش

- (١) دفاتر تعداد نفوس نواحي ولاية المنوفية ربيع أول ١٢٦٤هـ / ١٨٤٨م
« من خلال فحصنا أكثر الحالات تبين ان الفلاحين يمثلون هذه النسبة
بالمقارنة بعدد الموجودين في البنادر في اقليم المنوفية ، بل وتبين لنا أيضا
ان بعض البنادر كان يقيم بها عدد كبير من الفلاحين ، انظر مجلد ٥٧ ل
٤٥/١٢٢/٨/ ناحية منوف (دفاتر تعداد النفوس) - « .
- (٢) جلافنس : بندلى ، كاشى : سوسيولوجيا العلاقات الزراعية ص ٧
ترجمة سامى الرزاز ، الطبعة الاولى . دار المياد للنشر ، الجيزة مصر
١٩٨٦ .
- (٣) صبحى وحيد : فى اصول المسألة المصرية ص ٢٢٣ (طبعة
منفحة) مكتبة مديولى ، القاهرة (دت) .
- (٤) دفاتر تعداد النفوس - ناحية منوف - مجلد ٥٧ (ل/٨/١٢٢/٥٤)
عام ١٨٤٨ ، وانظر أيضا سجلات محكمة مديرية المنوفية (احصاء الاهالى
فى ناحية شنين الكوم سجل رقم ٢٨/٦٧ ابريل ١٨٤٦م ، ومن خلال تتبع
تعداد الاهالى فى المنازل تبين ان منازل كل عائلة من هذه العائلات - فى
أغلب الاحيان تكون متجاورة ، مما يدلنا على ان الاهالى كانوا يميلون الى
الالتفاف حول بعضهم البعض عائلتا . انظر مثال على ذلك عائلة الشقنقىرى
فى منوف وعائلة الجندى فى سرس المليون .

(٥) نفسه •

(٦) يتبين لنا من الأرقام الواردة في (تعداد نفوس الاقليم) انه لم تخل قرية / وحتى كفر أو نجع من وجود نسبة من المهاجرين أو الأغراب الذين تشقتوا تحت وطأة الظلم الذي كان يمارسه الحكام في ذلك الوقت ضد الاهالى او تحت ظروف الواقع الاقتصادي الصعب • انظر دفاتر تعداد ارقام ١٢ ل/١٢٢/٨/١١ ، ل/١٢٢/٨/١٣٣ ، وغيرها اعسوام ١٢٦٢/١٢٦٤هـ = ١٨٤٧/١٨٤٨ م •

(٧) دفاتر تعداد النفوس مجلد رقم ١٢ عام ١٨٤٨ م ، وهذه الارقام كبيرة اذا اخذنا في الاعتبار ان عدد السكان في بعض النجوع والكفور لم يكن يتعدى ٣٥ فردا •

(٨) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ١٦ عام ١٨٢٧ م ، وكانت هذه النخبة طوال قراءتنا للسجلات تمثل اهل الراى وكبار الناحية •

(٩) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية ، رقم ٦٧ ربيع اول ١٢٦٢هـ / ١٨٤٦م قمت باحصاء كامل ودقيق لكل ناحية وحصرت اهم العائلات الكبيرة بها •

(١٠) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية ، رقم ٦٩ عام ١٨٤٨ ، وسجل بدون رقم عام ١٨٥٥ م ، وسجل محكمة منوف رقم ٥٤٣ عام ١٨٥٢ م ، ورقم ٥٤٦ عام ١٨٥٣ ، وسجل محكمة سرسنا (قسم تلا) - نصف اول روضة البحرين رقم ٣٢٤ عام ١٨٥٧ م •

(١١) انظر سجلات محكمة منوف • دفتر بدون رقم ١٩ جماد اول ١٢٣٢هـ / ١٨١٦م ، اذ تولى الشيخ احمد عثمان والشيخ محمد صالح في عام ١٨١٦ ، كلاهما من سرس الليان النظر في امور الانكحة والطلاق على مذهب الامام الشافعى (المذهب السائد آنئذ) •

(١٢) Afaf Lutfi Al-Sayid Marsot : A Short history of Modern Egypt, PP. 57 — 58. (Cambridge Univ. Press, 1985).

وانظر ايضا ، فيليب جلاد : قاموس الادارة والقضاء مجلد ٢ ص ١٤٦ — ١٤٨ •

(١٣) انظر (الاعلام الشرعى) الصادر عن محكمة شبين الكوم فى هذا الشأن ١٠ شوال ٢٤٦ هـ / ١٨٣٠ م سجل رقم ٣٠ .

(١٤) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية سجل رقم ٦٢ عام ١٢٦٠ هـ / ١٨٤٤ م .

(١٥) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية سجل ٦٩ عام ١٢٦٤ هـ / ١٨٤٨ م « اذ قام مصطفى مخيمر شيخ القرية بضرب المجنى عليه بالنبوت، ووضعه فى السجن عدة أيام ، بعدها توفى ، وقد قرر القاضى انه مات بسبب مرضه » .

(١٦) Timothy Mitchell : Colonising Egypt, P. 34 — 36.
(The American University in Cairo Press, 1989.

(١٧) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية ، سجل ٣٤ عام ١٢٦٠ هـ / ١٨٣٠ م .

(١٨) نفسه ، سجل رقم ٤٣ عام ١٢٥١ هـ / ١٨٣٥ م (امثلة ذلك ماتم بين شيوخ نواحي كمشوش وبهواش بالتراضى والتوافق على ان يضاف ٦٥٠ فدانا الى زمام بهواش وبإضافة مائة كيس (الكيس = ٥٠٠ قرش) من أصل البقايا المتأخرة على ناحية كمشوش .

(١٩) نفسه ، سجل رقم ٢٨ عام ١٢٤٥ هـ / ١٨٢٩ م (المزراق - حسسب رواية أحد الفلاحين لى هو عبارة عن قطعة من الحديد تستخدم أثناء غرس البذور) .

(٢٠) نفسه ، سجل رقم ٦٧ عام ١٢٦٣ هـ / ١٨٤٨ م .

(٢١) نفسه ، سجل رقم ٦٩ عام ١٢٦٤ هـ / ١٨٤٩ م .

(٢٢) نفسه .

(٢٣) كانت كلمة درب أو حارة او حى مستخدمة بمعنى واحد فى التعداد عام ١٨٤٦ ، انظر تقرير كتبه شيوخ شبين الكوم للمحكمة الشرعية عام ١٨٤٧ بشأن الانفار الموجودين بكل حارة . سجل رقم ٦٨ من سجلات محكمة المديرية سنة ١٢٦٣ هـ / ١٨٤٧ م .

(٢٤١) تعداد نفوس ناحية منوف مجلد ٥٧ عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م
(تصنيف ل/٨/١٢٢/٤٥ بدار الوثائق القومية) .

(٢٥) جمعنا اسماء العائلات الكبيرة في انحاء الاقليم من خلال سجلات المحكمة الشرعية الرئيسية وهي محكمة شبين الكوم ، حيث كان يتواجد شيوخ كل قرية أو كفر أو نجع أو حصة ويدلى ببيانات تفصيلية امام المحكمة تنفيذاً للأوامر الصادرة في هذا الشأن من ديوان عام الاقليم ولدينا معلومات غزيرة عن هذه العائلات تناولنا القليل منها اثناء تحليل وثائق المحكمة الشرعية . انظر سجل رقم ٦٧ محكمة مديرية المنوفية عام ١٢٦٣هـ/١٨٤٧م .

Timothy Mitchell : Op. Cit., P. 41. (٢٦)

جرى في عصر محمد علي في بعض المناطق محاولة لتطوير القرى من حيث بناء المنازل ، ففي عام ١٨٤٦ صدرت تعليمات الى المهندسين الفرنسيين بشأن اعادة بناء قرى مصر وخصصت لكل أسرة غرف تتناسب مع حجمها ومرتبتيها الاجتماعية (عائلات عادية أو ميسورة أو ثرية) . والجدير بالذكر ان ذلك لم يحدث على نطاق واسع ، بل اقتصر على بعض المناطق خصوصاً في تلك التي تقع تحت سيطرة محمد علي وأسرته .

(٢٧) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية سجل ٦٩ سنة ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م .

(٢٨) سجلات مضابط قيد المواد الشرعية . محكمة مديرية المنوفية الشرعية . سجل رقم ١ بتاريخ ٢٦ جماد ثاني ١٢٨٤هـ/١٨٦٩م .

(٢٩) انظر على مبارك : المخطط التوفيقية ج ٨ ص ٢٧ .

(٣٠) نفسه ج ٩ ص ٧ .

(٣١) انظر محكمة منوف الشرعية سجل بدون رقم ١٩ جسد اول ١٢٣٢هـ/١٨١٦م (كانت القرية توزع في شكل حصص على المشايخ ، والحصص تساوى ما يستحقه كل شيخ ، فاذا كان عدد المشايخ ثلاثة ، فان حصته تساوى ثلث الزمام وهكذا ، وهذه الحصص هي مسئولية شيخ القرية الكاملة امام الحكومة ، فهو مسئول عنها في كل شيء خصوصاً جباية الضرائب) .

أما أراضى المسموح ، فكانت تمنح للمشايخ بنسبة ٥ - ١٠٪ من أراضى القرية كاداريين للحكومة .

(٣٢) انظر محكمة مديرية المنوفية . سجل رقم ١٨ ، ١٣ ذى القعدة ١٢٤٢هـ/١٨٢٧م .

(٣٣) كان فى قرية المراهب تسعة مشايخ هم على داود وسالم غانم ومحمد لاشين والعنانى الشيبينى ومنصور على ورضوان ابراهيم وبدر ابراهيم ناصف ، وكان هؤلاء يتفاوتون فيما بينهم من حيث درجة الثراء ونفوذ العائلة التى ينتمى اليها مما أوجد نزاعا دائما فيما بينهم . انظر محكمة مديرية المنوفية سجل رقم ٦٥ سنة ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .

(٣٥) انظر على سبيل المثال : سجلات المحاكم الشرعية (وثائق الانكحة والطلاق) ، ارقام ٤٥ محكمة منوف الشرعية (اشهادات) (٧ ربيع أول ١٢٥٤هـ/١٨٤٨م) ، ورقم ٣٢٤ محكمة سرسنا بقسم تلا (نصف أول روضة) - ١٢٧٣هـ/١٨٥٨م ، وسجل رقم ٣٢٧ - سجل قاضى المائى بتاريخ ١٢٧٩هـ/١٨٦٣م ، وسجل رقم (١) محكمة منوف مضبطة ٥٤١ عين ٥٤١ مخزن ٤٦ محرم ١٢٦٨هـ/١٨٥٣م .

(٣٦) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٣٤ (فرمانات) عام ١٢٥١هـ/١٨٣٥م .

(٣٧) سجلات محكمة منوف (مصالحات ومبايعات) رقم ٤٣ عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م ، سجل رقم ٦٩ محكمة مديرية المنوفية عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م .

(٣٨) جابريل باير : تاريخ ملكية الأرض فى مصر الحديثة ١٨٠٠ - ١٩٥٠ ص ٤٦ - ٤٧ ترجمة عطيات محمود . سلسلة الالف كتاب (الثانى) الهيئة العامة للكتاب . القاهرة عام ١٩٨٨ .

(٣٩) انظر تعددا نفوس مصر (تمن عابدين والدرب الأحمر) ل/٨/٤ عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م ان توجد اسماء عائلات صغيرة كثيرة من المنوفية انتقلت الى هذه الاحياء وعملت فى اعمال صغيرة الشأن مثل السقاين فى المنازل فى الاحياء او فى اعمال الخدمة ، وكذلك فى مدينة

الاسكندرية ان تبين وثائق المحاكم الشرعية (دعاوى) ان هناك اعدادا من اقليم المنوفية فرت من القرى واشتغلت فى اعمال دنيا بالاسكندرية .

(٤٠) انظر سجلات المحاكم الشرعية ، سجل رقم ٦٧ سنة ١٢٦٣هـ / ١٨٤٧م ، وسجل رقم ٦٩ عام ١٢٦٤هـ / ١٨٤٨م .

(٤١) انظر سجلات الادارة المحلية لاقليم المنوفية . ديوان المديرية (عربى) صادر ل/١/٨/١ فى ٢٢ شوال ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م .

(٤٢) انظر دفاتر تعداد ناحية منوف ل/٨/١٢٢/٤٥ عام ١٢٦٤هـ / ١٨٤٨ . والذى يتبين منه ان عدد هؤلاء ١٢٢٣ نفرا (٧٠٠ ذكور ، ٥٢٣ اناث : المسلمون ١٢٠١ والاقباط ٢٢) .

(٤٣) نفسه سجل رقم ٥٥ ل/٨/١٢٢/٤٣ عام ١٢٦٤هـ / ١٨٤٨م - طائفة الخردة كانت تضم ايضا المداحين والقردياته والعاطلين عن العمل عموما .

(٤٤) نفسه سجل رقم ٥٧ ل/٨/١٢٢/٤٥ .

(٤٥) انظر دفاتر ناحية الباجور سجل رقم ٥٠ (ليس له تصنيف) ، عام ١٢٦٤هـ / ١٨٤٨م .

(٤٦) انظر دفاتر تعداد منوف سجل ٥٥ ل/٨/١٢٢/٤٣ عام ١٢٦٤هـ / ١٨٤٨م .

(٤٧) نفسه .

(٤٨) انظر دفاتر تعداد نفوس نواحي منوف سجل ل/٨/١٢٢/١٤٥ . الفترة التاريخية ١٢٦٤هـ / ١٨٤٨م .

(٤٩) من خلال فحصنا للعديد من القضايا المطروحة امام القضاء فى المحاكم طوال القرن التاسع عشر والتي تمس صميم الحياة الاجتماعية للأفراد تبين لنا ان - الوكيل - وهو فى العادة أكبر افراد العائلة كان هو الذى يتولى رفع الدعوى بهذه الصفة امام المحكمة ، ويصحب معه المدعى صاحب القضية ، وغالبا ما كان دور المدعى فى عرض قضيته معدوما ، على حين يتولى وكيله - او شيخ العائلة - نيابة عنه عرض الموضوع . جاء ذلك فى كل سجلات المحاكم الشرعية فى الاقليم تقريبا .

(٥٠) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية – غرة ذى القعدة ١٢٦٢هـ/
١٨٤٦ م .

(٥١) كلوت بك : لمحة عامة الى مصر ج ١ ص ٥٢٥ ترجمة محمد مسعود
خ مطبعة ابي الهول بجوار دار الكتب الخديوية بالقاهرة د٠ ت) .

(٥٢) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية سجل ٦٨ عام ١٢٦٣هـ/
١٨٤٧ م .

(٥٣) نفسه سجل ٢٣ غرة ذى القعدة ١٢٦٤هـ/١٨٤٩م .

الفصل الثانى

حكم الأتراك فى الاقليم

كان الاتراك وصنائعهم من الأقليات العثمانية يمثلون فئة قليلة تحتل رأس الهرم الاجتماعى فى قرى ونواحي الاقليم فى عصر محمد على ، وهم عبارة عن البكوات والاغوات الذين اعتلى فريق منهم مناصب الحكم والادارة . وكانت مهمتهم تنحصر فى تنفيذ سياسة الحكومة المركزية فى العاصمة التى تركز على تأكيد السلطة المركزية على الاقليم . اما الفريق الآخر فقد احترف مهنا أخرى بخلاف الحكم والادارة وهم الذين انخرطوا فى السكان الأصليين ، ومع ذلك ظلوا متمسكين بتقاليدهم التى نقلوها من البيئات التى نزلوا منها ، وحرصوا على تمييزهم الاجتماعى وعدم الانصهار فى الأغلبية . أى ان الاتراك كانوا فريقين هما : الاتراك الحكام والاتراك من غير الحكام .

وقبل أن نتناول دور كل فريق ينبغى أن نحدد حجم هذه الاقلية التركية من الناحية العددية بالقياس الى الأغلبية فى الاقليم .

حجم الاقلية التركية :

لاحظنا من خلال قراءة تعداد نفوس اقليم المنوفية عام ١٨٤٦ و ١٨٤٨ ان عدد السكان عموما كان ضئيلا ، فلم يتجاوز العشرة آلاف شخص سوى شبين الكوم ومنوف (١) . وعدد قليل من القرى والنواحي فاق الخمسة آلاف شخص في مليج والباچور وتلا واشمون . اما بقية القرى والنواحي فأغلبها دون الالف شخص والقليل هو الذى تجاوز الالف شخص (٢) . وذلك يتمشى مع نسبة السكان فى مصر عموما (٣) . اما نسبة عدد الاتراك فى كل انحاء الاقليم فلم يزد عن بضع مئات ، بالرغم مما كانوا يمارسونه من سطوة شديدة على الاغلبية ، فقد درجت الوثائق على نعتهم بأنهم خارج الحكومة بمعنى أنهم اقلية متميزة ، بحكم استحواذهم على المناصب الادارية فى الاقليم وملكياتهم الزراعية الواسعة به . ويلاحظ أنهم لم ينعزلوا عن التعامل مع الاهالى بالرغم من تميزهم ، ولم يتركزوا فى مقر ديوان الاقليم فى شبين الكوم بعد عام ١٨٢٦ بعد ان انتقل الديوان اليها ، ولكن ظل عدد كبير منهم مقيما فى منوف بالرغم من كونهم على قمة الجهاز الادارى الحاكم فى ذلك الوقت (٤) .

ولكى نتبين حجم هذه الاقلية التركية فى اقليم المنوفية بالنسبة الى الاغلبية من الاهالى عام ١٨٤٦ فاننا نسوق الجدول الآتى .

الناحية	الاهالى	الاتراك	%
منوف	٩٨١٣	٢٩٥	٢ر١
جزى	٣٠٢٣	٦٩	٢ر٢
شونى	٣٠٥٤	١٩	٠ر٦٢
اشمون	٤٤١٧	٦٧	١ر٥

الناحية	الاهالى	الاتراك	%
سدود	٢٧٩٥	٢٩	١٠٣ر
دبركى	١٤٩٥	١٦	١٠٧ر
الباجور	٤٣١١	٥٤	١٢ر
المصلحة	١٧٢٤	١٣	٧٥ر
بقيس	١٢٠٠	١٣	١٠٨ر
بهواش	١٨٩٩	٥٢	٢٧ر
منية الواط	١٨١٥	٤٢	٢٣ر
دراجيل	٢٢٥٧	١٩	٨٤ر
الزعيرة	٦٤٩	١٣	٢
طملاي	١٨٢٤	٤٩	٢٦ر
زاوية البقل	١٦٣٠	٤٠	٢٤ر
سرسنا	٢٨٠٢	٣٤	١٢ر

وواضح من هذا الجدول الحجم العددي الضئيل جدا للاتراك في المنوفية بالمقارنة بعدد الاهالى (٥) . ولكن موقع هذه الاقلية من السلطة جعلها متميزة ، وكذلك تضخم سلطاتها ونفوذها هو الذى حدد دورها . وواقع الأمر أنها لم تظهر قط بوصفها اقلية لأنها كانت تعتمد على كونها تنتمى الى دين الاغلبية وهو الاسلام ، الذى كانت تستمد منه فى احيان كثيرة اسباب بقائها .

الحكم والادارة :

تولى هذا النفر القليل من الاتراك واشياعهم مقاليد الأمور جميعا فى اقليم المنوفية فى عصر محمد على ، وهم مجموعة الاغوات الذين تمارسوا فى اساليب الحكم والادارة ، وتنقلوا عبر الاقسام الادارية بالاقليم ، ان كل قسم كان يضم عددا من القرى يتراوح بين ٤ و ١٦ قرية ، فقسم اشمون عام ١٨٤٤ مثلا كان يتبعه قرى الفرعونية وسبك وشنشور وزاوية رزين وسمادون وطملاى . وقسم منوف ايضا يتبعه عدد من القرى ايضا وهكذا (٦) . وكان اقليم المنوفية عام ١٨٤٤ يضم اقساما اخرى هى طنوب والبايجور ومليج وابيار وتلا (٧) . وهذا التكوين الادارى للاقليم كانت تمليه ضرورات مالية وادارية واجتماعية وأمنية بالدرجة الأولى . وواضح من وثائق الادارة الخاصة بديوان الاقليم ، ان حاكم الاقليم التركى كانت يده مطلقة فى كل الأمور وله اختصاصات واسعة ، وان العلاقة بينه وبين القاهرة (الديوان الخديوى) قائمة على الثقة طالما كان منصاعا لادارة الباشا .

اما هذا الرهط من حكام الأقسام فى الاقليم من الاتراك والأكراد والشراكسة والارنؤود (٨) . فهم عبارة عن فريق من العسكريين ، وكانت صفة العسكرية كافية فى نظر الباشا لتقلد جميع المناصب الادارية والقضائية والسياسية ، ولا يشترط العلم ،

اذ ان حالة هؤلاء من العلم كانت أضعف مايكون • ويمكننا أن نتبين ذلك اذا ما تناولنا النقاط والمظاهر التى تدل على ذلك وهى :

١ - فناء سلطة القضاء فى سلطة الحاكم :

كان ديوان الاقليم مقره شبين الكوم منذ عام ١٨٢٦ • وكان قبل ذلك مقره منوف ، ويرأسه حاكم المنوفية التركى ، وقد تتابع على رئاسة هذا الديوان فى عصر محمد على عدد من الحكام الاتراك ، كانوا امتدادا أو ظلا للباشا فى العاصمة • ويتضح من وثائق ديوان الخديوى الثقة الكبيرة التى كان يعطيها مركز الحكم لاتباعه من هؤلاء الحكام الذين تعاقبوا على ادارة اقليم المنوفية وهى ثقة تقوم على الحزم والشدة فى المعاملة من ناحية ، والحث على بذل أقصى الجهد لتحقيق الأهداف المطلوبة من ناحية أخرى ، وهذه الأهداف كانت تسمى حق الميرى ، وهو التعبير الذى كان شائعا فى الخطابات المتبادلة بين العاصمة والاقليم ، وكان حق الميرى يتم الحصول عليه باستخدام كل السبل الممكنة ، اذ اطلق الباشا لتحقيق طموحاته يد أتباعه من حكام الاقليم للتدخل فى كافة الأمور ، وهذا يبين لنا كيف ذابت سلطة القضاء فى سلطة حاكم الاقليم ، فأصبح القضاة الشرعيون للاقليم ظلا للحاكم الادارى ، وابرز القضاة الذين تولوا القضاء الشرعى فى الاقليم فى عصر محمد على هما الشيخ أحمد وهبه القاضى والشيخ أحمد الميهى النعمانى • وكان هؤلاء يتبعهم عدد من القضاة الشرعيين فى قرى ونواحي الاقليم يطلق على واحد فيهم اسم « قاضى الشريعة » (٩) •

ولكان القاضى الشرعى يتم توليته عن طريق حاكم الاقليم ، ويعاونه مجلس يطلق عليه « مجلس الشرع الشريف » ، الذى يتكون من ابرز أعيان ووجوه الناحية • والقاضى حق اصدار الاحكام الشرعية التى يحرر بها الحجج الشرعية فى كل قضية أو دعوى •

وكان المذهب الشافعى هو المذهب السائد فى الاقليم ، بالرغم من ان الاتراك كانوا اتباعا للمذهب للمذهب الحنفى ، ويتضح من خلال قراءة وثائق المحاكم الشرعية فى الاقليم أن القضاة وان كانوا يطبقون المذهب الشافعى غالبا الا انهم طبقوا فى احايين قليلة أخرى مذهب الامام مالك ومذهب الامام أحمد بن حنبل ومذهب الامام أبى حنيفة . وكانت اختصاصات هذه المحاكم تتناول كافة القضايا التى ترفع اليها سواء اكانت متعلقة بالأحوال الشخصية أو بالحقوق المدنية ولاسيما الأمور المتعلقة بالاطيان والعقارات وخلافه . وكانت تحكم فى قضايا الجنايات التى تستوجب القصاص على أن لا ينفذ حكمها الا بعد عرضه على مجلس الاحكام ومقره العاصمة (١٠) .

والجدير بالذكر ان هؤلاء القضاة الذين تولوا مناصب القضاء كان يغلب عليهم عدم التعمق فى فهم احكام الشريعة الاسلامية ، وكان بعضهم لا يكاد يتميز الا بمعرفة القراءة والكتابة ، وآخرون لم يكونوا مؤهلين لمثل هذه الوظيفة ، فقد وجدنا بعض شيوخ القرى يتولون بأنفسهم منصب القضاء ، ولم يكن ذلك غريبا ، اذا ان منصب القضاء ذاته بلغ الأمر حد جعله موضع بيع وشراء وفى شكل التزام أى ان المحاكم الشرعية كانت تباع الى الملتزمين (١١) .

ويستنبط من قراءة الوثائق الخاصة بالمحاكم الشرعية فى اقليم المنوفية ان القضاة الشرعيين الذين تعاقبوا على تولي منصب القضاء كانوا يسعون للحصول على رضا الحكام الاتراك فانصاعوا لرغباتهم ، ان لم نعثر على واحد منهم اعترض رغبة أى حاكم من الحكام ، فكانوا عوناً على الاهالى . واستغلوا مكانتهم المستندة على الشريعة وانحازوا الى الاقلية التركية الحاكمة ، بحيث أصبحوا ادواتهم فى مواجهة الاهالى ، ان ان الكثيرين من قضايا التعذيب والاضطهاد التى مارسها هؤلاء الاتراك ضد الاهالى لم تصدر بشأنها احكام تدين هؤلاء (١٢) .

ويتبين من وثائق الإدارة ، ان الاهالى فى الاقليم لجأوا عندما كانت أحكام القضاء لاتنصفهم الى ديوان الباشا فى العاصمة ، لأن سلطة حاكم الاقليم الادارية كانت واسعة ولاتمكنهم من الحصول على حقوقهم ، وكان الباشا يحيل دعاواهم الى حاكم الاقليم ويتوعده اذا لم يبت فيها بالعدل . ويقوم هؤلاء بدورهم بتحويلها الى القضاة . ويتبين من صيغة رد القضاة مدى فناء سلطة القاضى فى سلطة الحاكم والولاء المطلق له . فيقول الشيخ أحمد وهبه قاضى شبين الكوم عام ١٨٢٥ فى سياق رده على دعوى مرفوعة اليه من حاكم الاقليم عمر بك « نسألك اللهم دوام المجد والسيادة وخلود المجد والسيادة وعمرا مديدا وعيشا هنيئا رغيدا الى حضرة سعادة افندينا المولى اليه - يقصد حاكم الاقليم - ثم يمضى فى الرد على الدعوى » (١٢) .

ويلاحظ ان الذين تولوا مناصب القضاء كانوا لا يتعرضون للتغيير أو التبديل كما هو الحال بالنسبة لمناصب الادارة ، فقد تتابع العديد من الحكام الاداريين الاتراك على حكم الاقليم فى عصر محمد على ، على حين ظل القضاة فى مناصبهم دون تغيير ، فرأينا قاضى المنوفية الشيخ أحمد وهبه القاضى موجودا فى منصبه طوال فترة حكم عمر بك ورستم بك وعبد الله بك وغيرهم ممن تعاقبوا على الحكم فى فترة حكم محمد على ، أى نحو أربعين عاما (١٤) . وكذلك قاضى منوف محمد افندى الشبيني ظل طوال هذه الفترة يتولى هذا المنصب على الرغم من تغيير الحكام الاداريين فى ناحية منوف (١٥) .

والواقع ان هؤلاء القضاة فى المحاكم الشرعية فى الاقليم كانوا يحظون بتقدير واحترام الاهالى بشكل ملحوظ ، لأنهم كانوا رمزا للشريعة الاسلامية فى نظرهم ، بالاضافة الى انهم - بخلاف

رجال الادارة - كانوا اكثر اختلاطا بهم وقربا منهم ، لذلك أولاهم الاهالى ثقتهم ، مما سهل فى نهاية الأمر كثيرا أمام الحكام الاتراك مهمة النفاذ الى تحقيق اغراضهم . ان لم يلجأ الاهالى الى الادارة لنظر أمورهم الا فى احوال قليلة ، وذلك حين تتعثر دعاواهم أمام المحاكم أو يتلکأ القضاء فى حسمها . على حين سعى الحكام الاتراك الى الباس تصرفاتهم فى الادارة ثوب الشريعة الاسلامية باستمرار لتبرير تصرفاتهم تجاه الاهالى ، فتركزت سياستهم فى استعمال أسلوب الترغيب والترهيب فى معاملة هؤلاء القضاة ان يعطونهم حقهم من الاحترام باعتبارهم رمز الشريعة وفى ذات الوقت لم يكونوا على استعداد أبدا لقبول حكم قضائى يسلبهم مكانتهم المتميزة أو ينقص من قدرهم أمام الاهالى ، ولا نجد صعوبة فى التدليل على ذلك من الوثائق التى تتناول العلاقات بين الطرفين ، ان فى العادة تدون سجلات المحاكم الشرعية فى مكان بارز وبناية خاصة صورا من الخطابات المرسلة من هؤلاء القضاة الى الحكام الاتراك تنعتهم بأنهم الاكابر والسادة واصحاب الحول والطول (١٦) .

وكان هؤلاء القضاة حريصين على ارضاء هؤلاء الحكام بشتى الوسائل والحيل فى سبيل الحفاظ على مكانتهم ، خاصة وان بعضهم أصبح ملتزما فى ناحيته لأطيان زراعية وعقارات وغير ذلك ، وقضايا المواريث تدلنا على ذلك بسهولة ، فقد انحصر ميراث محمد أفندى الشيبينى (قاضى منوف) فى عام ١٨٥١ م فى عدد كبير من الأفدنة والمواشى (الابقار والجاموس والجمال) وكميات كبيرة من الغلال وديون كثيرة متراكمة له عند الاهالى (١٧) . ويدل ذلك ايضا على ان هؤلاء القضاة كانوا لا يستمدون مكانتهم الاجتماعية المرموقة من كونهم نواب الشريعة فحسب ولكن من تأييد الحكام لهم وبسبب ثرائهم أيضا .

أما المجالس التى كان يترأسها هؤلاء القضاة والتى تضم

نخبة من الاعيان والوجوه ، فقد كانت تحظى بتأييد الحكام وتتمتع بمكانة اجتماعية واقتصادية مرموقة بين الاهالى ، وغنى عن البيان ادراك مدى تأثير هذه المجالس فى صميم الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى الاقليم ان تمتد اختصاصات هذه المجالس الى النظر فى كافة القضايا التى ترفع الى المحاكم .

ولانبالغ اذا قلنا ان القضاء انئذ كان يراعى فى احكامه مكانة الافراد الاجتماعية ، ويكفى للتدليل على ذلك انه قد جرت العادة عند انعقاد هذه المجالس ان يكون القاضى على رأس فريق من الاعيان والوجوه كانت تتغير اعدادهم واسماؤهم بين الحين والآخر تبعا لنوع وطبيعة الدعوى المعروضة والمكانة الاقتصادية والاجتماعية لاطراف الدعوى . ولاشك ان ذلك كله ادى الى التأثير على طبيعة الاحكام الصادرة عن هذه المجالس فجاءت متأثرة باعتبارات اجتماعية وترتدى ثيابا اسلامية ، وتعبيرا عن فناء سلطة القضاء فى سلطة الحاكم ، يقول وكيل اقليم المنوفية فى رسالة الى قاضى منوف عام ١٨٥٢م « انه يقتضى من بعد فهمكم الافادة الواردة اليكم من طرفنا ، ان يصير الاجراء بموجبها بدون مخالفة ، وتنبهوا على قضاة النواحي التابعين بالاجراء على موجبها » (١٨) .

وهناك العديد من الأمثلة المأخوذة من ارشيف المحاكم الشرعية فى الاقليم تدل على انحطاط القضاء وفنائه فى سلطة الحكام الاتراك فى ذلك العصر ، نذكر منها مايلى :

أولا : ان العديد من الدعاوى كان ينظرها القاضى بمفرده بعيدا عن المجالس ، فالقضايا التى كانت تنظر فى حضور هذه المجالس قليلة بالقياس لما كان ينظر خارج دائرة المحاكم ، ذلك ان الرسوم المقررة كانت كبيرة ولا يتمكن من عرض دعوته الا القليلين ، وبالتالى انفرد حكام الاقليم وشيوخ القرى والنواحي به بالنظر فى هذه

القضايا • مما يؤكد ان سلطة القضاء كانت تابعة لسلطة
الحكام (١٩) •

ثانيا : ان الأحكام التى كان ينتهى اليها القضاء كانت دائما
موضع نظر ومراجعة من جانب حاكم الاقليم وتعرض دائما على
ديوان الاقليم قبل سريانها • وقد لعب الحاكم ووكيله ورجال الديوان
من الاغوات والبكوات دورا بارزا فى التأثير على هذه الاحكام ،
خصوصا فى الدعاوى الخاصة بالجنايات ، ففي عام ١٨٤٥م على
سبيل المثال حين تقرر صلب احد الفلاحين بايعاز من حاكم ناحية
مليج وابيار التركى لأنه احتج على مظالم الاتراك ، صدر حكم
القاضى مؤيدا الحاكم وتقرر صلبه بعد تلفيق التهم له من جانب
الادارة (٢٠) •

ثالثا : ان الكثير من الدعاوى المعروضة جاءت خالية من
الأحكام القضائية ، ان يقتصر دور القاضى ومجلس الشريعة على
تسجيل وقائع الدعوى واستكمال اركانها مثل اسجواب اطرافها ،
ومناقشة شهودها ولانكاد نجد حكما الا فى احوال قليلة • وتفسير ذلك
هو ان البت فى هذه الدعاوى كان يرجأ باستمرار وتعرفة طويلة دون
صدور احكام احيانا ، ومعنى ذلك ان نظر القضايا كان يسير
ببطء وباهمال وبجهل وبأغراض ، بدليل ان هناك بعض الدعاوى
الأخرى كان يبت فيها بسرعة على حين ظلت دعاوى أخرى دون صدور
احكام نحو ٢٩ عاما ، وفى العادة يذكر القاضى انه طال النزاع
والخصام فى هذه الدعاوى (٢١) •

رابعا : انحياز القضاة الظاهر الى جانب الحكام الاتراك ،
فلم يصدر أى حكم ضد هؤلاء بالرغم من تعسفهم الواضح ، ان
يلجأ القضاة فى هذه الحالة الى توجيه مسار القضايا لصالح الحكام
فى الاقليم ، ففي بعض الاحيان كان الاهالى يتعرضون للتعذيب الى

خذ القتل ، ولم تسجل بالرغم من ذلك أية ادانات ضد هؤلاء الحكام .
وهناك امثلة عديدة على ذلك نذكر منها حادث الاعتداء الذى قام به
(لطيف اغا) الحاكم التركى فى (ناحية شونى) اعم ١٨٢٧ على
أحد مشايخ الناحية وضربه بالكرباج بعد ان تلقا الاخير فى « دفع
رشوة » مصلحة وبرطيللا » نحو ثلثمائة وخمسة وعشرون قرشاً
روميا مقابل تعيينه شيخا . ولم ينكر الحاكم حادث الاعتداء وبرر
عمله بأنه من أجل تخويف غيره من مشايخ الناحية وضرورة
اجتهادهم فى تحصيل الضرائب . ولم يعدم القاضى الوسيلة فبرا
الحاكم بحجة اختلاف رواية الشهود ! (٢٢) . وكانت تلك هى
الحجة التقليدية التى يلجأ اليها القضاة فى هذه الاحوال . اما
الحادث الثانى فقد وقع عام ١٨٢٩ حين اعتدى حاكم (ناحية مليج)
على أحد أهالى قرية ميت شهاله وقتله بسبب التأخر فى سداد
أموال سونة مليج . ولم ينكر الحاكم التهمة . وتولى القاضى تنفيذ
روايات الشهود ، فذكر ان أحدهم لا تؤخذ بشهادته لأنه لا يرتدى
عمامة . وكانت لا تقبل شهادة من لا يرتدون العمامات . اما الثانى
فقد ادعى الحاكم ان بينهما ضغائن . وثالث الشهود لا يعرف سلوكه
ما اذا كان صالحا ام فاسقا ! . فلما أدرك أهالى المجنى عليه انحياز
القاضى للحاكم تدخلوا من أجل عقد الصلح فى مقابل ان يدفع
الحاكم بعض الدراهم لصغار المقتول ولكنه رفض ذلك ! (٢٣) .

وهكذا يتبين لنا من العرض السابق ما يلى :

١ - التدهور والانحطاط الذى كان يعانى منه التشريع
والقضاء فى اقليم المنوفية فى تلك الفترة ، بسبب وجود حفنة من
القضاة اتصفوا بالجهل والانحياز للإدارة من أجل مصالحهم
الشخصية ومسايرة مصالح الاتراك .

٢ - فناء سلطة التشريع والقضاء فى سلطة الوالى والديوان

نبحث كانت الاحكام متأثرة الى حد كبير بأسلوب الادارة القسائم
على المقهر والظلم .

٢ - سيطرة الادارة :

كان تحصيل اموال الحكومة بالاضافة الى أعمال السخرة هو
الشغل الشاغل للجهاز الادارى الحاكم فى اقليم المنوفية فى عصر
محمد على (٢٤) . وانطلق الحكام الاتراك فى ارجاء المنوفية يتعقبون
كل الذين يتلكأون أو يماطلون أو يهربون من سداد الأموال المقررة
عليهم فى كل نواحى الأنشطة الموجودة الزراعية أو التجارية أو
غيرها واستخدموا كافة الوسائل للوصول الى اهدافهم دون رادع .
وحقيقة الأمر أن هؤلاء الحكام لم يستمدوا قوتهم من كونهم حكاما
فحسب أو حتى من المكانة المتميزة التى يحتلونها ولكن ايضا من
احتكارهم لكل وسائل الانتاج والمواصلات ، فحازوا على التزامات
الاطيان الزراعية وامتلكوا جميع مراكب النقل الكبيرة فى بحر
شبين شريان الاتصال مع القاهرة فى ذلك الوقت ، ووثائق الادارة
والمحاكم فى الاقليم تشير الى ذلك فى وضوح تام (٢٥) . ولسنا الآن
فى مجال تتبع النشاط الاقتصادى لهؤلاء الآن ، وذلك ماسنوليه كل
العناية فى الفصول القادمة ، ولكننا نتطرق الى ذلك من زاوية
التعرف على أسباب سيطرة وأسلوب الادارة الذى تمارسه هذه
الحفنة من الاتراك فى الاقليم . فقد كان من الواضح لجوء هؤلاء
الى الاضطهاد والتعسف والتفنى فى استخدام هذه الوسائل ضد
الأغلبية المحكومة ، ولانبالغ اذا قلنا ان مقار هؤلاء فى الأقسام
المختلفة للاقليم تحولت الى مراكز لممارسة القهر ضد الفلاحين من
ناحية ، وقصورا لهم تمتلئ بكل ملذات الحياة الدنيوية من مطعم
ومشرب وخلافه ، فكثيرا ما تذكر الوثائق قوائم بكميات هائلة من
المأكولات والمشروبات وغيرها ، ومظاهر الأبهة التى تتميز هذه القصور
مثل وجود اسطبلات ضخمة لخيولهم معدة خصيصا لخدمة اغراض

هؤلاء ، وأعداد الرقيق الأبيض والأسود الكبيرة ، والأثاث المنزلى الفاخر . مما يدل على مظاهر البذخ (٢٦) .

وواقع الأمر ان هؤلاء الأتراك امتدت وسائل اضطهادهم وعسفهم ونهبهم الى كل من لا ينتمى الى ارومتهم ، فلم يفلت منها أحد . ففي عام ١٨٢٧ مثلا مارس حاكم مليج الأمير موسى اغسا وسائل الابتزاز وساوهم أحد مشايخ (ناحية بتبس) واستولى على أمواله بحجة انه سوف يجعله شيخا على ناحيته (٢٧) . وفي عام ١٨٤٤ أرسل وكيل الاقليم كل الذين اتهموا فى قضايا سرقة أو تهرب من سداد الأموال المقررة الى مديرية فيزاغلى - بلدة نائية من بلاد السودان - حيث يتعرضون لابطشع وسائل الاضطهاد (٢٨) .

والجدير بالذكر ان هؤلاء الأتراك كانوا يعاملون الرقيق فى قصورهم بشيء كبير من الرأفة ، ويعتقونهم ويورثونهم فيما يملكون ، اذ تشير وثائق المحاكم الشرعية الى عنايتهم بالرقيق بدرجة ملحوظة . ففي عام ١٨٣١ مثلا اعتق أحد اتباع رستم أفندى حاكم مليج وناظر الشونة أحد عبيده وجارية من جواريه وورثهم فى أملاكه ومقتنياته (٢٩) .

وبعض هؤلاء الرقيق انفسهم تحولوا الى حكام الاقليم بعد أن اعتقهم ساداتهم وبعد أن اعلنوا اسلامهم ، ولم تكن معاملة هؤلاء للاهالى تختلف عن الاتراك فى شيء سواء فى بطشهم أو عسفهم أو نهبهم وترفعهم عن معاشره الاهالى . فتذكر وثائق الاقليم انهم تملكوا الأراضى واوقفوا الاطيان والعقارات ، فقد اشترى محمد اغا أحد معاتيق سليمان السلحدار اراضى ابعاديات رزقه بلا مال فى اقليم المنوفية (٣٠) .

وترد اسماء هؤلاء الرقيق فى الوثائق دون ذكر لعائلات

يُتَمَنَّى إليها ، فهم بلا نسب ولا تعرف لهم القاب فيقال عنهم أبسن
عبد الله وبنت عبد الله وهكذا . وهم من أصول بعيدة من بلاد
الاناضول ممن وقعوا أسرى في يد جيش ابراهيم وسيقوا الى مصر
ارقاء فوزعهم محمد على عبيدا على حكام الاقاليم (٣١) .

وهؤلاء المعاتيقي الاغوات . اى الذين حرروا من الرق على
يد سادتهم احرزوا مكاتة اجتماعية متميزة وسط اغلبية المصريين
بحيث وجدنا ابناء الاثرياء من المصريين يسعون للزواج من بناتهم
بعد ان يرشحهم كبار الاتراك لذلك ، ومن الزيجات الشهيرات لأحد
ابناء اقليم المنوفية فى عصر محمد على زواج على أفندى البقلنى -
وكان مقيما بالمحروسة ويعمل حكيمباشى بدرب الجماميز - من
من معتوقة حسن بك الشماشرجى معتوق محمد على باشا (٣٢) .

وفى اقليم المنوفية تركز هؤلاء فى شبين الكوم ومنوف ، وتولى
الذين اختارهم حاكم الاقليم مناصب الادارة العليا فى ديوان
الاقليم ، وفى عصر محمد على تولى ابراهيم اغا وسعيد اغا وبشير
اغا مناصب وكيل الاقليم على التوالى ، وكانوا يتقاضون أجورا
عالية . وفى منوف برزت اسماء منهم ابراهيم اغا وكركتلى محمد
اغا من اغوات البيرون واحمد اغا قاووس اغاسى (٣٣) .

وعلى وجه العموم ، شكل هؤلاء الاتراك واتباعهم من الاغوات
فى اقليم المنوفية فئة من الارستقراطية التركية ، الى جانبها حفنة
من الضباط الاغوات الموالين لهم يترأسهم حاكم الاقليم « امير
اللواء » ، قبضوا على الحكم بقوة لخدمة مصالح الباشا فى
العاصمة . وهم فى العادة لا يقيمون فى المنوفية بصفة دائمة نظرا
لأنهم كانوا معرضين للتنقل فى اقاليم أخرى ، ومقر اقامتهم الدائم
العاصمة ، وتدل الوثائق على طبيعتهم فهم يعتلون حكم الاقليم
تسندهم قوتهم أولا ، فيجتفون فى منازلهم بكميات كبيرة من

الاسلحة مثل الطبنجات والبنادق والخناجر والسيوف ، فحين توفي مرعشلى على اغا فى شبين الكوم عام ١٨٤٢ ترك اسلحة وعتادا وخيولا فى منزله . وحين توفي خسرو اغا فى ١٨٥٦ ترك العديد من الخيول والطبنجات والبنادق . وحين توفي كركتلى محمد اغا وابراهيم اغا فى منوف عام ١٨٥٠ تركا فى منزليهما كميات كبيرة من الأسلحة والملابس العسكرية والسروج اللازمة للخيول وغيرها (٣٤) .

ولم يعرف هؤلاء الاتراك لهم مهنة فى الغالب الأعم سوى تولى أعمال الادارة فى الاقليم . والقليلون منهم اذا احيلوا الى التقاعد كونوا فريقا من العاطلين ويتحرشون دائما بالفلاحين فى الاقليم لأنهم فى حالة تقاعدهم يحصلون على الابعاديات ، ولا تفارقهم طباعهم المنطوية على الترفع والاستعلاء واستعمال الخشونة مع الاهالى (٣٥) .

وقليلون من هؤلاء كانوا يتزوجون من غير بنى جلدتهم ، فهم اما يتزوجوا من الجوارى ، بعد عتقهن او من بنات المصريين ، فقد تزوج على سبيل المثال وكيل اقليم المنوفية حسن افندى الخربوطلى عام ١٨٤٣ من امرأة من القليوبية (٣٦) .

أما علاقتهم بأعيان الاقليم فكانت تقوم على المنافع المتبادلة ، اذ نلاحظ ان لهم علاقات وطيدة مع العائلات الكبيرة مثل عائلة الجزار فى شبين الكوم ، وعائلة الجندى فى منوف وغيرها (٣٦) .

واعتمد هؤلاء الاتراك على الاقباط للقيام بأعمال الصيارفة بعد ان يرشحهم شيوخ القرى والنواحي فى الاقليم ويضمنوهم للقيام بهذه المهمة ، وقد نجح الاقباط فى كسب ثقتهم الى حد كبير ، وسوف نرى حين نتناول النشاط الاقتصادى مايدل على ذلك ، اما المناصب المالية الكبيرة فقد تولاها عناصر من خارج الاقليم اغلبهم كانوا من

الأرمن ، فتولى ارمنيوس أفندى منصب صراف عام الاقليم فترة طويلة ، وكذلك كركور أفندى وغيرهم . وتولى آخرون من خارج الاقليم امثال الشيخ محمد جوهر وخورشيد أفندى مناصب مالية كبيرة أيضا (٣٧) .

اما الوظائف الكتابية فى الديوان فى الاقليم فقد تولوها عناصر من الذين يعرفون اللغة التركية نظرا لأن الكثير من الرسائل كانت مكتوبة باللغة التركية وأغلب هؤلاء الذين تولوا هذه الاعمال من الأتراك ، أمثال على أفندى وسلمان أفندى ومحمد خليل أفندى وغيرهم ، الذين كانوا الواسطة التى ينقل عن طريقها القرارات والأوامر الادارية من القلعة الى كل الجهاز الادارى فى الاقليم ، وكثيرا ماتسبب هؤلاء فى مشاكل حين كانوا لاينقلون بدقة التعليمات والأوامر الواردة (٣٨) .

وتولى مكتب التفتيش فى الاقليم ، وهو أحد المكاتب المتفرعة عن ديوان الاقليم وكان يضم عناصر ادارية تتمتع بالكفاءة ، تولى تلقى التقارير أو الجورنالات من العاصمة وتدوينها فى سجلات الديوان بكل دقة وعناية ، والتى كانت تتضمن بالتفصيل الحدود والواجبات والحجج والحصص المطلوبة من كل فرد فى الاقليم بعناية فائقة . كما كان من مهامه أيضا رصد الأداء وتقديم التقارير عنه الى العاصمة بصفة منتظمة (٣٩) .

وهكذا نرى ان الادارة فى الاقليم كانت تحت سيطرة الأتراك التامة ، وانها تميزت بتضخم اختصاصاتها وهيمنتها ، وانها خضعت تماما للأوامر العليا التى كانت ترد اليها من العاصمة .

٣ - السيطرة على الثروة الزراعية

والى جانب الدور الذى قامت به الأقلية التركية فى الادارة ، فقد قامت بدور مماثل فى الحياة الاقتصادية فى الاقليم ، ان الملاحظ

ان بعضا من هؤلاء الاتراك قد انخرطوا فى ألوان من النشاط الاقتصادى والاجتماعى وكان تأثيرهم كبيرا ، وهو تأثير من لون خاص ، يستند على التميز الاجتماعى وسط الأغلبية من ناحية ، وعلى السلطة الادارية المتضخمة ولا تتناسب مع أعدادهم بوصفهم اقلية من ناحية أخرى . والملفت للنظر ان دور هؤلاء فى الحياة الاقتصادية كان سلبيا للغاية ، بمعنى انهم لم يتحولوا أبدا الى منتجين . اذ الوثائق تبين ان اكثرهم تحولوا الى عاطلين ، يتعيشون من التزاماتهم للاراضى ، والتعبير الشائع فى الوثائق عن مهنهم هو انهم بلا صناعة أو بطالين ، وكثيرون منهم كانوا يتقاضون معاشات من الحكومة ، وهؤلاء ممن استغنت الدولة عن خدماتهم واقاموا فى القرى والنواحي فى اقليم المنوفية ، وتكررت اسماؤهم طوال الوقت فى الوثائق ، منهم على سبيل المثال حسن اغا و خليل اغا والمنسترلى فى ناحية منوف واحمد اغا ومحمد اغا فى ناحية جزى . ومصطفى اغا بغدادلى وعمر اغا بيرون فى ناحية دبركى (٤٠)

والبيان الآتى المأخوذ من تعداد نفوس اقليم المنوفية عام ١٨٤٨ يوضح حجم ظاهرة العاطلين الاتراك بالقياس لاعدادهم ، وهى ظاهرة تكشف دورهم السلبى فى الحياة الاقتصادية فى القرى والنواحي فى المنوفية (٤١) .

الناحية	العدد الكلى	عدد العاطلين
بتبس	١٣	١٣
سدود	٢٩	٢٢
الباجور	٣٩	٢٦
جزى	٦٩	٥٧

والجدير بالذكر ان هذه الاعداد من الاتراك وصناعاتهم ،
والذين اقاموا فى كل قرية وناحية من اقليم المنوفية كانوا يمتلكون
- بالرغم من دورهم السلبي فى الحياة الاقتصادية - العديد من
الجوارى والخدم وغيرهم ، الذين تزايدت اعدادهم فى بعض الاحيان
فى بعض المنازل عن اعداد الاتراك انفسهم (٤٢) . كما ان أسلوب
معيشتهم يكشف عن تميز اجتماعى واضح فى وسط اغلبية من
الفلاحين . والحق ان هذا المسلك من جانب هؤلاء الاتراك لم يكن
فيه أدنى غرابة ، فهم لم يالفوا قط الحياة الزراعية باعتبارهم
عناصر جبلية قادمة من اصقاع آسيا وان وجدنا نفرا قليلا منهم
يضطر الى العمل بالزراعة وآخرون يمتهنون حرفا مثل الارمن
الذين عملوا بالشئون المالية وبرعوا فيها وآخرون كانوا أصحاب
مواخير فى القرى . ولكن هؤلاء واولئك كانوا قليلين جدا بالقياس
لاعداد المتقاعدين منهم ، الذين لم يحترفوا أى شىء على الاطلاق .
فقد قدموا الى مصر بهدف العمل فى جيشها والارتقاء عن طريقه
الى ارفع المناصب لا للاشتغال بالفلاحة (٤٣) .

وواقع الأمر هو ان رجال الادارة انفسهم هم الذين مارسوا
الحياة المدنية بصفقتهم مشرفين على ألوان الحياة الاقتصادية فى
اقليم المنوفية فى الزراعة وصناعة الغزل وتملكوا المراكب النيلية
واحتكروها، بحيث ظهر نفوذهم الادارى المتضخم ولهم وضع اقتصادى
متميز جعلهم يحتلون عن جدارة الصدارة فى الاقليم ، فهم أصحاب
الأراضى وملتزميها ومتعهدو الفاوريقات (مصانع الغزل) ، وملاك
المراكب التى تحمل آلاف الأرباب من الغلال ومحصول القطن وغيرها
معنى هذا ان حفة ضئيلة جدا منهم هى التى احتكرت كل ألوان
النشاط الاقتصادى لخدمة سياسة الحكومة الاحتكارية من ناحية
ومصالحها الذاتية من ناحية أخرى ، وفى ناحية منوف على سبيل
المثال كان هناك العديد من الإبعديات والاوسية التى تضم آلاف

الافدنة باسم احمد اغا وحسن افندى والمرحوم دفتري بك وقاسم بك (٤٤) . وفى ناحية مليج وابيار كانت تتركز الآف الافدنة ، تقدر بنحو عشرة آلاف فدان من اطيان الاوسية باسم مأمور الناحية نفسه رستم افندى (٤٥) .

وقد دأبت الحكومة ايضا على منح بعض الاتراك من خارج اقليم المنوفية مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية الواسعة ، مثلما اعطت احمد باشا (مدير الاقاليم الوسطى) فى عام ١٨٣٠ أكثر من ٥٠٠ فدان فى ناحية اشمون (٤٦) .

واحتكر الاداريون الاتراك ايضا المواصلات النهرية فى الاقليم فكان اسماعيل اغا التركى عام ١٨٣٠ يتولى اكبر منصب (قبودان بحر شبين) فهو يحتكر المراكب النهرية ، وغيره من الاغوات الأتراك يمتلكون العديد من المراكب التى تحمل الخلال والاقطان الى ثغر الاسكندرية أو بولاق المحروسة (٤٧) . ومعروف ان المراكب النيلية كانت وسيلة المواصلات الرئيسية فى ذلك الوقت وأداة نقل المحاصيل الزراعية واحتكارها يعنى احكام السيطرة على الحياة الاقتصادية فى الاقليم ، وقد كان رستم بك حاكم الاقليم ذاته فى الثلاثينات من القرن التاسع عشر يمتلك عددا من هذه المراكب التى تعمل فى البحر (٤٨) . وفى منوف كان راغب اغا ايضا يمتلك العديد من المراكب التى كان يؤجرها للراغبين (٤٩) .

وكانت هذه المراكب التى تنقل المحاصيل الزراعية من الاقليم ترسو على مقربة من شئون الحكومة ، التى يشرف عليها ايضا هؤلاء الاتراك ، وهم مجموعة من المنظار يعاونهم فريق من الصيادلة والمخزنية ، ويتم نقل هذه البضائع الى الاسكندرية والقاهرة (٥٠) . وقد شهدت شئون مليج وابيار وشبين الكوم ومنوف وغيرها الوانا من الحياة الاقتصادية الرائجة بفضل سياسة الاشراف التى مارسها

هؤلاء الحكام عليها ، بحيث كانت تنقل كميات كبيرة من المحاصيل وبشكل يكاد يكون يومي الى كافة الانحاء(٥١) . وسوف نوضح ذلك تفصيلا عند معالجة النشاط الاقتصادي في الاقليم ، ولكن ما يهمنا هو بيان دور الاتراك في الهيمنة على هذا النشاط وهو دور ملحوظ على نحو ما رأينا .

واللافت للنظر ايضا ان هؤلاء الاتراك الذين سيطروا عموما على الحياة الاقتصادية لم يستقروا في الاقليم ، ولكن جرت العادة على ان يستأجروا منازلهم لهم فترة بقائهم ، فتدل الوثائق على انهم اقاموا اجالا محددة في شبين الكوم ومنوف وغيرهما ، ولم يسعوا قط الى تملك منازل فيه(٥٢) . وتحول الاقليم عند هؤلاء الى مزرعة شاسعة يجرى الانتفاع من ورائها ، فهم يمتلكون الاراضى او يشرفون على شون الميرى او يحتكرون المراكب او يشرفون على صناعة الغزل وغيرها . وهى ظاهرة يمكن ان نطلق عليها الادارة المؤقتة بقصد الانتفاع والنهب وهى صورة من صور العلاقة بين العاصمة والاقاليم الزراعية فى مصر عموما ظلت قائمة ، ونذكر على سبيل المثال فى اقليم المنوفية بعض الحالات للتدليل على ما نقول، ففيها عدا حاكم الاقليم ، الذى كان يمتلك قصرا فخما فى الناحية البحرية من شبين الكوم ، وهو رمز الوالى فى العاصمة وعلى غرارها ، كان الباكون من الاغوات الاتراك يقيمون فى دور مؤقتة الى جانب ديوان الاقليم مملوكة للاهالى ، وهم فى العادة لايصحبون معهم عائلاتهم الى الاقليم بل يفضلون الابقاء عليهم فى العاصمة ، نذكر منهم على اغا ناظر فوريقة شبين عام ١٨٢٨ الذى كان يستأجر دارا فى أحد دروب شبين الكوم(٥٣) . وصالح افندى معاون مديرية المنوفية عام ١٨٣٩ الذى كان يستأجر دارا فى وقف سيدى زوين بناحية منوف(٥٤) .

وكانوا دائما معرضين لترك وظائفهم فلو حظ انهم لا يمكنهم
طويلا في الاقليم ، ويفضلون الانتقال الى اقاليم اخرى أكثر تميزا
أو يعودون الى العاصمة ، ويحصلون في هذه الحالة على معاشات
كبيرة من ديوان الرزنامة(٥٥) .

وشاركهم في ذلك عناصر أخرى من غير الاتراك ، مثل الشوام
الذين سيطروا على الحياة الاقتصادية في الاقليم وكانوا يقيمون
فترات مؤقتة لهذا الغرض . وكذلك اليهود الذين مارسوا أعمال المال
والتجارة ، لم يقيموا في الاقليم بل كان وجودهم لفترات قليلة ثم
يبرحونه عند زوال السبب . وبالرغم من ذلك كانوا أي الاتراك
والشوام واليهود على صلة وثيقة بأعيان الاقليم بصفة خاصة إذ
تدل الوثائق على ان هذه العلاقة كانت تقوم على تبادل المنافع بين
الطرفين .

ولوحظ ان هؤلاء الاعيان كانوا يقلدون الاتراك في كل شيء ،
وكانوا البعض منهم على صلة بالوالى في العاصمة ، الذى كان
يبدى ثقته في هؤلاء ولا يتردد في احلالهم محل بعض الاتراك في
بعض الوظائف حين يتبين له ولاءهم واخلاصهم ، فعلى سبيل المثال
اصدر فرمانا في عام ١٨٣٤ يقضى بأن يتعهد بعض الاعيان ببلادهم
ويقومون بوفاء ما يترتب عليها في اوقاتهم المعلومة(٥٦) .

وبالرغم من سياسة الباشا تجاه اعيان الاقليم والتي اتاحت
لهم الفرصة للتواجد امام هيمنة الاتراك على الحياة الاقتصادية
فقد ظل تواجدهم ضعيفا ان لم تعرف سوى عناصر ضئيلة من
هؤلاء الاعيان من عائلات الجزار في شبين الكوم وشعير في كفر
عشما والهرميل في محلة مرحوم الذين تمكنوا من كسب ثقة والى
مما أدى الى تبوؤ هذه العناصر مكانة اقتصادية واجتماعية كبيرة .
معنى ذلك ان الاتراك ظلوا منفردين بالهيمنة على الحياة الاقتصادية،

اذ كان لدى نظار الأقسام الاتراك فى الاقليم القدرة على تنفيذ أوامر الباشا أكثر من غيرهم خصوصا ما يتعلق باستخلاص الأموال المقررة على الاقليم الذى كان حظه منها كبيرا بالقياس للأقاليم الأخرى ، فكان مقررا على أقسامه الثمانية كما تذكر الوثائق ١١٧١٨ كيس على النحو الآتى (٥٧) .

القسم	الأموال المقررة بالكيس
منوف	١٧٥٠
ابيار	١٧٩٢
زاوية رزين	٤٩٥
مليج	١٤٢٥
الباجور	٢٠٢٦
تلا	١١٠٠
طنوب	٢١٠٠
اشمون	٨٥٠

وبسبب قدرة هؤلاء الاتراك على تنفيذ أوامر الباشا الصادرة من العاصمة ظلوا يتجأون مكانا عاليا ، ولم يتمكن اعيان الإقليم من الحصول مكانهم ، مما أدى فى النهاية الى تكريس فكرة حصر

أمور الإدارة والاقتصاد فى أيدي هذه العناصر التركية من خارج
الاقليم ، ومن ناحية أخرى تعميق فكرة مركزية السلطة والنظر
الى الاقليم باعتباره بقرة حلوب ، والدليل على ذلك الأمر الذى
أصدره الباشا الى حاكم الاقليم رستم بك عام ١٨٣٥ ، الذى جاء
فيه « ان البلاد الحاصل فيها تأخير فى دفع ما عليها من البقايا
والأموال فى الاقليم يضبطوا ومشايخهم يرسلوا الى اللومان ،
والتنبيه على النظار بذلك ، . . ويكون معلوما لكم ولهم أن مالى
لا يضيع منه شيء بل أخذه من عيونهم » ! (٥٨) .

ولم يكن هذا فى الواقع سوى استمرار لمحاولة سيطرة
القاهرة على ثروة اقاليم مصر الزراعية ومن بينها اقليم المنوفية
الذى تميز بخصوبة أراضيه وزيادة الانتاج فيه . ولم يكن ذلك
أيضا فى حد ذاته شيء جديد ، ولكن الجديد فى اعتقادنا هو الاسلوب
الذى طرأ فى القرن التاسع عشر فى عملية السيطرة ، فعلى حين
كان فى الفترة السابقة يقوم على فرض الجبايات والاتاوات ، فانه
اعتبارا من القرن التاسع عشر تميز أسلوب العمل بالتدقيق والاسلوب
المتواصل والدخول فى العملية الانتاجية ذاتها . واقصد بالعملية
الانتاجية أسلوب الاحتكار الذى فرضته العاصمة على الاقاليم ،
بحيث أصبح الوالى فى العاصمة هو المالك الوحيد للأرض ، فوضع
نظاما لتوزيعها وهو الصانع الوحيد فأصبحت المراكز الصناعية
البدائية فى الاقليم محتكرة له ، وأصبح التاجر الوحيد ، فجميع
المحاصيل تنقل الى شونه المتفرقة فى انحاء الاقليم ، وتتولى مراكب
رجاله نقلها الى الوجهة التى يريد ، وهو ما سيتضح تفصيلا فى
الفصل القادم .

الهوامش

(١) انظر الفصل الأول ، بخصوص المعلومات والارقام الواردة عن السكان في القرى والنواحي في اقليم المنوفية ص ٢١ - ٢٣ . وقد رجعت الى « تعداد نفوس اقليم المنوفية » وهو عبارة عن ٢٨ مجلدا ، يتضمن تفاصيل وافية واحصائيات عن عدد افراد كل عائلة وعمل عائلها وعدد الذكور والاناث بها . كما اطلعت على سجلات محاكم المنوفية التي تتضمن في هذا الشأن تقارير مشايخ القرى والنواحي حول السكان بها ، وفيها تفاصيل مثيرة عن الاحوال الاجتماعية للسكان في الاقليم .

(٢) نفسه .

(٣) انظر ج. بير : دراسات في التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة ص ٢٧٨ - ٢٧٩ مترجم ومن المقارنة يتبين لنا ان عدد السكان في اقليم المنوفية كان يتناسب مع سكان مصر عموما . اذ يذكر بير : « ان متوسط معدل الزيادة السنوية لسكان مصر ٣٪ في الفترة من عام ١٨٢١ - ١٨٤٦ وان مدنا قليلة يزيد عدد السكان بكل منها عن ٢٠ ألفا » .

(٤) انظر مجلد ٥٠ من تعداد نفوس اقليم المنوفية ، اذ يتضح ان عددا من الشخصيات التركية الهامة اقام في نواحي منوف امثال محمود افندي معاون الاقليم وحسين اغا وآخرون . كما اقام بعض الاغوات في القرى ومنهم اسماعيل اغا الذي كان يقيم في ناحية شوني وآخرون في نواحي المصيلحة وطملاي وزاوية البقلي وغيرها .

(٥) انظر دفاتر تعداد النفوس مجلد ل/٨/١٢٢/١٤٥ ، الفترة التاريخية ١٢٦٤ هـ ١٨٤٨ م .

(٦) انظر سجلات الادارة المحلية ، ديوان مديرية المنوفية (عربى) صادر سجل ل/٨/١/١ فى ٢٢ شوال ١٢٦٠ هـ/١٨٤٤ م .

(٧) نفسه سجل ل/٨/١/٢ فى ١٢ محرم ١٢٦٠ هـ/١٨٤٤ م ، وانظر أيضا سجلات المحكمة الشرعية رقم ٤٣ (فرمانات) عام ١٢٥١ هـ/١٨٣٥ م ، وانظر أيضا محمد رمزى . القاموس الجغرافى الجزء الثانى ص ٦ .

(٨) انظر سجلات الادارة المحلية ل/٨/١/١ فى ٢٢ شوال ١٢٦٠ هـ/١٨٤٤ م . فى عام ١٨٤٥ على سبيل المثال كان هناك محمد افندى كرد ويعمل وكيلا لقسم ابيار ، وعلى افندى ارناؤوط ويعمل حاكما لشنشور . والباقون جميعا كانوا من الاتراك والشراكسة .

(٩) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية (١٨١٦ - ١٩٤٨) فقد وردت اسماء هؤلاء القضاة باعتبارهم يترأسون مجالس الشرع الشريف .

(١٠) عزيز خانكى بك : التشريع والقضاء قبل المحاكم الشرعية ص ١٦ - ٢٠ المطبعة العصرية بالقاهرة (د ت) ، وانظر ايضا ابراهيم جمال الحامى : الاقوال الجلية فى اختصاص المحاكم الاهلية . مطبعة المحروسة عام ١٨٩٤ من مقدمة الكتاب صفحة ض و ط .

(١١) المرجع السابق ص ١٥ . وانظر ايضا فتحى باشا زغلول : المحاماة ص ٢٣٩ يقول : « ان كثيرا من مصالح الحكومة ذات الايراد حتى المحاكم الشرعية كان يباع بالالتزام فيتصرف المتزمون فيها وفى الرعية على حسب مايشاءون » . وانظر ايضا سجلات المحكمة الشرعية بمنوف . دفتر يدون رقم فى ١٩ جماد اول ١٢٣٢ هـ/١٨١٦ م وفيه تقسيم وظيفة القضاء بين شيوخ ناحية سرس المليون . وينكر ابراهيم جمال الحامى « ان القاضى الشرعى فى المحكمة كان قضاؤه بات فى كل الامور لامعارضة فيه ولاستئناف ويشمل اختصاصه سائر انواع المنازعات » . انظر مقدمة الكتاب صفحة ز .

(١٢) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية سجل رقم ١٧ فى ١٧ جماد ثانى ١٢٤٣ هـ/١٨٢٧ م اذ يتبين فى جلاء ان معظم الدعاوى المرفوعة ضد

الحكام الاتراك كانت بسبب الاضطهاد والتعسف الذى كان يتعرض له الاهالى وان الاحكام المصادرة جاءت منحازة لهؤلاء الحكام ، وان هناك امثلة عديدة توضح براعة القضاة فى تمكين هؤلاء الحكام من الافلات من الاحكام ضدهم .

(١٣) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية سجل رقم ٣١ فى عام ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م . وسجل ٢٧ عام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(١٤) انظر على سبيل المثال سجل رقم (١) من سجلات محكمة مديرية المنوفية فى شعبان ١٢٣٤هـ/١٨١٨م ، وسجل رقم ٢٣ غرة ذى القعدة ١٢٦٢هـ/١٨٤٧م . وسجل بدون رقم من محكمة منوف فى ١٩ جماد اول ١٢٣٢هـ/١٨١٦م ، وسجل رقم ٦٧ فى ١٢٦٢هـ/١٨٤٧م .

(١٥) نفسه .

(١٦) الوثائق التى تتناول الرسائل بين القضاة والحكام فى الاقليم . وهى مدونة فى سجلات المحاكم الشرعية حافلة بهذه المعانى التى تجعل الحكام فى منزلة رفيعة لا يدانيهم أحد . انظر المصدر السابق .

(١٧) انظر محكمة مركز منوف مضبطة ١٢٦٨هـ/١٨٥٣م الوثيقة بهذا تفاصيل كثيرة حول ميراث هذا القاضى .

(١٨) نفسه . وتوجد وثيقة عبارة عن رسالة من وكيل المديرية (بكباشى) الى قاضى افندى محكمة منوف فى ١٦ صفر ١٢٦٩هـ/١٨٥٣م .

(١٩) انظر على سبيل المثال سجل بدون رقم محكمة منوف بتاريخ ٦٩ جماد اول ١٢٣٢هـ/١٨١٦م .

(٢٠) انظر سجلات الادارة المحلية . ديوان مديرية المنوفية (عربى) صادر سجل ١/١/٨ شوال ١٢٦٠هـ الى ١٢ ذى الحجة ١٢٦٠هـ/١٨٤٥م .

(٢١) هناك امثلة عديدة على ذلك وردت فى سجلات عديدة وكلها تؤكد ما ذهبنا اليه من تحليل ، اذ يلاحظ ان الاعلام الشرعى الصادر عن مجلس الشرع الشريف وهو فى العادة عبارة عن الرد الذى يرسله القاضى الى المحاكم هو الذى يشتمل على حكم فقط . اما القضايا المعروضة من الاهالى فانه من النادر ان نجد احكاما عليها ، وهذا يدل على بطء التقاضى.

واهمال حقوق أصحاب الدعاوى • انظر فقط على سبيل المثال محكمة مديرية المنوفية سجل رقم ١٨ - ١٣ ذى القعدة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م •

(٢٢) ارشيف المحاكم الشرعية لاقليم المنوفية ملئ بالحوادث المشابهة ، ولكنى اخترت فقط مثالين للاستشهاد بهما • انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ١٧ - ١٧ جماد ثاني ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م •

(٢٣) انظر محكمة مديرية المنوفية سجل رقم ٢٦ عام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م •

(٢٤) انظر سجلات الادارة ، صادر مديرية المنوفية سجل ل/٨/٢ ١٢ جماد أول ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م جاء في خطاب مدير ديوان المالية الى حاكم الاقليم « انه كلما تحصل مبلغ نقدية يرسل اولا بأول الى خزينة المالية بواسطة صراف الاقليم ، حيث لا يوجد مقتضى لابقاء النقود في خزينة الاقليم •

(٢٥) انظر على سبيل المثال رقم (٣٤) محكمة مديرية المنوفية عام ١٢٤٧هـ/١٨٣١م وانظر ايضا باتريك اوبريان : ثورة النظام الاقتصادي في مصر تعريب خيرى حماد ص ٥٥ •

(٢٦) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم (١) عام ١٢٣٤هـ/١٨١٨م ان يتضح ان مظهر قصر حاكم المنوفية أو امير اللواء عمر بك يدل على حياة المذخ والترف ، والموائد يغلب عليها هذا الطابع ، وتوجد اعداد كبيرة من الممالك والجوارى • انظر ايضا سجل رقم ٣٤ عام ١٢٤٧هـ/١٨٣١م ، وسجل ٦٦ سنة ١٢٦١هـ/١٨٤٥م •

(٢٧) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ١٨ عام ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م •

(٢٨) انظر سجلات الادارة المحلية صادر مديرية المنوفية سجل ل/٨/١ ٢/ ١٢ جماد أول ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م •

(٢٩) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٣٤ ٢٨ ربيع أول ١٢٤٧هـ/١٨٣١م •

(٣٠) نفسه مضابط قيد المواد الشرعية سجل رقم (١) ٢٦ حماد أول ١٢٨٤هـ/١٨٦٩م •

(٣١) عزيز خانكى بك : المرجع السابق ص ٢١ .

(٣٢) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية . مضابط قيد المواد الشرعية
سجل رقم (١) ١٢٨٤هـ / ١٨٦٩م .

(٣٣) انظر سجلات محكمة منوف أرقام ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ سنوات ١٢٥١
- ١٢٥٣هـ = (١٨٣٥ - ١٨٣٧م) .

(٣٤) انظر سجلات مديرية المنوفية رقم ٦٠ ١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م .

(٣٥) انظر سجلات مديرية المنوفية (بدون رقم) ، ١٧ ربيع آخر
١٢٧١هـ / ١٨٥٦م .

(٣٦) انظر سجلات محكمة منوف رقم ٥٤٩ مضبطة مبيعات (زواج
على اغا دياربكرلى من شلبيه بنت عبد البارى) .

(٣٧) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٦٥ عام ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م
وسجلات اخرى يتضح منها تبوؤ هذه العناصر لهذه المناصب المالية الكبيرة
فى الولاية .

(٣٨) نفسه رقم ٦٧ لسنة ١٢٦٣هـ / ١٨٤٧م .

(٣٩) تدل سجلات ديوان الاقليم على العناية الفائقة التى كان يتم
بها تسجيل جميع مايدور من الشئون الادارية والمالية فى انحاء الاقليم .
وهذه السجلات موجودة بالكامل فى دار الوثائق القومية ابتداء من عام
١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م . وقد اوردت ارقام العديد منها فى حواشى البحث .

(٤٠) انظر دفاتر تعداد نفوس ناحية منوف سجل ل / ٨ / ١٢٢ / ٤٥ عام
١٢٦٤هـ / ١٨٤٨م وتعداد ناحية جزى سجل رقم ٧ ل / ٨ / ١٢٢ / ٧ ، وتعداد
ناحية دبرىكى سجل رقم ١ ل / ٨ / ١٢٢ / ٢ .

(٤١) هذا البيان تم تجميعه من عدد من السجلات والارقام الكثيرة هنا
وهناك والتى توضح اعداد الاهالى والاتراك وهى تحت تصنيف ل / ٨ / ١٢٢ / ٧
ل / ٨ / ١٢٢ / ٤١ .

(٤٢) فى منزل مصطفى بيك التركى بناحية جزى عام ١٨٤٨ كان عدد
هؤلاء ٨ ومملوك يدعى خورشيد وعدد افراد المنزل لايتعدى ٧ افراد . انظر

دفتر تعداد نفوس ناحية جزى ل/٨/١٢٢/٧ فى عام ١٨٤٨ م ، وفى ناحية
المباجور منزل محمد افندى بلغ عدد الجوارى الحبشيات ٣ فى حين كان
بالمنازل المذكور واخته فقط . انظر دفتر ل/٨/١٢٢/٤١ .

(٤٣) فى ناحية منوف مثلا من خلال قراءة وثائق تعداد الناحية التى
تبين ان قلة محدودة جدا هى التى تعمل ، ونادرا ماكان أحد منهم يشتغل
بالزراعة والغالبية الساحقة من العاطلين . وقد وجدت عناصر من الشوام
ومن الهنود والحجازيين . انظر سجل ل/٨/١٢٢/٤٥ تعداد منوف . وفى
ناحية سدود اعداد قليلة تعمل بالزراعة منهم البغدادلى والارناؤطى والشامى
واعداد اخر من المغاربة من تونس ووهران والهند كانوا يعملون فى تجارة
الغلال وصناعة البلغ القاسى ومهنة الطب . انظر سجل ل/٨/١٢٢/٧ .
وفى ناحية جزى عمل قليلون جدا منهم بالزراعة وآخرون اقاموا مواخير وهم
من الأرمن امثال الخواجة يوسف دولى وارسى يوسف ارمنلى واصطفان
يوسف ارمنلى وكانت اعمارهم تتراوح بين ٣٠ و ٥٠ عاما انظر سجل رقم
٧ من الدفاتر تصنيف ل/٨/١٢٢/٧ . وانظر ايضا صبحى وحيدى : مرجع
سابق ص ١٤٩ .

(٤٤) مضبطة منوف محكمة مركز منوف . مبايعات عام ١٢٧١هـ/
١٨٥٥م رقم ٥٤٩ . وانظر ايضا دفاتر المعية رقم ٢٨ وثيقة ٨٩ فى ١٠ جماد
الثانى ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .

(٤٥) انظر دفاتر ديوان الخديوى التركى رقم ٧٤٢ وثيقة رقم ٩٧ من
الجناب العالى الى رستم افندى مامور مليج وابيار فى ٢٩ صفر ١٢٤٣هـ/
١٨٢٧م .

(٤٦) انظر دفاتر ديوان المعية رقم ٥٨ وثيقة ٦٢٣ من الجناب العالى
الى احمد ياشا مدير الاقاليم الوسطى ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م .

(٤٧) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٢٢ عام ١٢٤٤هـ/
١٨٢٨م .

(٤٨) نفسه .

(٤٩) نفسه سجل رقم ٤٤ لسنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م (مبايعات) .

(٥٠) انظر سجلات ديوان المعية (عربى) س ١/١٣/١ دفتر قيد الاوامر الكريمة ابتداء من عام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م (امر كريم الى حاكم منوف واشمون محمد افندى فى ٢٢ محرم ١٢٤٥هـ بخصوص ارسال الفلال الى الاسكندرية) وسجل رقم ٣/١٣/١ (اوامر الى شون المنوفية بشأن توريد كميات من الفريك والقمح والعدس والفول الى عساكر الجهادية ٣ رجب ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م) .

(٥١) نفسه .

(٥٢) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية ارقام ٢١ و ٤٥ سنوات ١٨٢٨م ، ١٨٣٩م .

(٥٣) نفسه .

(٥٤) انظر سجلات محكمة منوف رقم ٧٤٥ ربيع اول ١٢٥٤هـ/١٨٣٩م .

(٥٥) انظر دفاتر ديوان المعية س ١/١٣/١ دفتر قيد الاوامر الكريمة فى عام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٥٦) نفسه . س ٣/١٣/١ عربى (٣ رجب ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م) .

(٥٧) نفسه س/٣/١٢/١ عربى (يومية الجوابات والاوامر الصادرة بورشة الجورنال) ، الكيس = ٥٠٠ قرش ، وكانت الحكومة تلجأ الى طلب المزيد من الاموال حين تستدعى الحاجة فى عام ١٨٣٦ طلبت ٥٠٠٠ كيس زيادة عن المقرر بسبب الازمة المالية . وانظر ايضا سجل رقم ٤/١٣/١ المعية السنوية ١٢٥١هـ/١٨٣٦م . وقد لوحظ من خلال ارقام الاموال المقررة على اقليم المنوفية ان حظها كان عالميا ، فقد جاءت بعد الغربية مباشرة .

(٥٨) انظر سجلات ديوان المعية ٤/١٣/١ الجوابات والاوامر الكريمة غرة رمضان ١٢٥٠هـ - ١٨ شعبان ١٢٥١هـ ١٨٣٥/١٨٣٦م أمر الى مدير المنوفية فى ٤ محرم ١٢٥١هـ .

الفصل الثالث

الأحوال الاقتصادية في الاقليم

جرت خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر اقدم محاولة في العصر الحديث في مصر لاحكام العلاقة بين القاهرة وباقي اقاليم مصر في عصر محمد على بقصد السيطرة على الثروة الزراعية لوادى النيل . فقد تحولت مصر الى مزرعة حكومية شاسعة تحت الادارة المباشرة للجهاز الحكومى . واصبحت مصر الريفية تخضع لنظام صارم تتحدد فيه واجبات كل فرد في القرى والنواحي تحديدا دقيقا . بعد ما تحولت القاهرة الى مركز رئيسى ومحور هام للتجارة العالمية ونشطت الحركة فيها نشاطا كبيرا . وقد انعكس هذا بالتالى على العلاقة بين القاهرة والاقليم ، ومن بينها اقليم المنوفية موضوع البحث ، اذ تسجل الالف الوثائق المخطوطة - الخاصة باقليم المنوفية - اشكال هذه العلاقة بالتفصيل ، فتبين الاطار الذى حددته العاصمة لهذه العلاقة من ناحية ، والاحوال الاقتصادية في الاقليم من ناحية اخرى . لذا فاننى سوف اتناول ب بادىء ذى بدء - الاطار الذى تم تحديده من جانب العاصمة

للعلاقة - ثم اتناول بعد ذلك انعكاس هذا الاطسار على الاحوال الاقتصادية فى الاقليم .

أولا : ربط الاقليم بالعاصمة عن طريق النظام القضائى

حين استقر الحكم فى مصر بعد عام ١٨١١ ، بدأت لأول مرة عملية ضبط كل اشكال المعاملات المالية والادارية بين القاهرة وبقية الاقاليم على أسس جديدة . خصوصا بعد تشكيل المحاكم فى البلاد وتعيين قضاة بها (١) . حيث كان يتم تعيين قاضى عام للاقليم من قبل القاضى التركى ، الذى يتم توليته سنويا من استانبول (٢) . وعلى نحو مارينا من قبل كانت اختصاصات قاضى عام الاقليم واسعة ، وكان ذلك يتمشى مع السلطات الواسعة التى حصلت عليها الادارة فى الاقليم ، والتى كانت تسمح للمحاكم العام للاقليم ورجال الادارة به بحرية فى العمل بحيث لا تخالف احكام الشريعة (٣) .

وفى اقليم المنوفية يتبين لنا من قراءة العديد من وثائق المحاكم ان النظام القضائى المعمول به كان انعكاسا واضحا للتطورات التى حدثت فى مصر منذ بداية عصر محمد على فى النواحي الاقتصادية وانه يهدف الى ربط الاقليم بالعاصمة ربطا محكما يقوم على سياسة مركزية فى المقام الاول . وقد ارتكز هذا النظام على عدة صيغ قضائية معروفة آنئذ ، هى : الاشهادات ، والضمانات ، والتعهدات . سوف اتناول الآن دورها فى تحقيق السياسة المركزية للحكومة فى الاقليم .

● الاشهادات

وتمثل أحد صور المعاملات امام المحاكم الشرعية فى الاقليم التى تهدف الى حفظ حقوق المتعاملين فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ان يشهد الافراد بمقتضاها واعتراف غيرهم عليهم

بأنهم اخذوا أو قبضوا أو تسلموا اصنافا من شئون الحكومة المنتشرة
فى أرجاء الاقليم أو نقودا من خزينة الاقليم أو من الصيارفة ، بحيث
تضمن الدولة حقوقها لدى الافراد وتحدد فى ذات الوقت واجبات
الافراد حيالها (٤) .

وهذه الصورة القانونية التشريعية المعروفة بالاشهادات
تعبيرا عن سياسة الاحتكار التى كانت الركيزة الأولى
للسياسة المالية . وجرى بمقتضى هذه الصيغة القانونية تحويل
الافراد الى العمل لخدمة هذا النظام ، وكان الاقباط والأرمن واليهود
هم أدوات الدولة لتنفيذ هذا النظام ، وفى المنوفية برزت عدة أسماء
خلال فترة حكم محمد على هم ، المعلم رزق البرماوى ، والمعلم يوسف
اليهودى صراف خزينة ، والمعلم سليمان نصر الله ، والمعلم مينا
ميخائيل ، والمعلم سليمان جرجس ، والمعلم يوسف القس والمعلم
اسحاق اليهودى (٥) .

وخلال الثلاثينات والاربعينات من القرن التاسع عشر تحول
رجال الادارة من الاتراك ، ورجال المال من الاقباط الى رموز للدولة
تنفذ سياسة الحكومة بدقة فى اقليم المنوفية ، فتولى رستم افندى
« مأمور ناحية مليج وابيار » التزام الاوسية ، التى تقدر بعدة الآف
من الأفدنة عام ١٨٣٥ . وقام الصيارفة الاقباط بتوزيع الأطيان على
مشايخ القرى والنواحي مقابل الالتزام بدفع الاموال المقررة عليها .
وكانت صيغة « الاشهاد الشرعى » هى الصيغة القانونية التى تكفل
تحقيق ذلك ، وفى ١٨٣٠ اشهد مشايخ « ناحية كفر الشيخ سليم »
على أنفسهم « بأنهم سوف يدفعون القدر المطلوب من المال للديوان
على جميع مائتين واثنين وثلاثين فدانا وكسور وهو مبلغ ١٠٤٨٠
ريالا » (٦) . كما اشهد احد اهالى (ناحية البتانون) بأنه التزم
لأمور مليج وابيار عام ١٨٣١ بدفع مال أطيان الابعادية ، نحو ١٢
فدانا من ابعادية البتانون (٧) . وفى عام ١٨٣٦ اشهد شيخ (ناحية
سنجرج) بأنه ملتزم بدفع المال المقرر على اهالى الناحية (٨) .

وفى مجالات النشاط الاقتصادى الأخرى مثل الصناعة ، كانت صناعة الغزل والزيوت من الصناعات المنتشرة فى الأقليم ، ولجأت الحكومة الى التعامل عن طريق «الأشهاد الشرعى» ، بضمان الحصول على حقوقها عند ملتزمى هذه الصناعات ، اذ كانت تعطى قروضا للغزاليين وأصحاب معاصر الزيوت • وتسجل الوثائق تفاصيل كثيرة فى هذه الناحية ، يستنبط منها احتكار الحكومة لهذه الصناعات فى المنوفية ، وقيام طائفة المباشرين والصيارفة الاقباط واليهود بدور كبير فى تنفيذ سياسة الاحتكار الحكومية • « فقد التزم عام ١٨١٩ المعلم عبد المسيح بتشغيل انوال غزل ناحية الباجور ، والمعلم جرجس غبريال بناحية ابيار ، والمعلم يوسف جميان والمعلم حنا الطوخى بناحية محلة مرحوم ، والمعلم بطرس صالح بناحية اشمون ، والمعلم منسى يوسف بناحية المواط ، وذلك فى اصناف اقمشة مثل الستان والصوف والفل ، اى الخيش(٩) » .

وطبقا لنظام الاحتكار أيضا فان هؤلاء يقومون باعطاء كميات الغزل المطلوبة لطائفة القزازين أو الغزولية ، ويقدرّون الأموال المطلوبة منهم أو فى مقابل توريد اصناف الاقمشة الى شئون الحكومة وتناولت الأشهادات العديد من الحالات التى يتبين منها الدقة المتناهية فى الحفاظ على حقوق الحكومة عند اصحاب الانوال ، اذ اشهد - على سبيل المثال - احد اهالى منوف على نفسه أمام مباشر الانوال بها فى عام ١٢٣٥ بإدارته لأنوال الغزل فى مقابل دفع المقرر عليها من أموال لجهة الديوان(١٠) •

وبالنسبة لمعاصر الزيوت الموجودة فى الأقليم فى منوف وشبين الكوم وغيرها ، فقد كانت الحكومة تقدر الأرباح المقررة عليها للديوان ، بواسطة شيخ الناحية وشيخ الطائفة ، بعد ان يتسلم الافراد من شئون الحكومة البذور اللازمة لصناعة الزيوت ، وبعد ان يتم تعيين آلات عصر البذور ، وتقرير صلاحيتها • ثم تلجأ الحكومة

بعد ذلك الى حفظ حقوقها المالية عند الزيأتين عن طريق الاشهادات الشرعية ، وهناك امثلة عديدة على ذلك فى الوثائق نذكر منها اشهاد مشايخ طوائف المعصرانية فى نواحي محلة مرحوم وابيار عسام ١٨٢٧ على انفسهم « بأنهم اخذوا البذور من الأشوان من زراعة عام ١٢٤٣هـ / ١٨٢٧م وأنهم يوردون فى مقابل ذلك زيوت هذه البذور الى شون الزيوت الحكومية فى مقابل الحصول على رواتب محددة » (١١) . كذلك شهادة شيخ معصرانية منوف ، ويدعى « على قشتى » عام ١٨٣٨ على نفسه « بإدارة بعض معاصر الزيوت وفى مقابل ذلك يورد ٤٥ قرها روميا عن ادارة المعصرة فى اليوم الواحد » (١٢) .

مما سبق يتضح ان « صيغة الاشهاد الشرعى » ، التى كانت مطبقة فى المحاكم الشرعية فى اقليم المنوفية كانت تمثل أحد أسس النظام الجديد الذى يضبط معاملات الافراد المالية مع الحكومة ، وأن هذه الصيغة وفرت أساسا مناسباً لتحديد واجبات وتبعات الافراد ازاء الدولة ، وهى من ناحية أخرى ارتكزت على قوانين حكومية مالية وادارية تحدد علاقات الافراد بالحكومة على أساس انتمائهم للطائفة ويفترض فى هذه القوانين أنها لا تتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية بطبيعة الحال .

● الضمانة :

والضمانة ، هى الشكل القانونى الثانى من أشكال التعامل بين الافراد والحكومة أمام المحاكم الشرعية فى الاقليم ، اذ يتم بمقتضاها حجز السكان وتنظيمهم ومراقبتهم واصدار التعليمات اليهم والقبض عليهم عند الضرورة ، أو بضامنيهم . وهو أسلوب الادارة بالثكنة ، بمعنى أنه على حين يبقى الجنود فى ثكناتهم ترقبا لصدور أية أوا من اليهم ، فانه بنفس الطريقة يتم تحويل الأهالى الى سجناء فى قراهم

وتحديد واجباتهم ، فهم يوضعون تحت مراقبة الخفراء ليلا ونهارا . ووثائق المحاكم ، تسجل الآف « الضمانات » التي تؤكد هذا المعنى ، وطبقا لهذا الأسلوب لا يستثنى أحد سوى الأقلية التركية ، فهم كما تكرر الوثائق دائما انهم خارج الحكومة (١٣) . والاهالى يضمنون بعضهم البعض امام الحكومة بغرض تسديد التزاماتهم المالية وغيرها . ففى ١٨١٨ تسجل الوثائق ان بعض اهالى ناحية سمادون باقليم المنوفية ضمنوا طائفة الغزالين بها بحيث يسددوا ديونهم لباشر انوال المنوفية المعلم رزق البرماوى (١٤) . وضمن أيضا مشايخ (ناحية سبك الضحاك) عام ١٨٣٥ أشخاصا من اهالى الناحية ليكونوا وكلاء عن النسوة اللاتى يعملن بغزل الصوف ويقومون بتوريده الى شون البيع الحكومية (١٥) .

والجدير بالذكر أن صيغة « الضمانة » كانت أيضا من الشروط الأساسية لتولى الوظائف الحكومية ، بحيث لم يكن ممكنا لأحد أن يتولى أى عمل أو وظيفة قبل أن يكون له ضامن تستطيع الحكومة الاتيان به ومطالبته بما التزم به ، وهذا الضامن فى العادة يكون من الشخصيات ذات الحيثية . فالوظائف المالية مثلا فى الاقليم لا يتم الالتحاق بها الا بعد حضور الضامن امام القاضى فى المحكمة وإقراره بضمانة أصحابها ، فوظائف الصيارفة - وكان أغلبهم من الاقباط - فى الاقليم لا يتولاها أصحابها الا بعد ضمانة مشايخ القرى لهم ففى عام ١٨٣٧ ضمن مشايخ شبين الكوم المعلم موسى تادرس ، وضمن مشايخ منوف المعلم ميخائيل يعقوب ، وضمن شيخ دلكه المعلم غطاس منصور ، وضمن شيخ تلوانه المعلم يوسف سليمان (١٦) .

وكانت « الضمانة » نوعين : الاولى ضمانة غرم والزام ، أى الضامن يقوم بسداد ديون المضمون أيا كانت ، فمشايخ القرى ملزمون على سبيل المثال بسداد ديون الصيارفة ، اذا عجزوا لاي

سبب عن توريد المبالغ المقررة لخزينة الاقليم . قفى عام ١٨٤٤ حين هرب أحد الصيارفة ، ويدعى عبد السيد حنا ولم يسدد الأموال المقررة قام عمدة مليج - بصفته ضامنا - بسداد هذه الأموال للخزينة (١٧) .

والضمانة الثانية ، هي « الكفالة والالتزام » . يكون الضامن بمقتضاها مطالبا باحضار المدعى عليه فى حالة هروبه أو تأخره . فقد ضمن وتكفل أحد مشايخ ناحية منوف عام ١٨٣٧ حضور أحد الأهالى المسجونين وقتما تشاء المديرية (١٨) . كذلك لا يصرح لأحد بالتوجه الى الاقطار الحجازية لاداء فريضة الحج ، قبل أن يضمنه مشايخ الناحية فى سداد ما عليه من أموال للحكومة (١٩) .

وهكذا نرى ان « الضمانة » كانت تمثل ركنا من أركان النظام القضائى الجديد ، وانها كانت من الوسائل التى لجأت اليها الحكومة اكى تضمن تنفيذ سياستها .

● العهد :

وهو الشكل القانونى الثالث ، من اشكال بناء النظام القضائى الجديد ، وقد وضع أيضا لضمان حقوق الحكومة عند الأهالى ، بعد أن يتم تثبيتهم فى قراهم ، وهو - أى العهد - يشبه فى بعض جوانبه نظام العهده المعمول به آنذاك ، الذى كان بديلا لنظام الالتزام ، فعلى حين كان نظام العهده يجبر كبار الموظفين وضباط الجيش وغيرهم من الذين تضخمت ثرواتهم وأصبحوا من الاثرياء على دفع متأخرات الضرائب عن القرى التى تملكوها بمقتضى نظام العهده (٢٠) نجد ان « العهد » صورة من صور الاقرار من الافراد حيال الحكومة لا يملكون الفكاك منه الا بتأدية ماتعهدوا به سواء اكان التزاما ماليا أو غير مالى . وهو - أى العهد - يعرض صاحبه

للعقاب اذا لم يوف به ، ففي القرى مثلا يتعهد المشايخ أمام الحكومة بسداد الأموال المقررة على الفلاحين ، فقد تعهد - على سبيل المثال - شيخ ناحية سدود بالاقليم عام ١٨٤٠ أمام صراف الناحية « باستخلاص ووفاء الاموال والفردة والارباح المقررة على الفلاحين وكامل المطالب الميرية وتخضير - اى زراعة - الاطيان شتوى ونيلى بالاصناف المقررة ، وتطهير الترع واقامة الجسور » (٢١) .

وفى عام ١٨٣٠ تعهد مشايخ طائفة النحالة منتجو العسل النحل باقليم المنوفية ، بالوفاء « بتوريد كميات العسل النحل الى شون الاسكندرية » (٢٢) . وفى عام ١٨٣٦ تعهد محمد سويلم شيخ (ناحية شوشاى) لحاكم الاقليم « امير اللواء » بزراعة ٢١ فدانا بأراضى الناحية ، بأحواض معلومة ، زراعة الملتزم خليل اغا ، وان يدفع مقابل ذلك الاموال المقررة ، وان يعاقب العقوبة المقررة اذا تأخر فى السداد » (٢٣) .

كذلك كان تعيين رؤساء طوائف الصناعات وغيرها لا يتم قبل ان يكون هناك تعهد من جانبهم بمسئوليتهم الكاملة عن افراد الطائفة فيتعهد شيخ الطائفة فى الاقليم بسداد أية أموال متأخرة ويسأل عن كل فرد ، وهناك أمثلة عديدة نذكر منها ، تعهد شيخ صناع الاحرمة والعباءات والسجاجيد فى ناحية جزى عام ١٨٣٥ أمام ناظر شون البيع بسداد المال المطلوب من طائفته (٢٤) . وفى عام ١٨٣٥ تعهد حسين عازف من ناحية منوف « بان الجلود الناتجة من ذبح الضأن والماعز يتم توريدها الى شونة منوف ، وفى حالة حدوث عكس ذلك يكون عليه القصاص اللائق بحاله » (٢٥) . وفى عام ١٨٤٨ تعهد شيخ طائفة الحماليين - اى الشيالين - بناحية منوف بأن يسدد أموال الميرى وقدرها ٢٥٨٦ قرشا روميا نظير وكالته عن سوق البهائم وسوق الجمال مدة ستة شهور » (٢٦) .

وطبقا لهذه الصيغة ، أصبحت أراضي القرى والصناعات والحرف فى الاقليم فى شكل تعهدات محبوسة عند مشايخ القرى ورؤساء الطوائف ، وعليهم تسديد المطلوب للحكومة ، ولم تكن الحكومة أو الباشا على استعداد للتنازل عن أى شرط من شروط التعهد بل ولا تردد فى التنكيل بأى فرد فى حالة الخروج عليها ، فيقول محمد على فى أحد أوامره الى حاكم اقليم المنوفية عام ١٨٣٥ « قبل الآن صدر أمرنا بأن البلاد المتأخرة فى دفع ما عليها من البقايا والاموال بمديريتكم .. ان تنبهوا على نظار الاقسام بضبط كامل موجوداتهم ومشايخ هذه البلاد يرسلوا الى الليمان » (٢٧) .

ثانيا : ربط الاقليم بالعاصمة عن طريق النظام المالى والادارى

وكان يجرى فى الاقليم تطبيق قوانين أو فرمانات أخرى صادرة إما من ديوان الوالى بالقاهرة أو من ديوان الاقليم . وكانت ذات طابع مدنى ، تؤلف فيما بينها قانونا يناظر الاشكال الثلاثة - التى افضنا فى تناولها منذ قليل - للقوانين الشرعية المعمول بها فى المحاكم الشرعية فى الاقليم ، ويفترض ان هذه القوانين الحكومية تتناول مجالا آخر ولكنها لا تتصادم مع الشريعة الإسلامية . وقد تميزت هذا القوانين بأنها كانت تسمح لحاكم الاقليم بحرية فى العمل يفترض انه يستخدمها لصالح المجموع ، بعد أن يتلقى أوامر الباشا من العاصمة عن طريق ديوان الوالى فى الناحيتين الادارية والمالية ، فقد صدرت أوامر الباشا من ديوان الوالى فى عام ١٨٢٤ الى حاكم الاقليم رستم بك بارسال الاموال المقررة على الاقليم وتقدر بنحو ٢٠٠ كيس - أعلى مبلغ بين اقاليم بحرى ولايتاخر عن ذلك دقيقة واحدة (٢٨) وفى عام ١٨٣٥ أرسل ديوان الوالى بالقاهرة الى الحاكم ينبه على ارسال المبالغ المالية المقررة على الاقليم لمواجهة الازمة المالية التى تتعرض لها خزانة الحكومة (٢٩) .

والجدير بالذكر ان ديوان الاقليم كان يقوم بابلاغ ديوان الوالى فى القاهرة بشتى التفاصيل المالية والادارية أولا بأول ، ويتلقى منه فى ذات الوقت الاوامر العليا او الفرمانات . هذا بخلاف التقارير السنوية التى كان يرسلها ديوان الاقليم الى الباشا ، ففى عام ١٨٣٧ ارسل عبد الله بك حاكم الاقليم التقارير السنوية الاعتيادية التى تتضمن تفاصيل دقيقة عن الأموال المرتبة شهريا على الاقليم ، ومعدلات انتاج الأقمشة والاصواف والكتان والخيش الفل ، ومعاصر الزيوت ، والغلال ، وعدد معامل الدجاج ، وعدد السواقى والتوابيت فى كل ناحية ، وعدد الانوال الحكومية ، وعدد خلايا النحل ومقدار المرتب على كل خلية ، وكميات الزيت الحار المقرر توريدها سنويا ومقدار ما يرسل منها الى الجهات ، وعدد كرخانات النيلة الدائرة والبطالة ، وعدد اشوان دود الحرير وعدد الاشجار المخصصة لكل شونة ، وأصل زمام الاقليم وبيان بالمحاصيل الشتوى والصيفى ، وعدد شئون الميرى ، وعدد الاغنام الميرى وبيان أصنافهم ، وبيان بالأماكن الحكومية فى الاقليم سواء اكانت سكنا أو شونا أو مخازن وغير ذلك (٣٠) .

وكانت هذه التقارير الصادرة من ديوان اقليم المنوفية ، تتم مراجعتها بواسطة ديوان عموم التفتيش فى الاقليم ، الذى يضم مجموعة من الموظفين المخصوصين يطلق عليهم « الجورنالجية » بمعنى انهم كاتبو السجلات اليومية (٣١) . وتتضمن هذه السجلات أدق التفاصيل عن شئون الحياة الاقتصادية والمالية والادارية (٣٢) ، وبالرغم من قيام ديوان التفتيش بهذا الدور فى مراجعة التقارير المرسلة الى القاهرة ، نجد ان الباشا يراجع بنفسه كل هذه التفاصيل بدقة متناهية ، ويقدم أوامره بشأنها عن طريق ديوان الوالى ، اذ تسجل وثائق هذا الديوان الأوامر الصادرة عام ١٨٢٩ الى مأمور منوف واشمون بتحديد كميات الغلال للتجار والمتسببين والغلال التى

ترسل الى الاسكندرية للتصدير(٣٢) . وفى عام ١٨٣٤ صدرت عدة أوامر شديدة اللجة منه الى نظار اقسام الاقليم ، وبشأن قلعة الوارد من محصول القطن ومقدار القطن ومقدار الافدنة المزروعة منه وأسباب التهاون فى هذا الخصوص(٣٤) .

وكانت تعقد فى ديوان الاقليم اجتماعات دورية ، تضم حاكم الاقليم ونظار الاقسام للتباحث حول أوامر الباشا . وأفضل السبل لتنفيذها ، واستخلاص اموال الحكومة من الاهالى ووسائل النهوض بالانتاج الزراعى . وفى عام ١٨٤٤ اجتمع كل من يوسف افندى وكيل قسم الباجور ، وحافظ افندى وكيل قسم الفرعونية ، ومحمد افندى كرد وكيل قسم أبيار ، وحسن اغا طرابلسى وكيل خط سبك ، وعلى افندى ارناؤوط وكيل خط شنشور ، وخورشيد افندى وكيل خط زاوية رزين ، وحسين اغا وكيل خط سمادون ، ومحمود اغا ملطى وكيل خط طملاى ، واسماعيل اغا وكيل خط أم خنسان ، وطوقان اغا وكيل خط طنوب ، وذلك من أجل بحث وسائل استخلاص اموال الحكومة المتأخرة ، واعدوا لائحة تتضمن ١٢ بندا تتعرض لأسباب تأخير الاهالى فى السداد ، ووسائل عمار البلاد ، واستتباب الاهالى وطمأننتهم فى بلادهم ، وحل مشاكلهم على وجه العموم(٣٥) .

وفى بعض الاحيان كان حكام الاقليم يلجأون الى القاضى للافتاء فى بعض الأمور التى تتعلق بالادارة وقضايا المنازعات الشخصية ، اذ تسجل وثائق محكمة الاقليم الأساسية ، عددا من الفتاوى التى يطلق عليها اسم « الاعلامات الشرعية » ، المصادرة عن قاضى الاقليم أحمد وهبة عام ١٨٢٥ وعام ١٨٢٧ ردا على الدعاوى المحولة اليه من حاكم الاقليم رستم افندى ، بشأن قضايا ارتكاب جرائم الزنا والقتل العمد وغيرها(٣٦) . وذلك له دالتان : الاولى هى ، اتخاذ الادارة للقضاء كوسيلة لاضفاء الشرعية الدينية على الاحكام الادارية . والثانية ، التنسيق الكامل بين الحكام وقاضى

الاقليم . وبالرغم من ذلك ظلت كثير من الأمور الادارية والنواحي المالية قاصرة على هؤلاء الحكام فى الاقليم ، وهذا يؤكد السلطة التامة لهم على الاحكام الصادرة ، وهو ما يمتشى مع سياسة الوالى الاوتوقراطية فى العاصمة والقائمة على تبنى نظام الاحتكار الذى شمل كل نشاطات الاقليم الاقتصادية ، وهو ما سنتعرض له تفصيلا الآن .

احتكار الحاصلات الزراعية :

شكلت القوانين المعمول بها فى المحاكم الشرعية والقوانين الصادرة عن ديوان الاقليم اساسا قويا ونظاما دقيقا يضمن تنفيذ سياسة الحكومة فى القاهرة الرامية الى تطبيق سياسة الاحتكار والاستغلال الاقتصادى لموارد الاقليم الزراعية ، والمعروف ان الحاصلات الزراعية هى اساس الثروة فى الاقاليم ، فكان على الفلاحين - طبقا لهذا النظام - ان يسلموا المحاصيل المعدة فورا بعد حصادها الى شئون الحكومة بأسعار تحددها الدولة (٢٧) .

وفى اقليم المنوفية تحولت شئون الحكومة فى عصر محمد على الى مستودعات حكومية ضخمة لتجميع الحاصلات الزراعية وغيرها وكانت هذه الشئون تعمل وفق نظام داخلى دقيق بواسطة فريق من العاملين ، يضم ناظر الشونة ، والصراف ، والقبانى والكيال ، يتولى كل واحد منهم عمله بمقتضى أمر يصدر له من حاكم الاقليم (٢٨) .

وفى مواسم الحصاد تتحول شئون الحكومة فى الاقليم الى أماكن يدب فيها النشاط من أجل نقل المحاصيل بعد تسلمها من الفلاحين الى موانئ مصر التجارية فى بولاق وثغر الاسكندرية ، كما تنهى قوافل الابل فى القرى والنواحي لحمل هذه المحاصيل من

الشون الى « الموردرات » - وفي أماكن لرسو المراكب النيلية -
تمهيدا لنقلها في النيل متجهة الى القاهرة والاسكندرية (٣٩) .

والتأمل لوثائق الاقليم يتبين له أن عدد هذه المراكب كان كبيرا
جدا بما يعكس زيادة حجم الحاصلات الزراعية المنقولة من الاقليم
الى بولاق والجهات الاخرى الحكومية مثل القلعة وديوان الجهادية
وغيرها أو، الى ثغر الاسكندرية حيث كانت تدخل هذه المحاصيل ضمن
صادرات مصر الزراعية الى الخارج (٤٠) . كما يتبين له أيضا ان
الحكومة كانت تستولى على هذه المحاصيل أولا بأول ، بحيث لايبقى
في يد الفلاحين والتجار سوى القليل ، وهناك العديد من الأمثلة
للتدليل على مانقول ، فقد تضمنت الأوامر الصادرة من ديوان الوالى
فى عام ١٨٢٨ الى مأمور منوف واشمون محمد افندى الحث على
ارسال كامل الغلال أولا بأول الى المحمودية وان يصرف للتجار
والمتسبين - الباعة الجائلين - بقدر احتياجهم فقط (٤١) .

وفى عام ١٨٣٣ صدرت أوامر عليا من ديوان الوالى الى
نظار واقسام الاقليم تحدد المقرر توريده من المحاصيل الزراعية
المطلوبة ، ومن أهمها محصول الكتان الضرورى لصناعة الغزل .
وتضمنت هذه الأوامر ارسال عشرة آلاف قنطار كتان بهدف توزيعها
على الجهات التى لاتقوم بزراعة هذا المحصول (٤٢) .

وفى عام ١٨٣٤ صدر أمر الى مدير الاقليم يتضمن ضرورة
توريد ١٢٠٠٠ أردب من الفريك والعدس الى شون النواحي تمهيدا
لنقلها الى عساكر الجهادية فى الشام لزوم تعيينات لهم (٤٣) .

والجدير بالذكر ان اقليم المنوفية فى تلك الفترة كان من أهم
اقاليم مصر التى تمد عساكر الجهادية - بما يلزم من مؤن وملابس
وغيرها اثناء الحروب التى كان يخوضها محمد على خارج

مصر ، كذلك كان يمد القلعة باعتبارها مقر الحكم فى البلاد بما يلزمها من مؤن ووقود ، اذ احتوت وثائق الاقليم على أوامر عديدة صادرة من ديوان الوالى الى مدير الاقليم وحكام النواحي به بخصوص ارسال المقرر على الاقليم من الاحرمة والملبوسات والمواد الغذائية مثل المسلى وغيرها واللازمة للعساكر (٤٤) . كما أرسل (خازن دار القلعة) فى ١٨٣٥ الى حاكم الاقليم (امير اللواء) رستم بك بأن كيلار القلعة « مخزن المؤنة » فى حاجة ماسة الى ٢٠٠ قنطار من السيرج - زيوت تستخدم فى الاغراض المختلفة كالانارة وزيوت الطعام وغيرها - ولا بد ان تصل هذه الكمية خلال يومين (٤٥)

وكانت مراكز الباشا تنقل المؤن والاغذية من شون الاقليم بعد اعدادها للشحن بواسطة « مخزنية الشون » . فهناك مخزنى الزيوت ومخزنى المسلى ومخزنى الغلال ، الذين يتسلمون هذه المواد من الفلاحين ويحفظونها فى فوارغ خاصة ، فتحفظ المسلى والزيوت فى البلايص والمصافى ، والغلال فى الاجولة والبالات ، ثم ترسل الى العاصمة بعد ذلك . ولانجد صعوبة بعد قراءة العديد من الوثائق فى هذا الصدد - فى اكتشاف تحول الاقليم الى مزرعة كبيرة تنتج ماتحتاجة العاصمة من المحاصيل الزراعية وغيرها ، واعتبار ذلك هو الاساس والركيزة فى العلاقة بينهما . لذلك كان حكام الاقليم الذين تعاقبوا على تولى وظيفة « مدير الاقليم » منذ عام ١٨٢٠ يأتى على رأس مهامهم تهيئة موارد الاقليم لهذا الغرض ، فتذكر الوثائق فى مناسبات عديدة الأوامر الصادرة من ديوان الوالى بنقل جميع هذه المحاصيل ، نذكر منها مثالا . وفى عام ١٨٣٥ تعهد مشايخ عدة نواحي فى الاقليم هى ابيار ومليج والبتانون بنقل جميع الغلال فى نواحيهم الى شون الحكومة (٤٦) .

وتحتوى سجلات الصيارفة فى الاقليم على تفاصيل كثيرة تتناول ضبط هذه العملية والتزام شيوخ القرى والنواحى بتوريد هذه المحاصيل والمواد ، وفى العادة يقود مجموعة الصيارفة فى الاقليم أحد الارمن أو اليهود ممن برعوا فى العمليات الحسابية ، ويطلق عليه صراف خزينة الاقليم ، وتعاقب على هذا العمل فى المنوفية فى فترة حكم محمد على بكركور الارمنى وجرييت وغيرهما (٤٧) . وكانوا يتمتعون بخبرة واسعة فى أعمال الصيرفة وتسجيل العمليات الحسابية فى سجلات خاصة تتضمن كل المعلومات عن الفلاحين حيث جرت العادة أن يحضر هؤلاء محاصيلهم الى الشئون لسداد ما عليهم من ضرائب وفاء لالتزاماتهم (٤٨) .

ويتبين لنا من وثائق الادارة المحلية فى الاقليم (وثائق شونة ناحية منوف) عام ١٨٤٥ ، أن الكميات التى كانت تعد للتوريد الى العاصمة وفيرة ، اذ كان يتم حفظ كميات اضافية . فقد أرسل ناظر شونة منوف الى وكيل الاقليم يقول : « ان لديه نحو اثنى عشر ألف قنطار وأربعمائة قنطار زيت حار رصيد بالشونة ، ومقتضى شحنهم الى الجهات المقتضى لهم الاصناف المذكورة ويريد حضور المراكب اللازمة للشحن » (٤٩) . ولكن الحكومة لم تكن تتردد فى تهديد وتوعد حاكم الاقليم اذا حدث تقصير لاي سبب من الاسباب يؤدى الى تأخير وصول الكميات اللازمة من المحاصيل والمؤن الى العاصمة ، ففى الخطاب الوارد الى حاكم الاقليم ونظار الاقسام عام ١٨٣٣ مثلاً جاء « اننا اصدرنا اوامرنا الى كافة النظار بأن يوردوا عن كل فدان كتان قنطارين . . . وانه لحد الآن لم يورد كتان حكم مطلوبنا . . . وانه مطلوب من الاقليم كما امرنا رستم افندى مدير المنوفية ان يحصل عشرة آلاف قنطار . . . واننا وجدنا الوارد من زراعة الكتان شىء قليل عن الفدان قنطار واحد . لذا فانه من الضرورى توريد الكمية المطلوبة (٥٠) .

وبعد الجولة التي قام بها محمد على فى انحاء البلاد عام ١٨٣٣ بغرض الاطمئنان على الدور الذى يقوم به مشايخ ونظماير الاقاليم ، اصدر فرمانا الى حاكم المنوفية ، امره بأن يتعقب كل الخارجين على حكم (القانونامة) ، وذكر « أن الأمر يحتاج أن يكونوا مطيعين ويستمعوا الكلام ، وأنه اذا حصل خباثة فى تأدية ما هو واجب ، عليكم تأديبهم » (٥١) .

وطبقا لسياسة الحكومة فى احتكار محاصيل الاقليم كانت تحدد الاصناف المزروعة والكميات المطلوبة ، فقد ادخلت محاصيل جديدة لم تكن موجودة قبل عصر محمد على مثل السمسم . يقول الأمر الصادر الى حاكم الاقليم عام ١٨٣٣ « انه لاح بفكرنا ان يزرع الاقليم مقداراً من السمسم لزوم صناعة الزيوت ، فيجب ان ترتبوا مقدار الافدنة اللازمة لأن ذلك يعود منه النفع » (٥٢) . كما كانت تتحكم فى مساحات الاراضى المنزرعة ، فقد طلب الأمر الصادر عام ١٨٣٤ من حاكم الاقليم « ارسال الكشف دقيقة ، وتضمن عدد الافدنة المزروعة قطنا ، والمقرر على كل فدان ، وما تم توريده ، والمتبقى وسرعة توريده ، والا تعرض لأشد صنوف العقاب » (٥٣) .

والجدير بالذكر ان حدوث اى ازمة فى العاصمة أو الاسكندرية فى كميات الغلال والمؤن اللازمة لتموين واستهلاك الاهالى بهما كان يجعل الباشا يهدد ويتوعد حاكم الاقليم ، ويطلب منه كل المخزون عند الاهالى ، ففي ١٨٣٤ ارسل الديوان الى حاكم المنوفية يقول « انه لا يوجد غلال فى شون الاسكندرية ولاشون العطف لتموين المخابز ، لذا فانه يحتاج ان تبادروا - بمجرد وصول امرنا هذا - بجمع ما يوجد عند الاهالى من القمح والشعير ، وإنا فى حاجة الى الفين اردب قمح أولاً ، فينبغى ارسالهم فوراً الى شون الاسكندرية » (٥٤) .

ووفقا لسياسة الاحتكار ايضا كانت الحكومة تتحكم فى أسعار المحاصيل الزراعية ، وتقوم بمراقبة الاسعار فى الاقليم ، ولاتسمح بأى خروج عليها فى المعاملات التجارية ، فتطلب من حاكم الاقليم ارسال التقارير الدورية التى تتضمن ذلك ، وكان حاكم الاقليم يحضر شيوخ التجار فى المدن والقرى ويطلب منهم موافاته بهذه الأسعار ، ففي ١٨٤٥ ارسل حاكم الاقليم الى القاهرة على سبيل المثال ، تقريراً يتضمن أسعار الحاصلات والسلع الجارى بيعها فى أسواق الاقليم ، وكان سعر اردب القمح السليم ٧٢ قرشا ، والقمح الشبينى ٦٦ قرشا للاردب ، و٤٣ قرشا ثمن اردب الشعير ، والفل ٧٨ قرشا للاردب ، وبذر الكتان ١٥٠ قرشا ، والبرسيم ٤٣٢ قرشا للاردب ، واسعار الزيوت والمسلى وعسل النحل على النحو الآتى قرشان لرطل المسلى وقرش و ٣٠ فضه لرطل السيرج ، وقرش واحد لرطل الزيتحار ، وقرش واحد لرطل عسل النحل ، و ٢٥ فضه لرطل العسل الأسود ، (٥٥) .

وكانت الحكومة تواجه عمليات التلاعب فى الاسعار فى المعاملات بمنتهى الحزم والشدة وتوقع عقوبة تصل الى حد الاعدام على الخارجين على هذه الاسعار لمنع التلاعب بالقوت ، يتضح ذلك من رسالة الباشا الى حاكم الاقليم والقاضى والوجوه والاعيان عام ١٨٢١ يقول فيها : « انه بخصوص المعاملات بين الناس ، فقد تجاسر البعض فى التحكم فى الاسعار مما ادى الى انقطاع أسباب عباد الله والتحصيلات الاميرية . واننا قد نظمنا الاسعار كما تعلمون . وان كامل الاسعار تجرى على هذا المنوال فى البيع والشراء والأخذ والعطاء وقبض الاموال . ومن الآن فصاعدا كل من تجاسر على زيادة الاسعار لكم حالا تربطوه . وترسلوا تعلمونا لأجل مجازاته بالاعدام لمخالفته هذا النظام . وكل من

تجاسر على فعل هذا فلا يكون جزاءه الا الاعدام لعدم تعطيل أسباب عباد الله » (٥٦) •

وكثيرا ما كانت الحكومة قلجا الى بيع كميات من محاصيل الاقليم لتجار من المشاركة المسيحيين واليونانيين وغيرهم من الذين يقيمون في المدن الكبرى مثل القاهرة والاسكندرية ، وكان هؤلاء وكلاء للمصدرين الاجانب ، ويقوم هؤلاء بتوريد ثمن هذه المحاصيل من خزانة الاسكندرية أو القاهرة ، بعد ان يبلغ حاكم الاقليم بالكمية التي قامت الحكومة ببيعها لهؤلاء التجار ، ففي ١٨٢٩ ارسل ديوان الوالى الى (مأمور مليج وابيار) يقول : «ان الخواجة جرجس الطويل أحد تجار الاسكندرية اشترى الفين أردب من الحنطة من شون مأموريتمكم احتياج المبيع لأهالى الاسكندرية وانه قد دفع الثمن الى خزانة الاسكندرية ، وانه مطلوب ارسال الكمية المذكورة » (٧٥) •

وقد توافد على الاقليم أنثى عدد من هؤلاء الخواجات المشاركة أو اليونانيين ، الذين اقاموا علاقات مالية واسعة مع الفلاحين في نواحي الاقليم • وتمكنوا من احتكار المحاصيل الزراعية وغيرها وشاركوا الفلاحين في مواشيهم ، وهؤلاء الخواجات كانوا يلجأون الى تأجير بيوت في شبين الكوم بغرض الإقامة المؤقتة ، ويترددون على الاقليم من أن الآخر لتوظيف أموالهم في أحكام السيطرة على موارد الفلاحين الزراعية وغيرها • وكان لهم سماسرة في كافة النواحي يعقدون لهم الصفقات ، ففي عام ١٨٤٥ حضر وكيل الخواجة (توسيجه) اليونانى وهو من تجار الإسكندرية المشهورين وأحد السماسرة من شبين الكوم وعقدوا اجتماعا مع ٢٣ عمدة من نواحي الاقليم من أجل شراء ٢٠ ألف قنطار من الكتان ، ثمن القنطار ٧٠ قرشا (٨٥) •

وتسجل وثائق المحاكم الشرعية فى الاقليم تفاصيل كثيرة عن صور العقود التى تمت بين هؤلاء الخواجات والفلاحين فى قرى ونواحي الاقليم ، ومن أبرز هؤلاء الخواجات (ميخائيل عيسى ابراهيم) أحد التجار الشوام المقيمين فى شبين الكوم عام ١٨٣٥ فتذكر الوثائق ، أنه شارك عددا كبيرا من الفلاحين فى ناحية كفر المصيلحة وناحية العامرة وناحية الشهداء ، هم الشناوى الشاذلى وعلى حشاد وحسن مطاوع وابراهيم عمارة ومحمد موسى ومصطفى نور الدين ، شاركهم مناصفة فى محاصيل القمح والشعير والفول والعدس والكتان مقابل دفع نصف ثمن البذور (٥٩) .

وكان الصيارفة الاقباط فى الاقليم هم أدوات هؤلاء الخواجات فى ضمان حقوقهم عند الفلاحين ، لذا حرص هؤلاء الخواجات على توثيق علاقاتهم مع هؤلاء الصيارفة ، فقد كانوا يضمنونهم فى تولى وظيفة المصارف فى النواحي التى لهم فيها معاملات مع الفلاحين ، على سبيل المثال ضمان الخواجة ميخائيل عيسى عام ١٨٤١ المعلم يوسف بقطر من ميت خاقان بحيث يكون صرافا بناحية كفر المصيلحة (٦٠) .

وكان الخواجة الشامى (حنا زنائيرى) من أبرز التجار الشوام فى اقليم المنوفية فى هذه الفترة ، فقد كان له منزل مؤجر فى مدينة شبين الكوم وله وكلاء وسماسرة فى نواحي الاقليم ، وكانت له معاملات واسعة مع الفلاحين ، ان كان يقوم باقراضهم الأموال مقابل احتكار المحصول (اى الدفع عينا وقت الحصاد) ويقيم الشركات معهم فى الأطيان الزراعية والمواشى . وكان (حنا زنائيرى) قد بدأ حياته فى اقليم المنوفية بأن احتكر صناعة الغزل الشهيرة فى الاقليم على نحو ماسنرى . وتسجل الوثائق ذلك كله بالتفصيل ، فقد تسلم عدد من الفلاحين من ناحية ساحل الجوابر عام ١٨٤٤ مبالغ عديدة منه ثمنا لمئات الأرباب من بذر الكتان (٦١) . كما اقام شركة اطيان ومواشى مع بعض اهالى سرس الليان (٦٢) .

وترددت أسماء خواجهات آخرين من الشوام واليهود فى الاقليم
أنثى ، كانوا يعملون وكلاء للمصدرين • امثال الخواجة قسطنطين
مشاقة (من رعايا الانجليز) والذى كان ينظم عملية نقل كميات
كبيرة من الذرة النيلي عام ١٨٤٥ الى ثغر دمياط (٦٢) والخواجة
بركات السبجاني ، والخواجة فضل الله مطران ، والخواجة جبران
نعمت الله والخواجة دمترى اليونانى والخواجة عويس يعقوب
اليهودى (٦٤) •

والواقع ان هؤلاء الخواجهات تمكنوا من تكوين ثروات كبيرة
من احتكار المحاصيل الزراعية وتمكنوا من شراء اراضى وعقارات
فى الاقليم ، فقد اشترى الخواجة ميخائيل عيسى من ورثة الجزار
على سبيل المثال عام ١٨٣٦ ثلاثة افدنة وكسور نظير ٩٢ السف
فضه (٦٥) •

والجدير بالذكر ان هؤلاء الخواجهات الشوام واليونانيين
وغيرهم ، كانوا يمارسون تجارتهم فى الاقليم بعد الحصول على
امتياز من الحكومة يتم بعد التعاقد على ذلك لمدة عام أو اكثر وبسعر
يحدد مقدما (٦٦) • اى ان الحكومة هى التى تعطىهم تصريحاً بذلك
ووفق شروط تحقيق المصالح المتبادلة للطرفين •

وهكذا نرى ان الحكومة مارست احتكار محاصيل الاقليم
الزراعية وغيرها عن طريقين : الأول ، هو الاحتكار الحكومى وهو
ما افضنا فى تناوله • والثانى ، هو الامتياز الذى منحه للتجار
الشوام واليونانيين وذلك لكى تجنى اكبر فائدة ممكنة من تجارة
الغلال بالذات التى كان اقليم المنوفية مشهورا بها خصوصا القمح
والفول والذرة والشعير •

وقد ترتب على هذه السياسة الاحتكارية الحكومية للمحاصيل الزراعية فى الاقليم أنثذ ، بقاء اسعار هذه المحاصيل فى قبضة الحكومة وظلت باستمرار دون الاسعار الحكومية المقررة ، اذ ا
أى مقارنة بين اسعار الغلال فى الاقليم واسعارها الحكومية المعروفة تبين سيطرة الحكومة الكاملة على هذه الاسعار ، ففي عام ١٨٣٧ اصدرت الحكومة قرارات بتحديد سعر القمح بمائة قرش وسعر الفول والشعير والعدس بستين قرشا للأردب بعدما ارتفعت الى مايتراوح ما بين ١٦٠ و ١٧٠ قرشا للقمح و ٧٨ قرشا للفول و ٨٥ قرشا للشعير و ١٠٥ قرشا للعدس (٦٧) . على حين ظلت اسعار هذ المواد الغذائية دون ذلك بكثير فى اسواق المنوفية ، اذ توضح .
التقارير الواردة من الاقليم الى القاهرة ، ان سعر القمح ٧٢ قرشا للأردب والشعير ٥١ قرشا للأردب والفول ٣٩ قرشا والعدس ٤٨ قرشا (٦٨) .

وكان خفض اسعار الغلال فى الاقليم بالمقارنة بأسعار اسواق الحكومة فى القاهرة والاسكندرية ، يعنى نجاح الحكومة فى سياستها الرامية الى السيطرة على اسواق الاقليم من أجل الابقاء على سياسة التصدير للخارج التى تجلب النقود اللازمة لتموين الجيوش المحاربة فى الحجاز أو الشام ، أو مواجهة أية أزمات فى نقص الغلال . وقد ترتب على ذلك ان أصبحت شئون الغلال الرئيسية فى مصر (فى القاهرة والاسكندرية) ممثلة بتلال من الغلال التى كان يحملها أسطول المراكب الحكومية يوميا ، ويبين الجدول الآتى كميات الغلال المنقولة من ناحية منوف خلال شهر واحد تقريبا فقط (٦٩) .

بيان المواد التى حملتها المراكب النيلية من منوف الى بولاق فى الفترة من ٢٨ ذى القعدة ١٢٦٩ هـ - ٢٠ محرم ١٢٧١ هـ .

التاريخ	الصنف	الكمية	الجهة
٢٨ ذى القعدة ١٢٦٩ هـ	شعير	٨٠ اردبا	بولاق
٢٣ ذى الحجة ١٢٦٩ هـ	شعير	٥٠٠ اردب	بولاق
٢٤ ذى الحجة	قمح	١٠٠ اردب	بولاق
٢٥ ذى الحجة	قمح	٢٠٠ اردب	بولاق
٩ محرم ١٢٧٠ هـ	قمح	٣٤٠ اردبا	بولاق
١٢ محرم	قمح	٣٥٠ اردبا	بولاق
١٣ محرم	قمح	٢٥٠ اردبا	بولاق
١٦ محرم	قمح	٢٨٠ اردبا	بولاق
٢٥ ذى الحجة	شعير	٣٠٠ اردب	بولاق
٢٨ ذى الحجة	قمح	١٥٠ اردبا	بولاق
٢٨ ذى الحجة	شعير	٣٠٠ اردب	بولاق
٢ محرم ١٢٧١ هـ	قمح	٣٥٠ اردبا	بولاق
٥ محرم	قمح	٧٠٠ اردب	بولاق
٩ محرم	قمح	١٦٠ اردبا	بولاق
٩ محرم	شعير	٩٨٨ اردبا	بولاق

التاريخ	الصنف	الكمية	الجهة
١٦ محرم ١٢٧١ هـ	قمح	٤٥٠ اردب	بولاقي
١٦ محرم ١٢٧١ هـ	قمح	٥٠٠ اردب	بولاقي
١٨ محرم	قمح	١٦٠ اردب	بولاقي
١٩ محرم	قمح	٢٥٠ اردب	بولاقي
١٩ محرم	قمح	١٨٠ اردب	بولاقي
٢٠ محرم	قمح	٢٠٠ اردب	بولاقي

ويتضح لنا من الجدول السابق ، ان شون بولاقي وهى المصدر الرئيسى لتموين القاهرة بالخلال ، كانت تستوعب هذه الكميات الكبيرة الواردة اليها من اقاليم مصر ومنها اقليم المنوفية . وتسجل وثائق اقليم المنوفية تفاصيل أخرى كثيرة عن وصول كميات كبيرة من المواد الغذائية الأخرى الى هذه الشون ، مثل المسلى والزيت والعسل ، فقد كان من المألوف ان شيوخ القرى والنواحي فى الاقليم بصفتهم ممثلين للحكومة يدفعون مبالغ كبيرة للفلاحين فى مقابل توريد كميات الزبدة والزيت الحار وعسل النحل الى شون بولاقي فى القاهرة وشون الاسكندرية ورشيد ، وعلى سبيل المثال تعهد شيخ ناحية منوف عام ١٨٣٦ بتوريد كميات كبيرة من المسلى الى شون بولاقي (٧٠) . وتعهد أيضا بتوريد ثلاثين قنطارا لثغر رشيد ، وتوريد ٢٧٠ بلصا من الزيت الحار الى ثغر الاسكندرية تحتوى على ١٣٧ قنطارا و ٣٩ رطلا (٧١) . وتعهد شيخ طائفة النحاله فى نواحي مليج وطوخ ذلكم والبتانون وميت خاقان عام ١٨٢٩ بتوريد كميات كبيرة من عسل النحل الى ثغر الاسكندرية (٧٢) .

وهكذا نرى ان الاحتكار الذى مارسته الحكومة كان يشكّل

الأساس فى حياة الأقليم الزراعية ، وان التجارة كانت انعكاسا لهذه السياسة . بحيث تحول اقليم المنوفية فى عصر محمد على - على نحو ما رأينا الى مزرعة حكومية شاسعة لسد احتياجات العاصمة والاسكندرية وتلبية المطالب الحكومية المختلفة . ولانكاد نعثر فى الوثائق على أى دور للحكومة فى الاقليم سوى التفنن فى اتخاذ الوسائل التى تحقق السيطرة على الايرادات الزراعية والتجارية فيه لذا لم يكن غريبا ان تشهد قرى ونواحي الاقليم عمليات هروب مستمرة من جانب الفلاحين من ناحية ومحاولات تصدى الحكومة لهذه العمليات من ناحية أخرى وذلك عن طريق تحويلهم الى سجناء فى قراهم ، فأصدرت مرسوما فى يناير عام ١٨٣٠ قصر تحركهم على مساقط رؤوسهم ، واشترط المرسوم حصولهم على تصريح ووثائق تحديد للشخصية اذا كانوا يرغبون فى السفر الى خارجها (٧٢) .

وفى نفس الوقت اخذ الباشا فى اصدار الفرمانات والوامر المتتالية التى تتوعد أولئك الهاربين بالويل ، وتطالب حكام الاقليم بعدم التراخى فى القبض عليهم واعادتهم الى مساقط رؤوسهم للوفاء بالتزاماتهم حيال الحكومة سواء تتعلق بالزراعة وتوريد المحاصيل اللازمة أو الالتزامات الأخرى مثل المسخرة أو الضرائب أو التجنيد ، ففى ٢٠ شعبان عام ١٢٥١هـ / ١٨٣٥م ، صدر فرمان الى رستم بك حاكم الاقليم ومشايخ القرى والنواحي جاء فيه « ان بعض مشايخ القرى لازالوا سالكين طريقة الخبائث ومترددين على فرارهم وتسحبهم (بمعنى هروبهم) من بلادهم الى بلاد أخرى . واضاف : « وقد اصدرنا مرارا وتكرارا فرمانات باعدام - أى القضاء - على هذه الطريقة . ولما كان هؤلاء المشايخ لم يتركوها وتجاسروا على ذلك ، وبما ان هذه الطريقة ليست مقبولة ومن مقتضى المصلحة العامة والحكومة ازالها كليا حيث آيل منها الاضرار وتعطيل المصالح الميرية . لذلك اقتضت ارادتنا استرجاع

كامل المتسحبين الى بلادهم فى غاية شهر رمضان عام ١٢٥١هـ / ١٨٣٥م . اما الذى يرجع الى بلده فهو المقصود ، واما الذى لا يرجع فى بحر المدة ، فيكون جزاؤه الصليب ، ويقتضى الاشاعة والاعلان للجميع بهذا الخصوص . . . وان كل من تأخر يحتاج ان تبحثوا عنه غاية البحث الكلى ، وتحضروه من أى جهة يكون بها وتجروا جزاءه بصلبه على باب داره أو دواره . واذا كان أحد المشايخ يتجاسر ويتسحب من بلده تحضروه وتجروا عليه القصاص حتى يترك تسحب المشايخ ويصير نسيا منسيا ولا يعاد يقال مشايخ مسحبين أصلا ، (٧٢) .

وكان هؤلاء المشايخ فى الاقليم يلجأون الى الفرار بسبب عجزهم عن سداد الاموال المطلوبة للحكومة ، أو عدم تأديتهم للالتزامات الأخرى المقررة عليهم من محاصيل ومواد أخرى . وفى العادة يفر هؤلاء ويصطحبون معهم ذويهم ، لأنه فى حالة بقائهم تلقى عليهم التبعة ، بسبب المسئولية التضامنية أمام الحكومة ، فتسجل وثائق الادارة فى الاقليم عام ١٨٣١ هروب مشايخ عدة قرى من المنوفية ومعهم اقاربهم وعيالهم الى المحلة الكبرى ، فصدرت الأوامر تندد بأفعالهم وتطالب حكام اقليم الوجه البحرى بإرجاعهم لمحل وطنهم (٧٤) .

أما المشايخ الذين كانت توجه اليهم الحكومة تهمة ايواء فلاحين هاربين من اقليم مصر أو من قرى ونواحي اقليم المنوفية ، فقد سجلت وثائق الادارة فى الثلاثينات والأربعينات من القرن التاسع عشر تفاصيل كثيرة تنهاهم عن عدم اللجوء الى هذا التصرف وتتوعدهم بتوقيع الجزاء المقرر فى هذا الشأن . وكثيرا ما كان مشايخ نواحي وقرى عديدة فى الاقليم يمثلون أمام القاضى الشرعى أو أمام حاكم الاقليم ، لكى يبرئوا ساحتهم وهناك أمثلة عديدة على ذلك ، نذكر منها اقرار مشايخ منوف عام ١٨٣٨ أمام قاضى منوف

أنه لا يوجد فلاحين فارين في منوف ولا مقيمين بها (٧٥) كذلك مثول مشايخ نواحي اشمون وبرهيم وصنصفت عام ١٨٤٢ وقرارهم ان الخمسة عشر نفرا الفارين من نواحي عهدة السرعسكر ليسوا مقيمين بنواحيهم ولا يعلمون بهم « (٧٦) » .

وبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت من جانب الحكومة للقضاء على ظاهرة هروب الفلاحين ومشايخ القرى في الأقليم ، فإن جهودها لم تفلح . فقد تزايدت أعداد الهاربين الى القرى المجاورة أو قبائل البدو المجاورة أو المدن الكبرى ، فتسجل الوثائق تزايد عمليات الهروب الى الأقاليم المجاورة خصوصا الجيزة والغربية والقليوبية . كما تسجل في الوقت ذاته عمليات هروب من هذه الأقاليم الى المنوفية . يتضح ذلك من رسالة حاكم المحلة الكبرى الى حاكم المنوفية رستم بك عام ١٨٣٥ والتي يقول فيها : « بخصوص الانفار الهاربين والمقيمين ببلاد مديريتكم وعدد ٢٩ نفرا في نواحي أبجيج وشبرا خلفون وميت القصرى وسببك الضحاك وميت الوسطى ومناووله فانه يلزم تسليمهم وارجاعهم الى بلادهم والحاق زراعة الاصناف المرتبة عليهم دون تأخير » (٧٧) .

ومما يدل أيضا على عجز الحكومة عن ايقاف ظاهرة هروب الفلاحين ومشايخ القرى في الاقليم اصدارها لائحة جديدة في عام ١٨٤٥ تتناول تدبير الوسائل والسبل الكفيلة بالقضاء على هذه الظاهرة ، اعد هذه اللائحة ديوان المالية واطلق عليها « لائحة الانفار المتسحبين » تشتمل على سبعة بنود « تعد أوفى لائحة تناولت هذه الظاهرة ، فهي تحدد مسئوليات مشايخ القرى ، ووسائل ضبط الهاربين ، واعداد قوائم باسمائهم في كل ناحية ، ووسائل عقاب المتراخين في ضبط الهاربين » (٧٨) .

وهكذا نرى ان سياسة احتكار الحكومة للمحاصيل الزراعية في اقليم المنوفية في عصر محمد على قد نتج عنها اوضاع اجتماعية

على رأسها ظاهرة الفرار التي انتشرت في القرى والنواحي • وبذلك يمكننا ان نخلص الى امرين هامين هما ، الأمر الأول ان عملية الاحتكار لم تكن عملية اقتصادية فحسب ، بل كانت ذات طابع اجتماعي ايضا • والأمر الثانى هو ان العلاقة بين اقليم المنوفية والعاصمة ظلت تقوم على اعتبار ان المنوفية مزرعة كبيرة لخدمة مصالح العاصمة واحتياجاتها وان هذه الحقيقة ظلت تلقى بظلالها الكثيفة على العلاقات بين الطرفين •

احتكار الصناعة المحلية

قامت فى اقليم المنوفية فى عصر محمد على بعض الصناعات المحلية مثل صناعة الغزل والنسيج والزيوت والحصير وغيرها ، والتي تعتمد بصفة اساسية على انتاج المحاصيل الزراعية مثل القطن والكتان والسمسم وعلى تربية الحيوانات •

وحوالى نفس الفترة التي أدخل فيها محمد على سياسة احتكار الزراعة ليكتسب منها ارباحا لنفسه ، قام باحتكار الصناعة المحلية فى الاقليم فأُسند الى ديوان الاقليم منذ عام ١٨١٨ مهمة تنفيذ هذه السياسة (٧٩) •

والواقع ان محمد على المنى بذلك الاساليب التي درجت عليها طوائف النساجين والزياتين وغيرهم وجعل « ديوان الاقليم » و « شئون الحكومة » و « المصنع الذي أقامه فى عاصمة الاقليم بديلا عن الورش الاهلية التي كانت تنتج الاقمشة والتي كانت تنتشر فى كل نواحي الاقليم داخل منازل القرى • اذ كان معروفا انه لا يخلو منزل تقريبا من وجود نول للغزل قبل عصر محمد على ، يتضح لنا ذلك من وثائق الاقليم التي تكشف عن هذه الحقيقة بجلاء (٨٠) • ولكن فى عصر محمد على تحول هؤلاء الذين يملكون هذه الورش الصغيرة ذات الادوات البدائية فى الغزل الى عمال مأجورين لحساب الحكومة وتنفيذا لسياسة الاحتكار •

وتولى الديوان فى الاقليم - على نحو ما ذكرنا - مهمة تنقيذ سياسة الباشا ، فأرسل وكلاء عنه الى القرى لكى يشتروا الخيوط التى تغزلها نساء القرى وأصبحت شئون الحكومة مستودع هذه الخيوط ، وكان مشايخ كل قرية يقومون باحصاء مغازل القرية ويعملون على استمرار تشغيل نساجى القرية ، وذلك بواسطة شيخ طائفة الغزالين بها ، والأخير هو الذى يتعامل مع موظفى الحكومة الذين يقومون بشراء الغزل من الغزالين بأسعار حددتها الحكومة أو يحصلون على أجور نظير اعمالهم .

وهؤلاء الموظفون الذين تولوا هذه المهمة كانوا من الاقباط واليهود والارمن ، يطلق عليهم « المباشرون » الى جانب مجموعة من الصيارفة المشهود لهم بالكفاءة والخبرة فى هذه الأعمال ، وقد برزت أسماء فى اقليم المنوفية أسند اليها الاشراف على عمل النساجين منها المعلم رزق البرماوى الذى كان يعمل مباشرا على انوال الصوف والغزل على مستوى الاقليم ويطلق عليه (مباشرر انوال المنوفية » والمعلم يوسف اليهودى والخواجة كاورك الارمنى والمعلم اسحاق اليهودى وغيرهم (٨١) .

والى جانب هؤلاء كان يوجد عدد آخر من المباشرين الاقباط الذين تتركز مهمتهم فى مراجعة ماتم صرفه للنساجين وما سلموه ، أبرزهم المعلم سليمان نصر الله بناحية شبين ، والمعلم سليمان جرجس بناحية مليج ، والمعلم يوسف القس بناحية منوف ، والمعلم عبد المسيح بناحية الباجور ، والمعلم جرجس ميخائيل بناحية ابيار ، والمعلم يوسف جميان والمعلم حنا الطوخى بناحية محلة مرحوم ، والمعلم بطرس صالح بناحية اشمون (٨٢) .

وفى ظل سياسة احتكار الصناعة مالبثت صناعة النسيج ان تقتصر على غزل الكتان وصناعة قماش القيل فى الاقليم حيث

كان الكتان يتم توزيعه على « حريمات الغزل » - أى اللاتى يقمن بغزله فى القرى - تحت اشراف وكيل يسمى وكيل الحريمات الغزالات واجبه ان يصحب النساء الى مخزن الغزل « شون الغزل » لتزويدهن بالكتان ، كما كان من واجبه ان يشرف على العمل الجارى وفى نهاية كل شهر يجمع النساء الغزالات ويحضر معهن الخيوط المطلوبة للشونه ، ويحصل على ائصال عن استلام اجورهن عن العمل الذى قمن به . وتسجل وثائق الاقليم هذا بالتفصيل فى عام ١٨١٨ التزم مشايخ شبين لالديوان بأن يوزعوا الكتان على الغزالات ويحضرونه الى الشونة كما هو مقرر ، كما التزم وكىلا الحريمات الغزالات بناحية سبك فى عام ١٨٣٥ امام الديوان بتوريد خمسة قناطير من الغزل كل شهر (٨٢) .

ولعبت مصلحة الانوال التابعة لالديوان الاقليم فى عصر محمد على ، دورا ملحوظا فى هذه الصناعة . ان كانت تقوم بتوزيع الانوال على القزازين ، كما كانت تقوم بتوزيع المرتبات عليهم ، نظير ما قاموا به من الأعمال . وكان يتولى رئاسة هذه المصلحة ناظر من الأتراك يعاونه صراف من الاقباط أو اليهود . وفى شبين الكوم كان على اغا يتولى عام ١٨١٨ نظارة هذه المصلحة ويعاونه يوسف اليهودى (صراف الانوال) (٨٤) . وفى عام ١٨٢١ افتتح على اغا (ناظر الانوال) نيابة عن محمد على باشا دارا بها العديد من الانوال للقزازين فى (ناحية بى العرب) ، واصبحت هذه الانوال تدار لصالح الحكومة (٨٥) . كما التزم مشايخ عدة نواحى فى الاقليم عام ١٨١٩ هى منوف والباچور وابيار ومحلة مرحوم واشمون لناظر الانوال بادرة الانوال لانتاج اصناف الاقمشة اللازمة من الستان والصوف والفل أى الخيش وتوريدها الى شون الأقمشة (٨٦) .

وقد سمح الباشا فى الثلاثينات من القرن التاسع عشر لبعض الخواجات الشوام باحتكار صناعة الغزل والنسيج فى الاقليم ، بعد

أن يحصلوا على امتياز منه بذلك ، فيقومون باقراض وكلاء القزازين مبالغ مالية ويتسلمون فى المقابل كميات الغزل المتفق عليها . ويقوم هؤلاء الخواجات بدورهم بنقل هذا الغزل أو الأقمشة الى الاسكندرية ان كان هؤلاء الخواجات يعملون بوصفهم وكلاء للمصدرين الأجانب (٨٧) .

ففى عام ١٨٣٥ على سبيل المثال تسلم وكلاء عدة نواحى فى الاقليم هى الفرستق وسرسنا والواط من الخواجة حنا الزنانيرى الشامى وشركاه مبالغ مالية كبيرة تقدر بنحو ١٠٢٣٠ قرشا و ١٤ نصف فضه ، لتوزيعها على الغزالين فى هذه النواحى فى مقابل تسليم غزل كتان وأجرة تبييض ، وتم بعد ذلك نقل هذه الكميات مع اصناف الأقمشة الأخرى مثل الشيلان ومئات المقاطع فى المراكب لتوصيلها الى الخواجة روستى (٨٨) .

وهكذا كانت صناعة الغزل والنسيج فى ظل سياسة الاحتكار فى الاقليم تجرى بطريقتين الأولى ، ان يحصل وكلاء القزازين على المادة الخام من شئون الحكومة ويتم توزيعها على القزازين فى القرى والنواحى ، ثم يقوم هؤلاء بتسليمها بعد تصنيعها الى شئون الحكومة مرة ثانية ، بعد ان يتأكد موظف الحكومة فى الشونة من انها من نفس المادة الخام وبالمواصفات المتفق عليها . والثانية ، أن يحصل وكلاء القزازين على الاموال من محتكر الغزل فى الاقليم والحاصل على امتياز بذلك من الحكومة ، فى مقابل ان يتم تسليم كميات الغزل والأقمشة المتفق عليها بين المحتكر ووكلاء القزازين .

وقد لعبت شئون مبيع الأقمشة فى الاقليم ايضا دورا هاما فى هذا المجال ، اذ كانت تقوم بعرض الأقمشة بغرض بيعها للراغبين ، فكان يتردد عليها المشترون من كل انحاء مصر ، كما كانت تقوم بنقل كميات كبيرة من هذه الأقمشة الى القاهرة . وتدل الوثائق

ان اقليم المنوفية كان ضمن ثلاثة مراكز رئيسية فى الوجه البحرى تنتج انواعا متميزة من الأقمشة هى المحلة الكبرى وسمنود وشبين الكوم ، وأن تجار اقليم الغربية والدقهلية والقليوبية كانوا يترددون عليه بغرض شراء هذه الأقمشة لجودتها • ففى ١٨١٨ على سبيل المثال اشترى أحد تجار الأقمشة من أهالى فوه من شـوثة شـبين الكوم مئات المقاطع من القماش بثمن قدره ١١٨١٧ قرشا روميا ، واشترى آخرون عام ١٨١٩ من المحروسة - القاهرة - الآف المقاطع من الأقمشة مقابل مبلغ قدره مليون فضه (٨٩) •

وفى عصر محمد على انشئ مصنع غزل ونسيج شـبين الكوم ، وكان يطلق عليه اسم (فوريقة شـبين الكوم) ، الذى قام بدور كبير لخدمة سياسة الحكومة ، وكان يضم سبعون دولا و ثلاثون محلاجا (مشطا) لنسج القطن والكتان (٩٠) • ويعمل به عدد كبير من العمال من نواحى وقرى الاقليم ، ففى عام ١٨٤٤ كان به مئات من نواحى شـبين الكوم (١٥٦ عاملا) ، والمصيلحة (٤٨ عاملا) ، والمائى (٥٠ عاملا) ، ويتولى الاشراف عليه ناظر المصنع (٩١) •

وبالرغم من ذلك فانه - فيما يبدو - ان الحكومة كانت تتولى جمع هؤلاء العمال من هذه القرى والنواحى على غير رغبتهم ، اذ تبين الوثائق أن أعدادا منهم كانت تنتظر اقرب فرصة للهروب ، لأنهم كانوا يفضلون العمل فى الحقول على العمل فى الفوريقة فتسجل الوثائق عام ١٨٤٤ هروب عدد منهم وان الحكومة تسعى للقبض عليهم وتسليمهم الى ناظر المصنع (٩٢) •

وكانت الادارة تلجأ حين القبض على هؤلاء الهاربين من العمل فى صناعة الغزل الى ايداعهم سجن داخل المصنع ، ولايسمح لهم بالخروج شأنهم شأن غيرهم من الذين يعملون فى المصنع الا بعد فترة ، اذ يذكر خطاب وكيل الاقليم الى مشايخ نواحى شـبرا بلولة

والبتانون وكمشيش والمائ وكفر رماح والعامرة وسنجرج والدلاتون
فى عام ١٨٤٤ أن هناك نحو ١٦ نفر من هذه النواحي سـجـنوا
بالمصنع ، وأنه من الضرورى تأكيد الضمان عليهم حتى يسمح لهم
بالذهاب والاياب شأنهم شأن غيرهم من الانفار الذين يعملون
بالمصنع(٩٣) .

والواقع ان هروب هؤلاء من العمل فى المصنع لم يكن بسبب
تفضيل العمل فى الحقول على العمل فى المصنع فحسب ، ولكن
بسبب انخفاض الأجور أيضا ، فضلا عن ان هذه الاجور كانت تخصم
منها الضرائب المقررة عليهم(٩٤) . لذلك رأت الحكومة أن تجبر
النسوة والفتيات على الالتحاق بالعمل فى المصنع جنبا الى جنب
مع الرجال ، وتشير الوثائق الى ان هؤلاء النسوة كن يلجان أيضا
الى الهرب شأنهن شأن الرجال(٩٥) .

ولاشك ان جمع العمال من قراهم والحاقهم بالعمل فى المصنع
بأسلوب السخرة ، وتحول هؤلاء الى عمال مأجورين يعملون لمصلحة
الباشا وحده ، فضلا عن تغير اسلوب العمل من الاعتماد على
الانوال الخشبية البدائية الى الصناعة الحديثة التى تعتمد على
الدواليب وامشاط الحليج والعدد ، قد ترك اثارا سلبية على صناعة
الغزل والنسيج فى الاقليم ، فتعرضت هذه الصناعة للتدهور بعد أن
كان لا يكاد يخلو منزل - على نحو ما اشرنا - من وجود أنسوال
للغزل ، مما يجعلنا نقطع بأن سياسة الاختكار قد أدت الى القضاء
على هذه الصناعة تقريبا فى الاقليم لصالح الحكومة بعد ان انتهى
الحافز الفردى عند الاهالى فى الاقليم .

اما فى منوف وهى المدينة الثانية فى الاقليم بعد عام ١٨٢٦
وانتقال عاصمة الاقليم الى شبين الكوم ، فقد كانت توجد « مبيضة
للغزل » ، تابعة لديوان الاقليم(٩٦) . وهى عبارة عن منشأة لتبييض

الغزل ، بواسطة الواح واسطوانات مخصصة • وتضم عددا كبيرا من العمال ذوى الخبرة والدراية • وكان يتردد على هذه المبيضة وكلاء القزازين من المناطق المجاورة (٩٧) • ويتولى الاشراف عليها (ناظر) يعاونه موظفون مهمتهم محاسبة الوكلاء عما قاموا به ، وتحديد التزاماتهم للديون (٩٨) •

وكانت هذه « المبيضة » تنتج أنواعا مخصصة من الاقمشة تختلف عما تنتجه مصانع غزل المحلة الكبرى وسمنود وزفتى وميت غمر والمنصورة وفوه ودمنه ورشيد (٩٩) • اذ كانت هذه الاقمشة ذات سمك معين وتتميز بالجودة والدقة والاتقان ، وكانت تنتج ما يحتاجه الاقليم والباقي للتصدير • ولكى تضمن الحكومة عدم الخروج على سياستها الاحتكارية التى تقضى بانتاج أنواع معينة من الاقمشة اخضعت هذه الاقمشة للرقابة الشديدة ، فكانت تدعى شيوخ طائفة هذه الصناعة الى « ديوان الاقليم » لكى يؤكدوا التزام « المبيضة » بالتعليمات فى هذا الشأن ، وفى عام ١٨٤٥ على سبيل المثال حضر الى ديوان الاقليم مشايخ هذه الصناعة ومعهم ٤٥ من القزازين للاقرار بأن الاقمشة التى تم ضبطها فى الاسواق مطابقة للمواصفات التى قررتها الحكومة وتحمل الأختام الخاصة بها (١٠٠) •

ويتصل بهذه الصناعة وجود عدد من الكرخانات، أى محلات النيلة التى كانت تقوم بصباغة هذه الاقمشة بعد غسل الغزل وتبيضه ، والنيلة هى الصبغة التى كانت تجلب خصيصا من بلاد الهند لهذا الغرض ، ويقوم الديوان بتوزيعها عن طريق « شون الاقليم » على طائفة الصباغين ، الذين يتراأسهم شيخ هو « شيخ الصباغين » ، الذى يلتزم امام «نظار الشون » بتوريد أثمان هذه الصبغة الى « خزانة الاقليم » خلال مدة محددة • فقد تسلم ، على سبيل المثال شيوخ طائفة الصباغين من عدة نواح من شسون مليج ومنوف وشبين الكوم فى سنوات ١٨٣٠ و ١٨٣٥ و ١٨٤٨ الكميات المقررة ،

فى مقابل رد اثمانها الى خزانة الاقليم (١٠١) . وفى ناحية منوف وحدها كان يوجد عام ١٨٤٨ نحو ٢٨ مصبغة للنيلة الهنڊى تسلم اصحابها ٨٩ أقة من هذه الصبغة بمبالغ تقدر بـ ٤٨١٧ قرشا و ٥ نصف فضه (١٠٢) . كذلك كانت توجد مصابغ عديدة فى نواح اخرى من الاقليم ، هى « ساقية المنقـدى » و « ابوكلس » و « شما » و « بالمشط » و « كفر فيشا » و « شنشور » و « بهواش » و « شنوان » (١٠٢)

وكان استيراد هذه الصبغة حكرا على الحكومة ، فتتولى جلبها من ميناء الاسكندرية فى المراكب النيلية الى الشون فى الاقليم وتتخذ العديد من الاحتياطات لكى تضمن عدم حدوث مخالفات فى هذا الشأن بحيث تضبط الاسعار فى الاسواق ، فيتم التنبيه على طائفة الخياطين بعدم قبول أقمشة خالية من الاختام التى تحمل دمغة الميرى ، كما ترسل البصاصين الى الاسواق (وهم افراد الشرطة السرية أو الجواسيس) لضبط المخالفين . وتسجل وثائق الاقليم ، ان البصاصين فى أسواق عدة نواح منها منوف وتقا قاموا عام ١٨٣٥ بالتفتيش على الأقمشة الموجودة وهى الملايات والبفته وغيرها وانهم ضبطوا عددا من المخالفين (١٠٤) .

وترتب على هذه السياسة الاحتكارية ضبط الاسعار فى الاسواق بما فى صالح الحكومة ، ولكنها من ناحية أخرى جعلت المصباغين ليسوا أحرارا فى أعمالهم فازدادت الاسعار على الفلاحين خصوصا ، فلم يعد بإمكانهم شراء الأقمشة ذات الالوان الزاهية ، وأقبلوا على شراء الرديئة ، المطروحة بأثمان زهيدة .

كذلك احتكرت الحكومة صناعة الخيش ، وهى من الصناعات المحلية الهامة فى الاقليم فهى لازمة لتعبئة المحاصلات الزراعية وغيرها والتى تستخدمها شون الحكومة وفى حاجة ماسة اليها لاتمام عمليات نقل المحاصيل من الاقليم الى القاهرة والاسكندرية ،

وفى الاقليم بادرت الحكومة الى جعل العمال فى هذه الصناعة - ويطلق عليهم الفلاله - أو الخيوطية - يوجهون انتاجهم من فل الخيش لخدمة اعمال التعبئة فى الشون مقابل اسعار محددة لهم يصرفونها من خزينة الاقليم ، فتدل الوثائق على تردد اعداد كبيرة من الفلاله فى الثلاثينيات والاربعينيات على خزانه الاقليم بغرض تقاضى حقوقهم ، نظير كميات الخيش الضخمة من احتياجات شون الميرى(١٠٥) . كما تدل على انزعاج الحكومة بسبب نقص توريد الخيش اللازم اليها ، لأنه فى هذه الحالة سوف يحدث تأخير فى نقل المحاصيل المقرر توريدها ، ففى عام ١٨٤٥ ، على سبيل المثال ، أعرب الباشا عن قلقه الى حاكم الاقليم من التلكؤ الناتج عن عدم ارسال كميات كبيرة من محصول القمح والكتان والقطن ، وذلك بسبب النقص فى الفوارغ المصنوعة من الخيش وامر بارسال كميات كبيرة منها فورا من العاصمة فى مراكب مخصوصة لهذا الغرض(١٠٦) .

أما صناعة الحصير فقد كانت أيضا من الصناعات القديمة المزدهرة فى الاقليم فى عصر محمد على ، وكان الحصير يصنع من السمار المغراوى ، وهو لازم على نحو ما هو معروف لفرش المنازل والبيوت ودور العبادة ، وطائفة الحصرية كانت موجودة فى العديد من النواحي والقرى ، أهمها منوف ان كان بها عدد كبير من أفراد هذه الطائفة الذين كانت لهم شهرة فى هذه الصناعة ان كانت تصدر كميات كبيرة منه ذو الجودة العالية الى الاستانة عاصمة الخلافة العثمانية فى عصر محمد على ، فقد اتفق أميين اغا الاسلامبولى - أحد اغوات الديوان فى الاقليم ، على سبيل المثال عام ١٨٤٨ مع شيوخ طائفة الحصرية فى منوف على توريد كميات كبيرة من الحصير اللازم لفرش القصور السلطانية فى الآستانه العليا مقابل مبلغ ١٤٠٠٠ قرش رومى(١٠٧) .

أما صناعة الزيوت والسيرج والمسلّى فقد كانت ذات أهمية قصوى فى الاقليم ، بسبب انتاج بذور الكتان والقطن والسمسم وغيرها بكميات وفيرة . لذلك انتشرت معاصر الزيوت وصناعة المسلّى والسيرج فى نواحي وقرى الاقليم . وخضعت هذه المعاصر للاحتكار الحكومى ، اذ كان للحكومة وحدها حق السماح بإداره المعاصر مقابل الحصول على الارباح المقررة التى يقوم بدفعها الملتزمون الى ديوان الاقليم(١٠٨) .

وتسجل وثائق الاقليم خلال فترة البحث تفاصيل كثيرة عن أسلوب ادارة معاصر الزيوت والسيرج فى الاقليم فى نواحي شبين الكوم ومنوف وابيار ، ودور شيوخ البلاد ، فقبل ان يتسلم الملتزمون معاصر الزيوت يضمنهم شيوخ البلاد فى سداد اى مبالغ فى حالة التأخير عن السداد . ويحصل الملتزمون على البذور اللازمة من الشئون أو يحصلون على اموال من خزانة الحكومة لشرائها . فقد ضمن شيوخ منوف عام ١٨٣٨ افراد طائفة الزيائين فى ادارة معاصر الزيوت والوفاء بالتزامات الحكومية المقررة ودفع الغرامة بدلا منهم عند التأخير فى السداد(١٠٩) .

وكانت طائفة الزيائين من أكبر الطوائف فى منوف وشبين الكوم . ففى منوف وحدها ، كان يوجد ، كما يقول على باشا مبارك ، سبع معاصر للزيوت(١١٠) . ويستنبط من وثائق الاقليم ، أن هذه الصناعة كانت أكثر ازدهارا من قبل(١١١) . فقد كانت منوف وشبين الكوم تصدران كميات كبيرة من الزيوت على المراكب النيلية الى نواحي رشيد ودمياط والاسكندرية والقاهرة(١١٢) .

ولكن هذه الصناعة اخذت فى التدهور فى ظل الاحتكار الحكومى بعد أن أصبحت معاصر الزيوت مملوكة للحكومة ، فتضاءلت كميات التصدير الى الاقاليم المجاورة أو العاصمة

والاسكندرية • مما دعا الحكومة الى اجراء تحقيق مع شيوخ طائفة المعصرانية في ١٨٤٨ حول اسباب تدهور هذه الصناعة ووسائل النهوض بها (١١٣) •

مما سبق يتبين لنا ان سياسة الحكومة في مجال الصناعة في الاقليم في عصر محمد علي قد فشلت بسبب الاحتكار الذي ادى في النهاية الى تدهور الصناعات الاهلية وتوقف بعضها في بعض الاحيان •

الاحتكار في مجال التجارة

قامت سياسة محمد علي بعد ١٨١٢ على التوسع في التجارة ، بعد أن حقق الاستقرار السياسى في البلاد ، وبدأت تتدفق الغلال بكميات كبيرة على صوامع الحكومة نتيجة احتكار المحاصيل الزراعية كما رأينا من قبل •

ولكى يضمن الباشا تحقيق أكبر فائدة من احتكار الحاصلات الزراعية المجلوبة من الاقليم ، لجأ الى نفس الأسلوب في مجال التجارة ، فقضى على حرية التجارة • ولم يعد لحرية التجارة في اقليم المنوفية في عهده أى وجود • واستخدم هذه الطرق لكى يصل الى هدفه :

١ - احتكار تصدير الغلال

كانت الحكومة هي التاجر الوحيد الذى له الحق فى بيع محاصيل الاقليم الزراعية ، اذ ان محمد علي ادرك ان بإمكانه بيعها بأسعار مرتفعة ارتفاعا غير عادى فى الاسواق الاوربية ولكنه كان ملتزما فى نفس الوقت بتموين استانبول بالقمح بأسعار حكومية محددة • لذلك قامت سياسته على التوسع فى عمليات تصدير الغلال

الى أوروبا ، بالاضافة الى ارسال كميات صغيرة جدا الى استانبول ، بالرغم من ان الحكومة فى استانبول كانت تحظر تصدير القمح الى خارج الامبراطورية العثمانية •

وحتى يتحقق من استمرار تدفق الغلال من الاقليم على صوامع القاهرة والاسكندرية للتصدير ، قام بتوجيه الأوامر بالتوسع فى زراعة المحاصيل اللازمة للتصدير ، واعاد تنظيم الادارة لتتلاءم مع الوضع الجديد ، واصبح حكام اقليم المنوفية ابتداء من عمر بك فى عام ١٨١٦ حتى عبد الله بك فى اوائل الاربعينات مسئولين عن تنفيذ هذه السياسة بدقة • ويتبين من وثائق الادارة آنئذ ، ان الباشا كان حريصا جدا على ان يتولى رجاله فى الاقليم مواصلة سياسته الاحتكارية الرامية الى نقل وضمان وصول كميات الغلال المقررة الى موانئ التصدير فى مواعيدها (١١٤) •

ويتبين ايضا من وثائق الاقليم ، أن هؤلاء الحكام قاموا بتنفيذ هذه السياسة التجارية على وجه الدقة • فقد احتكروا المواصلات التى كانت تتولى نقل الحاصلات الزراعية من الاقليم الى موانئ التصدير فى بولاق والاسكندرية • وقاموا ببناء اسطول من المراكب التجارية الكبيرة التى كانت تحمل كميات كبيرة من الغلال ، وكانت هذه المراكب النيلية مملوكة لهم ، وتعرف باسم « مراكب الباشا » (١١٥) • التى تعمل وفق نظام دقيق ، فيعمل عليها عدد من ذوى الخبرة - وكان اغلبهم من الوجه القبلى - ويتصفون بالامانة • وهم فى العادة يتقاضون اجورهم من صراف الاقليم فى شابين الكوم بعد ان يحملوا اليه ايصالات تدل على وصول كميات الغلال المدونة الى الموانئ (١١٦) •

وتولى هؤلاء الحكام فى الاقليم كذلك تنفيذ سياسة الحكومة الاحتكارية من أجل بيع الغلال فى الاسواق الأوربية بأسعار مرتفعة

وذلك عن طريق وضع سعر منخفض للمح في الاقليم بالمقارنة بأسعار التصدير ففي عام ١٨١٠ كان سعر أردب القمح لايزيد عن ٢٢ قرشا في أسواق الاقليم ، على حين كان سعره ١٠٠ قرش في أسواق التصدير(١١٧) .

ولاشك ان هذا التفاوت الكبير في الاسعار كان له دلالة اكيدة هي ، انه سوف تتعرض أسعار القمح في اسواق الاقليم للتغير المفاجيء ، بفعل سياسة حكومة محمد علي في التصدير الى الخارج فقد أخذت بالفعل أسعار القمح في الاسواق الداخلية في الاقليم توصل ارتفاعها التدريجي من ٢٢ قرشا الى ٥٤ قرشا للاردب عام ١٨٤٥ ، وارتفع في العام التالي الى ٧٢ قرشا ، بما ينوء به كامل المستهلك المحلي . مما ترتب عليه لجوء الفلاحين الى اخفاء محاصيلهم بعد ان ادركوا قيمة الاسعار المنخفضة للمح في الاسواق الداخلية بالمقارنة بأسعار التصدير(١١٨) .

وترتب على هذه السياسة الاحتكارية في مجال التجارة نتيجة أخرى هامة ، هي تدهور احوال التجار المحليين ، الذين لم تكن لديهم القدرة على مناقشة الحكومة . وتدل وثائق الاقليم ان الحكومة لجأت أيضا الى تحديد كميات الغلال التي ينبغي أن يحصل عليها هؤلاء التجار المحليين من شون الاقليم بحيث لا تلحق أية اضرار بعمليات تصدير القمح الى أوروبا ، ففي عام ١٨٢٩ على سبيل المثال تلقى حاكم الاقليم أمرا من ديوان الياشا في القاهرة يقول فيه « انه لايسمح بالتصرف في أي كميات من الغلال من وراء ظهره ، وانه وحده هو الذي يقرر مقدار الغلال التي تصرف الى التجار في الأسواق ، وان كامل القمح المتبقى يرسل الى موانئ التصدير »(١١٩) .

ولم تكن الحكومة تسمح بدخول الاسواق في الاقليم الا للتجار

الحاصلين على امتياز للاتجار فى سلعة معينة ولدة محددة ، وهم فى العادة ممن يحظون برضا الباشا ، أمثال حنازانيرى الذى اشرنا اليه من قبل ، وجرجس الطويل ، والخواجسة اليونانى « توسيجه » ، الذين احتكروا سلعا مثل القمح والكتان والسمسم . والاخير قام باحتكار انتاج الاقليم كله تقريبا عام ١٨٢٩ (١٢٠) . كما احتكر جرجس الطويل انتاج نحو الفين أردب من انتاج القمح عام ١٨٢٩ (١٢١) . وكان هؤلاء التجار يمتلكون شونا للغلال فى الاقليم يتم تجميع الغلال بها ، كما احتكروا بعض المراكب النيلية التى تنقل هذه الغلال الى الثغر (١٢٢) .

وهكذا نرى ان الحكومة احتكرت تجارة الغلال فى الاقليم ، والتى كانت مطلوبة فى الاسواق الخارجية واثاحت للتجار الشوام واليونانيين أيضا الفرصة لممارسة الاحتكار .

٢ - التعسف فى تحديد أسعار السوق

تدهورت أسواق الاقليم بشكل ملحوظ فى ظل سياسة الاحتكار الحكومى ، فيلاحظ بسهولة من وثائق الاقليم عدم الاستقرار فى الاسعار . اذ كانت تعتمد بصفة اساسية على رغبة الحكومة ، وذلك أمر طبيعى فى ضوء سياسة الحكومة فى المجال الزراعى ، طالما ان الحكومة تهدف الى تحقيق أرباح ضخمة فى النهاية . وتدل اسعار اسواق شبين الكوم ومنوف - وهما اكبر اسواق الاقليم - على دور الحكومة فى تحديد الاسعار بهما وسيطرتها التامة عليها ، اذ لايجوز للتاجر تحديد أى سعر بل يكون ملتزما بالاسعار المقررة ، ويتعرض للعقاب كل الخارجين عليها ، ويتبين من تقرير قدمه التجار عن الغلال والمواد الغذائية الاخرى عام ١٨٤٥ دور الحكومة فى التحكم فى الاسعار فى أسواق الاقليم وفى سوق مدينة شبين الكوم كانت الاسعار على النحو التالى (١٢٣) :

(بيان اسعار ١٦ جمادى الأولى ١٢٦١ هـ / ١٨٤٥ م)

قمح شبينى	٥٤	قرشا للأردب
قمح فيه شعير	٥١	قرشا للأردب
شعير	٢٧	قرشا للأردب
فول	٣٩	قرشا للأردب
عدس	٤٨	قرشا للأردب
مسلى	٢٠	قرشا للقنطار
عسل ابيض		قرش واحد للأقة
عسل اسود	٢٥	نصف فضه للأقة

(بيان اسعار ذى القعدة ١٢٦١ هـ / ١٨٤٥ م)

قمح شبينى	٧٢	قرشا للأردب
شعير	٤٣	قرشا للأردب
فول	٧٨	قرشا للأردب
بذر كتان	١٥٠	قرشا للأردب
برسيم	٤٣٢	قرشا للأردب
مسلى	٢	قرش للأقة

وفى ناحية منوف جاء فى تقرير التجار عن الاسعار فى نفس الفترة ان الاسعار فى السوق على النحو التالى (١٢٤) :

القمح	٦٦	قرشا للأردب
الفول	٤٥	قرشا للأردب
المسلى		قرش واحد و ٣٠ نصف فضه للأقة
الكتان	٧٠	قرشا للقنطار

وبالرغم من ذلك فقد كانت هناك مظاهر للتلاعب فى الاسعار داخل هذه الاسواق مما كان يحمل الحكومة بين الحين والآخر على اصدار الفرمانات التى تهدد فيها التجار بأن التلاعب فى الاسعار سوف يعرضهم لاشد الوان العقاب(١٢٥) .

وقد ترتب على ذلك عدم استقرار قيمة النقود فى الأسواق ، والواقع ان الحكومة لم تكن تسمح بأى تلاعب فى أسعار العملة لأن ذلك سوف يؤثر تأثيرا سيئا على وضعها المالى بصفة عامة ، لذلك أصدرت فرمانات فى عام ١٨٢١ تندد بالمتلاعبين فى اسعار العملة وتطلب من الصيارفة والتجار بأن يبتعد أولئك الذين تجاسروا على ذلك عن سلوكهم لأنهم بذلك يؤثرون - على حد تعبير الوثيقة - « على أسباب عباد الله ، اى أرزاقهم ، والتحصيلات الميرية وان يلتزموا بما نظمته الحكومة فى هذا الصدد ، وهو ٢٧ قرشا للمحبوب البندقى و ١٣ قرشا للمحبوب الاسطنبولى ، و ١٢ قرشا للمحبوب المصرى(١٢٦) .

ولاشك ان التحكم فى أسعار الاسواق أدى فى النهاية الى التأثير على عملية الانتاج الزراعى فأصابه بالتدهور ، فضلا عن الاضرار التى تعرض لها تجار الاقليم بسبب هذه السياسة القائمة على التعسف فى تحديد الاسعار .

٣ - احتكار محلات البيع التجارية

خضعت أيضا محلات البيع التجارية فى مدن الاقليم لاساليب الاحتكار الحكومية فقد لعب ديوان المبيع ، وهو ديوان حكومى فى شبين الكوم منذ عام ١٨٢٦ الدور الاساسى فى حركة البيع داخل الاقليم . وكان هذا الديوان يعتبر التاجر الأول فى الاقليم آنئذ : ان كان يتولى الاشراف عليه موظف حكومى هو صراف خزانة المبيع

يلجأ اليه التجار في كل معاملاتهم التجارية للحصول على مايلزم محلاتهم من البضائع وعرضها للبيع . وفي عام ١٨٢٦ كان المعلم اسحاق اليهودي يتولى رئاسة هذا الديوان ، ثم أعقبه الخواجة كركوز الأرمني (١٢٧) .

وفي العادة توجد سجلات في هذا الديوان ، تحتوى أسماء تجار الاقليم وأصحاب المحال به ، وقرين كل واحد منهم صفحة تتضمن ما يحصل عليه من البضائع وما سدده وما عليه من ديون وما يستحقه من أموال . وتسجل وثائق الاقليم تفاصيل هذه المعاملات بين الحكومة ومحلات التجارة به ، والتي يتبين منها احتكار هذا الديوان لكل صور المعاملات التجارية والبيوع خصوصا مع تجار الأقمشة ، حيث كانت صناعة الغزل - على نحو ما رأينا من قبل - رائجة . وهناك أسماء بارزة في هذه التجار كانت صلاتها التجارية واسعة مع هذا الديوان ، وهم من كبار التجار آنئذ في شبين الكوم أمثال محمد الشال وعلى حنوت واحمد الزمك (١٢٨) .

ويعتبر رئيس هذا الديوان مسئولا أمام حاكم الاقليم ، ويقوم الأخير باستدعائه من آن لآخر ومعه عدد من شيوخ التجار ليتبين مدى الالتزام بالاسعار التي حددتها الحكومة لبيع الأقمشة ، ففي عام ١٨٢٧ جاء في تقرير هؤلاء أمام الحاكم ما يدل على التزامهم بالأسعار المحددة لبيع الأقمشة حسب درجة الجودة (١٢٩) .

وكثيرا ما كانت تنشب النزاعات والخصومات بين الديوان وتجار الاقليم ، ففي فترة تولى المعلم اسحاق اليهودي رئاسة هذا الديوان على سبيل المثال ، تدل الوثائق على أنه كان مدينا لتجار وصناع الأقمشة في الاقليم ، وأنه كان عاجزا عن سداد هذه الديون ، بعد خلعه من منصبه عام ١٨٢٧ بسبب تأخره في سداد ما عليه من التزامات حكومية . وان هؤلاء التجار رفعوا عليه دعاوى قضائية

للمطالبة بحقوقهم المالية ، واستخدموا معه كل الاساليب الممكنة لاستردادها ، والتي من بينها اللجوء للبasha في العاصمة وحاكم الاقليم ، وتمكنوا من استرداد هذه الحقوق بعد أن اضطر اسباط الى بيع كل ممتلكاته ومقتنياته في الاقليم (١٢٠) .

اما تجار الدخان ، فقد كانوا يعتمدون ايضا على هذا الديوان عن طريق شون الاقليم التابعة له ، إذ احتكرت الحكومة هذه التجارة وكان التجار يحصلون على مايلزم محلاتهم من الدخان التركي ، بعد موافقة الديوان . وكان في الاقليم عدد من تجار الدخان الذين كانت لهم معاملات مالية واسعة مع الديوان امثال عبد الحى ابو شبيب الدخاخي وغيره (١٢١) .

وكانت تجارة الملح ، ويطلق عليه المصلح محكرة ايضا ، ويلتزم بها أحد الأرمن ، ويدعى جرابيت الأرمني عام ١٨٤٨ ، ملتزم المأكحة ، وكانت له معاملات مالية وتجارية واسعة مع تجار الملح في الاقليم . امثال ابراهيم سيف « ناحية شبين » ، احمد ابو النجس « ناحية مناهم » ، وسيد احمد الهوارثي « ناحية المصلحة » وغيرهم (١٢٢) . وكان الملح يخلط على المراكب النيلية من دمياط الى شبراخيت الكوم ، ثم يوزع على هؤلاء التجار (١٢٣) .

اما محلات الجبانة في الاقليم ، فقد كانت مملوكة لعناط من اليهود والاقباط في هذه الفترة ، وهناك عديد من التجار البارزين . امثال النجاشي ابراهيم يعقوب اليهوودي وعظيمة المسلماتي وغيرهم (١٢٤) .

ولا شك ان هذه المخال التجارية في الاقليم كانت تعاني من القيود التي فرضتها سياسية الاحتكار الحكومية ، ذلك لم تكن هذه المخال في درجة قليلة على درجة كبيرة من الازدهار .

وهكذا احيطت الحركة التجارية فى الاقليم بالقيسود الثى
فرضتها الحكومة ، مما ادى الى تدهورها فى النهاية • وظل الطابع
الزراعى قيعا لذلك هو الاطار المميز لنشاط وحركة السكان • بالرغم
من ان هذه الموارد الزراعية كان يمكن ان تؤدى - فيما لو لم تحد
سياسة الاحتكار من النشاط وحركة التجار - الى قيام مراكز تجارية
كبيرة فى المدن • واعتقادنا ان سياسة الاحتكار الحكومية قد قتلت
كل همة فردية وادت الى ان يقبض الناس ايديهم عن العمل ، وخلقت
مناخا يعتمد فيه الافراد على الحكومة حتى انعدمت كل دواعى
التطور فى المجال الاقتصادى ، وتحول اقليم المنوفية فى النهاية شأنه
شأن باقى اقاليم مصر الى مجرد مزرعة شاسعة من املاك
الحكومة •

الهوامش

(١) ابراهيم جمال المحامى : الاقوال المجلية فى اختصاص المحاكم الاهلية ج ١ « ديباجة ص ، ط . مطبعة المحروسة عام ١٨٩٤م .

(٢) جب وبوون : المجتمع الاسلامى والغرب ج ١ ص ٣٥ (مترجم) .

(٣) نفسه ص ٢٧ .

(٤) يلاحظ ان كلمة « اشهادات » وهى من الادلاء بالشهادة من الكلمات التى لازالت سائدة وتتردد فى الحياة اليومية فى كافة المعاملات . وهى غير الحلف ، اذ الاخيرة أداة لقسم . وكافة الوثائق الواردة فى خضابط المحاكم الشرعية الخاصة بالاشهادات تستخدم هذه الصيغة . انظر دفاتر وسجلات محاكم الاقليم ، الخاصة بالاشهادات .

(٥) انظر سجلات المحاكم الشرعية ، على سبيل المثال سجل رقم (٣) غرة رجب ١٢٣٦هـ - ١١ رمضان ١٢٣٦هـ / ١٨٢٠م ، سجل رقم (٤) ٢٠ شعبان ١٢٣٧هـ - آخر جماد الثانى ١٢٣٨هـ / ١٨٢١ ، ١٨٢٢م ، سجل رقم (٥) ٢٠ شوال ١٢٣٨هـ / ١٢ صفر ١٢٣٩هـ ، ١٨٢٢ / ١٨٢٣م .

انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٣٠ - ١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م .

(٧) نفسه ، سجل رقم ٣٤ - ١٢٤٧هـ / ١٨٣١م .

(٨) نفسه ، سجل رقم ٤٢ (فرمانات) - ١٢٥١هـ / ١٨٣٥م .

(٩) نفسه ، سجل رقم ٢ أول محرم ١٢٣٥هـ - ١٦ جماد أول ١٢٣٥هـ /
١٨١٩ م .

(١٠) محكمة منف - اى منوف - مضبطة تاريخ أول مادة ١٢٦٨هـ رقم
٥٤١ عين ٢٣٢ مخزن ٤٦ . (دار الوثائق القومية) .

(١١) محكمة مديرية المنوفية ، سجل رقم ١٧ الفترة من ١٧ جماد ثانى
١٢٤٣هـ - ٣١ جماد ثانى ١٢٤٣هـ / ١٨٢٧م .

(١٢) محكمة منوف الشرعية (ميايعات) سجل رقم (٤٤) عام ١٢٥٤هـ /
١٨٣٨م .

(١٣) انظر دفاتر تعداد النفوس . على سبيل المثال دفتر ٥٧ (ل/٨/
١٢٢/٥٤) عام ١٨٤٨م .

(١٤) محكمة مديرية المنوفية ، سجل رقم (٢) ، بمضبان ١٢٧٤هـ /
١٨١٨م .

(١٥) نفسه ، سجل رقم ١٤٣ (فيمانيات) عام ١٢٥١هـ / ١٨٣٥م .

(١٦) نفسه وسجل رقم ٤٤ محكمة منوف (ميايعات) عام ١٢٥٤هـ /
١٨٣٨م ، ومحكمة مديرية المنوفية رقم ٤٧ عام ١٢٥٣هـ / ١٨٣٧م .

(١٧) انظر سجلات الادارة المحلية (مضبان) مديرية المنوفية بمضبان
١٢ / ١١ / ٨ / ٢ فى ١٢ جماد اول ١٢٦١هـ / ١٨٤٤م .

(١٨) مضبطة منوف ، محكمة مركز منوف مضبطة (ميايعات) ١٢٧٢هـ /
سجل ٥٤٩ عين ٢٣٢ مخزن ٤٦ .

(١٩) نفسه .

(٢٠) جابريل باير ، من جغ سابق ، ١٤٠٠ .

(٢١) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٥٧ عام ١٢٥٦هـ / ١٨٤٠م .

(٢٢) نفسه ، سجل رقم ٣٠ عام ١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م .

(٢٣) نفسه ، سجل رقم ٤٣ (فيمانيات) عام ١٢٥١هـ / ١٨٣٥م .

(٢٤) نفسه ، ١٥٦ / ٤٠٠ (تلعة) ٢٣ وفى باير . عينة (٨)

(٢٥) نفسه .

(٢٦) محكمة منوف ، سجل رقم ٤٤ عام ١٢٥٤هـ/١٨٣٨ (مبيعات) .

(٢٧) انظر ديوان المعية السنوية تركي (عربي - مترجم) ١/١٣/٤ الجوابات والاوامر الكريمة غرة رمضان ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م

(٢٨) نفس ١/١٣/٤ ٢٨ رمضان ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م .

(٢٩) نفسه ١/١٣/٥ ١٦ ذى الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٣٥م .

(٣٠) نفسه ، سجل سن ١/١٣/١٠ بيان 'المكتشفات' اللازم لجلبها من طرف مدير المنوفية في سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م .

(٣١) وكلمة « جورنالجية » مستعارة من اوربا نسبة الى الجورنال بمعنى السجل اليومي ، وتذكر أيضا هيلين تريفلين : « انه لا توجد معلومات تفصيلية عن ديوان عموم التفتيش ، وانه بعد اقامته ، ربما في اواسط العشريينات حدثت عملية تغييرات جذرية في الادارة المحلية المصرية ، وانه كان هناك « ديوان جورنال وجه بحري » تحت اشراف ناظر مسئول امام (الكخيا بك) ، وفي منتصف ١٨٢٧ انتقل الديوان الى مقره الرئيسي في الجعفرية ، ثم سرعان ما نقل الى القاهرة ، ثم بقي في النهاية في الجعفرية ديوان خاص بالوجه البحري » انظر ص ١١٣ ، ١١٤ .

(٣٢) انظر سجلات الادارة المحلية - ديوان مديرية المنوفية (عربي) طائر سجل ل ١/٩/١٠ ، وسجل ل ٢/٨/١٠ .

(٣٣) ديوان المعية السنوية (عربي) سجل ١/١٣/١ في ٢٢ محرم ١٢٤٥هـ /١٨٢٩م .

(٣٤) نفسه سجل ١/١٣/٣ في ٨ رمضان ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م .

(٣٥) انظر سجلات الادارة المحلية : ديوان مديرية المنوفية (عربي) صادر رقم ل ١/٨/١٠ ٢٢ شوال ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م

(٣٦) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٩٠/شعبان ١٢٤٠هـ/١٨٢٥م ١٠ وسجل رقم ١٦ في ١٠ ربيع اول ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م

(٣٧) باتريك اوبريان : مرجع سابق ص ٦٠ ، وحسين خلاف : التجديد
فى الاقتصاد المصرى الحديث ص ٤ - ٥ القاهرة ١٩٦٢م .

(٣٨) انظر مجلات المحاكم الشرعية ، وفيها توضيح للنظام السائد فى
هذه الشئون ، من خلال سجلات متعددة . على سبيل المثال رقم ١٨ ١٣ لى
المقعدة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .

(٣٩) انظر محكمة مديرية المنوفية سجل رقم ٤٣ (فرمانات) عام ١٢٥١هـ
١٨٣٥م .

(٤٠) ديوان المعية السنوية (عربى) سجل ١/١٣/١ فى ٢٢ محرم ١٢٤٥هـ
١٨٢٩م .

(٤١) نفسه .

(٤٢) نفسه . سجل ٣/١٣/١ يومية الجوابات والاوامر الصادرة بورشة
الجورنال ٣ رجب ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م .

(٤٣) نفسه .

(٤٤) نفسه . سجل ٤/١٣/١ الجوابات والاوامر الكريمة . غرة
رمضان ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م .

(٤٥) نفسه .

(٤٦) انظر محكمة مديرية المنوفية . سجل رقم ٤٣ (فرمانات) عام
١٢٥١هـ/١٨٣٥م .

(٤٧) نفسه .

(٤٨) هيلين ريفلين : مرجع سابق ص ١٤٠ - ١٤١ .

(٤٩) سجلات الادارة المحلية/من ناظر شونة منوف الى وكيل الاقليم
فى ١٠ شعبان ١٢٦١ هـ جزء اول (صادر) سجل رقم ل/٨/٢ .

(٥٠) ديوان المعية السنوية (عربى) سجل ٣/١٣/١ يومية الجوابات
والاوامر الكريمة الصادرة بورشة الجورنال فى ٣ رجب ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م .

- (٥١) نفسه
- (٥٢) نفسه
- (٥٣) نفسه سجل ١/١٣/٤ غرة رمضان ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م
- (٥٤) نفسه
- (٥٥) محكمة مديرية المنوفية • سجل ٦٦ عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م
- (٥٦) نفسه ، سجل رقم (٤) ٢٠ شعبان ١٢٣٧هـ/١٨٢١م
- (٥٧) ديوان المعية السنوية (عربي) سجل ١/١٣/١ ٦ محرم ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م
- (٥٨) سجلات الادارة المحلية (صادر) مديرية المنوفية (عربي)
- ٢/١/٨/٨ عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م
- (٥٩) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٤٩ عام ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م
- (٦٠) نفسه ، سجل ، رقم ٥٨ عام ١٢٥٧هـ/١٨٤١م
- (٦١) نفسه ، سجل رقم ٦٤ عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م
- (٦٢) نفسه
- (٦٣) نفسه ، سجل رقم ٦٦ عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م
- (٦٤) نفسه
- (٦٥) نفسه
- (٦٦) هيلين ريفلين : مرجع سابق ص ٢٥٤ ، ص ٢٦٣
- (٦٧) نفسه
- (٦٨) محكمة مديرية المنوفية سجل ٦٦ وسجل ٦٩ عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م
- و ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م
- (٦٩) هذا الجدول من اعدادى ، وهو عبارة عن المعلومات والارقام الواردة فى الأوامر التى كانت تصدر الى ريسا البحر ومدير الاقليم
- (٧٠) محكمة مديرية المنوفية سجل رقم ٤٧ عام ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م
- (٧١) محكمة منف (١) مضبطة تاريخ أول مادة ١٢٦٨هـ/رقم ٥٤١ عين
- ٢٣٢ مخزن ٤٦ فى ١٤ ربيع آخر ١٢٦٨هـ/١٨٥٣.

(٧٢) سجلات الادارة المحلية • ديوان المديرية صادر سجل ك/٨/١/١

(٧٣) محكمة مديرية المنوفية • سجل رقم ٤٣ (فرمانات) عام ١٢٥١هـ
١٨٣٥م •

(٧٤) ديوان المعية السنوية (عربي) س/١/١٣/٢ غرة رجب ١٢٤٧هـ
١٨٣١م •

(٧٥) محكمة مديرية المنوفية • سجل رقم ٤٤ (مبايعات) عام ١٢٥٤هـ
١٨٣٨م •

(٧٦) نفسه • سجل رقم ٦١ عام ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م •

(٧٧) ديوان المعية السنوية (عربي) سجل ١/١٣/٥ غرة رمضان ١٢٥١هـ
١٨٣٥م • وانظر ايضا محكمة مديرية المنوفية سجل رقم ٦١ عام ١٢٥٨هـ
١٨٤٢م •

(٧٨) سجلات الادارة المحلية • ديوان مديرية المنوفية (عربي) صادر
سجل ل/٨/١/١ « نص وثيقة - لائحة بخصوص الانفجار المتسحبين في كل
مديرية - شقة تركي - من ديوان المالية - سبعة بنود ، ترجمة من التركية
الى العربية » •

(٧٩) سجلات محكمة مديرية المنوفية • رقم (١) شعبان ١٢٣٤هـ/
١٨١٨م •

(٨٠) نفسه •

(٨١) نفسه سجل رقم (٢) اول محرم ١٢٣٥هـ/١٨١٩م ، سجل رقم
(٢٤٧) شعبان ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م •

(٨٢) نفسه •

(٨٣) نفسه سجل رقم (١) شعبان ١٢٣٤هـ/١٨١٨م ، سجل رقم (٤٣)
عام ١٢٥١هـ/١٨٣٥م •

(٨٤) نفسه •

(٨٥) نفسه سجل رقم (٤) في ٢٠ شعبان ١٢٣٧هـ/١٨٢١م •

(٨٦) نفسه سجل رقم (٢) اول محرم ١٢٣٥هـ / ١٨١٩م .

(٨٧) هيلين ريفلين : مرجع سابق ص ٢٢٦١ .

(٨٨) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٤٣ (فرمانات) عام ١٢٣٥هـ / ١٨٣٥م .

(٨٩) نفسه سجل رقم (٢) اول محرم ١٢٣٥هـ / ١٨١٩م .

(٩٠) على مبارك : الخطط التوفيقية ج ١٢ ص ١٤٧ ، عبد الرحمن الرافعي بك : عصر محمد علي ص ٥٩٤ الطبعة الثالثة . القاهرة ١٩٥١ .

(٩١) محكمة مديرية المنوفية سجل رقم ٦٤ عام ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م .

(٩٢) سجلات الادارة المحلية (صادر) مديرية المنوفية (عربي) سجل ل. / ١ / ٨ / ٢ بتاريخ ١٢ جماد اول ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م .

(٩٣) نفسه ل. / ١ / ٨ / ١ بتاريخ ٢٤ شوال ١٢٦٠هـ / ٢٨٤٤م .

(٩٤) محكمة مديرية المنوفية سجل رقم ٥٦ سنة ١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م .

(٩٥) نفسه سجل رقم ٥٩ سنة ١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م .

(٩٦) نفسه سجل رقم ٦٤ عام ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م .

(٩٧) نفسه سجل رقم ٤٤ (مبايعات) عام ١٢٥٤هـ / ١٨٣٨م . وانظر ايضا ، عبد الرحمن الرافعي : مرجع سابق ص ٥٩٠ .

(٩٨) محكمة منوف الشرعية سجل رقم ٤٤ عام ١٢٥٤هـ / ١٨٣٨م مبايعات .

(٩٩) عبد الرحمن الرافعي : مرجع سابق ص ٥٩٤ - ٥٩٦ .

(١٠٠) محكمة مركز منوف : مضبطة مبايعات ١٢٧١هـ سجل ٩٤٩ ، مخزن ٤٦ .

(١٠١) سجلات محكمة مديرية المنوفية سجل رقم ٣٠ - ١٢٤٩هـ / ١٨٣٠م ، سجل رقم ٤٣ ، ١٢٥١هـ / ١٨٣٥م ، سجل رقم ٩١ ، ١٢٦٠هـ / ١٨٤٢م .

(١٠٢) محكمة منوف الشرعية ، سجل رقم ٤٤ مبايعات عام ١٢٥٤هـ / ١٨٣٨م .

(١٠٣) نفسه .

(١٠٤) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٤٣ عام ١٢٥١هـ/١٨٣٥م
(قرمانات) .

(١٠٥) نفسه سجل رقم ٦٥ عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .

(١٠٦) سجلات الادارة المحلية (صادر) - مديرية المنوفية (عربي)
سجل ل/١/٨/٢ في ٨ محرم ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .

(١٠٧) محكمة منوف الشرعية . سجل رقم ٤٤ عام ١٢٥٤هـ/١٨٤٨م
(مبايعات ، وانظر ايضا محكمة سرسنا ، قسم منوف ١٧ ذى القعدة ١٢٧٩هـ
١٨٦٤م .

(١٠٨) محكمة منوف الشرعية . سجل رقم ٤٣ مصالحات ومبايعات
١٥ صفر ١٢٥٥هـ عام ١٨٣٩م .

(١٠٩) نفسه . سجل رقم ٤٥ في ٥ شعبان ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م (اشهادات)

(١١٠) على مبارك : الخطط التوفيقية ج ١٦ ص ٤٧ .

(١١١) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم (١) ٥ رمضان
١٢٣٤هـ/١٨١٨م ، وسجل رقم (٢) اول محرم ١٢٣٥هـ/١٨١٩م .

(١١٢) سجلات الادارة المحلية (عربي) صادر ، رقم ل/١/٨/١ ، ٢٢
شوال ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .

(١١٣) محكمة منوف سنة ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م .

(١١٤) ديوان المعية (عربي) - س/١/١٣/١ ، ٢٢ محرم ١٢٤٥هـ/
١٨٢٩م .

(١١٥) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٦١ عام ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م .

(١١٦) سجلات الادارة المحلية جزء اول - رقم ل/٢/٨/١ ١١ رجب
١٢٦١هـ/١٨٤٥م .

(١١٧) هيلين ريفلين : مرجع سابق ص ٢٥٢ .

- (١١٨) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٦٩ عام ١٢٦٢ هـ / ١٨٤٦ م .
- (١١٩) ديوان المعية (عربي) سجل ١/١٣/١ - ٢٢ محرم ١٢٤٥ هـ / ١٨٢٩ م .
- (١٢٠) نفسه .
- (١٢١) سجلات الادارة المحلية (عربي) ل/١/٨/٢ - ٩ محرم ١٢٦١ هـ / ١٨٤٥ م .
- (١٢٢) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٦٨ عام ١٢٦٢ هـ / ١٨٤٦ م .
- (١٢٣) نفسه سجل رقم ٦٦ سنة ١٢٦١ هـ / ١٨٤٥ م .
- (١٢٤) محكمة منوف مضبطة ١٢٦٨ هـ .
- (١٢٥) انظر ص ٨٣ من هذا الفصل .
- (١٢٦) انظر كلوت بك : المرجع السابق ج ٢ ص ٨٣٨ يقول : « اتجهت ارادة الوالى الى اصلاح فساد النقود بما يطرأ عليها من تغيير وذلك عن طريق اتخاذ القاعدة الاعشارية اساسا للنقود فضرب من المذهب قطعاً تعدل ١٠٠ قرش و ٢٠ قرشاً و ١٠ قروش و ٥ قروش . اما النقود الوارد ذكرها فى المتن فهى من النقود المقبولة فى مصر آنئذ وليست مضروبة فيها .
- (١٢٧) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ١٨ عام ١٢٤٢ هـ / ١٨٢٦ م .
- (١٢٨) نفسه . سجل رقم ١٦ عام ١٢٤٣ هـ / ١٨٢٧ م .
- (١٢٩) نفسه .
- (١٣٠) نفسه سجل رقم ٢٤ عام ١٢٤٤ هـ / ١٨٢٨ م .
- (١٣١) نفسه سجل رقم ٢٢ عام ١٢٤٤ هـ / ١٨٢٨ م .
- (١٣٢) نفسه سجل رقم ٦٩ عام ١٢٦٤ هـ / ١٨٤٨ م .
- (١٣٣) نفسه سجل رقم ٥٧ عام ١٢٥٥ هـ / ١٨٣٩ م .
- (١٣٤) سجلات محكمة منوف سنة ١٢٦٩ هـ . وثيقة بتاريخ ٧ رمضان ١٢٦٩ هـ .

الفصل الرابع

الأحوال الاجتماعية في الأقليم

يتميز إقليم النوفية في عصر محمد بن يأنه مجتمع متعلق بتسوده مجموعة من القيم الاجتماعية التقليدية المتولدة عن بيئة زراعية . لذا اصطبغت الحياة الاجتماعية فيه بالجمود وعدم التغيير . فعلى الرغم من إدخال نظام الاختكان الذي غير شكل الحياة الاقتصادية على خطواتها رأينا - وأجعل الدولة هي المسيطرة على الثروة الزراعية - فإنه من الملاحظ أن الحياة الاجتماعية في الأقليم لم تتغير على نفس المنطق ، وظلت القيم الاجتماعية السائدة ثابتة ، وسادت بالتالي علاقات اجتماعية على نفس الدرجة من الثبات . سوف نتناولها الآن بالتفصيل .

ميل الأغلبية إلى الابتعاد عن الحكام

ظل أغلبية الأهالي في الأقليم في واد والحكام في واد آخر ، على ضغينة العلاقات الاجتماعية ، فتدل وثائق الأقليم على أن الأهالي - وهم الأغلبية - كانوا يميلون إلى الابتعاد عن الحكام وعدم

الاختلاط بهم ، وأن هذا السلوك الاجتماعى لم يكن جديدا أو طارئا ، بل انهم اتقنوا ممارسته ، بسبب مظاهر الصلف والكبرياء التى احاط هؤلاء الحكام انفسهم بها من ناحية ، والتسلط والقهر الذى تعرضوا له على ايدى الحكام عبر السنين من ناحية أخرى . وقد نجم عن ذلك عزلة هؤلاء الحكام عن الاهالى ، وفى المقابل تكون لدى الاهالى الميل الى الابتعاد عنهم . ونشأ بذلك نوع من العلاقات الاجتماعية القائمة على القهر والظلم بسبب الممارسات القمعية التى مارسها هؤلاء الحكام . نذكر حادثين للتدليل على ذلك وكمثال على ما كان سائدا آنذاك فى الاقليم . ففى عام ١٨٢٩ قام الحاكم التركى عثمان افندى بممارسة ابشع الوان القهر والظلم ، الذى وصل الى حد قتل أحد الاهالى ويدعى ابراهيم الطويل من (ناحية ميت شهالة ، بسبب تأخره فى سداد اموال الحكومة ، حيث القاه على الأرض وانهاه عليه ضربا بالكرباج امام الحاضرين ، ثم حبسه فى سجن خاص . واعتدى عليه بالنبوت بوحشية حتى أصابه الخرس ومات بعد عدة أيام (١) .

أما المثال الثانى ، فهو دليل آخر على ما كان يمارسه الحكام الاتراك واتباعهم فى الاقليم من هذه الأساليب الوحشية ، اذ اعتدى عام ١٨٣٠ - أحد اتباع رستم افندى ناظر قسم مليج - وهو من عساكره فى الاقليم - على أحد الاهالى فى شبين الكوم وضربه على عينه ففقاها (٢) .

ويستنبط من الوثائق ان هذه الممارسات القمعية من جانب هؤلاء الحكام ضد الاغلبية كانت يعززها احكام قضائية منجازه ، ففى المثالين السابقين على الرغم من روايات الشهود التى تؤكد ما ارتكبه هؤلاء الحكام من الجرائم فان القضاء الشرعى لم ينصف الضحايا وبرأ الحكام (٢) . وذلك له دالتان : الاولى ، ان أساليب القهر والظلم الاجتماعى التى مارسها الحكام الاتراك كان يظاهاها

احكام قضائية منحازة • والثانية ، عجز الاهالى عن مواجهة هذه الأساليب وانتشار قيم الاستكانة والتخاذل فى الحياة الاجتماعية

وهكذا نرى ان ميل الاغلبية الى الابتعاد عن الحكام فى الاقليم آنذاك كان ناشئاً عن أمرين : الأول ، مظاهر الصلف والكبرياء التى احاط بالحكام الاتراك انفسهم بها • والثانى ، حوادث الظلم والاعتداءات المتكررة من هؤلاء الحكام ضد الاغلبية •

انتشار الخوف وسوء الظن

وواقع الأمر ، ان هذه العلاقات الاجتماعية بين الحكام الاتراك والاهالى التى تقوم على القهر والظلم الاجتماعى افرزت ظواهر اجتماعية اخرى بخلاف الميل الى الابتعاد عن هؤلاء الحكام ، منها ، انتشار الخوف وسوء الظن الدائم من الاغلبية نحو الاقلية الحاكمة • ولم يتورع هؤلاء الحكام الاتراك عن استخدام مشايخ القرى فى الاقليم فى تعميق هذه الظاهرة ، فلجأوا الى العنف كوسيلة للسيطرة على الاهالى • فتسجل وذائق المحاكم الشرعية فى الاقليم الأساليب التى استخدمها شيوخ القرى لارهاب الاهالى ، والتى منها الحبس والضرب والتنكيل • ففى عام ١٨٤٨ تعرض أحد اهالى (ناحية طنط الجزيرة) للحبس كرهينة فى دوار شيخ القرية ، ولما حاول الهرب طارده الخفراء فألقى بنفسه فى البحر ومات غرقاً(٤) •

وتحول أغلب شيوخ القرى فى الاقليم الى أدوات قهر وظلم ضد الفلاحين بتأثير من موقف الحكام الاتراك • ولم ينج هؤلاء الشيوخ انفسهم من العقاب الرادع ، اذا لم يمثلوا للتعليمات والأوامر الصادرة من هؤلاء اليهم ففى عام ١٨٤٨ انهار حاكم ابيار بالنبوت فى (مقر الحاكم التركى) بالناحية على شيخ القرية لأنه ت لكاً فى الحضور الى مقر الحاكم(٥) •

وبالرغم من ان شيوخ القرى كانوا يخضعون للعقاب مثل سائر
الفلاحين ، فقد لاحظنا ان ايداء هؤلاء الشيوخ للفلاحين كان اشد
وأُنكى ، اذ أنهم يعتبرون ذلك من مظاهر الولاء للحاكم ، لذلك وضع
الباشا ثقته فى كثير منهم ، واصدر فرماناته التى تحثهم على السير
فى نفس النهج ، ففى عام ١٨٣٤ تضمن فرمان الصادر الى عموم
شيوخ القرى فى الاقليم « ان ارادتنا اقتضت ان كامل المشايخ
يتعهدوا ببلادهم ويقوموا بوفاء ما يترتب عليهم بأوقاتها المعلومة ...
واضاف » وقد سمحت ارادتنا برفع نظار الاقاليم الحاصل منهم عدم
امتزاج مع مديريتهم - اى رفت الذين لا ينفذون الاوامر - واحلنا
نظاراتهم على عهدة عمد المشايخ الصادقين فى الخدمة ومستقيمين
الاطوار » (٦) .

وقد تبارى هؤلاء الشيوخ نظرا لذلك - فى خدمة مصالح
الباشا ، فلا بأس اذن ان ينزلوا بالاهالى كل صنوف الاضطهاد
والقهر فى سبيل مصالحهم الشخصية ، مما اشاع جوا من الخوف
والارهاب . فضلا عن ان هؤلاء الشيوخ دارت بينهم منازعات عديدة
من أجل الاستئثار بمنصب شيخ القرية بما أسهم فى تعميق العداء
والخوف المتبادل بين انصار وخصوم شيخ القرية ، وتسجل الوثائق
الكثير من التفاصيل حول هذه المنازعات واستخدام كافة الوسائل
للاستئثار بمنصب شيخ القرية نذكر مثالين على ذلك : الأول ، عام
١٨٤٨ حين تبادل افراد عائلات عبد المتعال وابراهيم اطلاق
الرصاص فى ناحية اصطبارى بسبب النزاع حول منصب شيخ
القرية (٧) .

والمثال الثانى ، عام ١٨٤٥ فى قرية الراهب واستمرار
النزاع المزمع بين عائلات داود وبدر وجعفر وناصف ، وانقسام
الاهالى نحوه الى فريقين بين مؤيد ومعاد لشيخ القرية ، فقد ذكر
الفريقان امام قاضى الاقليم « بأنهم تعهدوا على ان يصفوا قلوبهم

من الغيظ الذى كان بينهم ، وان يلتزموا بأنهم يمشون مع بعضهم بالاستقامة ، واذا تعدى احدهم على الآخر أو خرج على الشروط المتفق عليها يتعرض للجزاء المنصوص عليه» (٨) .

وقد ترتب على استمرار الشعور بالخوف وسوء الظن فى القرى آنئذ ، تعدد جرائم القتل والسرقة وغيرها ، بحيث أصبحت ظاهرة فى الحياة الاجتماعية فى الاقليم ، وتسجل وثائق المحاكم الشرعية امثلة كثيرة عليها ، نذكر منها : تعرض شيخ قرية النعناعية للمقتل عام ١٨٣٥ بيد نفر من الفلاحين واعترافهم بالجريمة وانهم لجأوا لذلك بعد ان تعرضوا على يديه لاشد ألوان العقاب قسوة ، وأمر الحاكم التركى بصلبهم (٩) .

وقيام نفر آخر عام ١٨٤٧ فى قرية لبيشه بسرقة محتويات منزل شيخ القرية (١٠) .

وهكذا نرى ان قرى الاقليم قد شهدت جرائم قتل وشجار عديدة مما يدل على وجود قدر كبير من التفسخ فى العلاقات الاجتماعية .

الحزازات والانقسامات فى القرى

كان مشايخ القرى ، على نحو ما اشرنا يمثلون أعلى سلطة ادارية فى قراهم داخل الاقليم ، وهم فى العادة ينعتون باعيان البلاد واكابرها (١١) . والفارق بينهم وبين الحكام الاتراك انهم اكثر اختلاطا بالاهالى ، فجمعوا بين تميزهم بالمكانة الاجتماعية المرموقة والاحتكاك بالاهالى من قريب والتعرف على أدق تفاصيل حياتهم الاجتماعية ، فكانوا تعبيراً عن التمايز الطبقي الواضح فى بناء القرى الاجتماعى فى الاقليم .

والحق ان هذا التمايز الطبقي الذى كان قائماً فى قرى الاقليم

هو الذى اثار وخلق جو الحزازات والانقسامات داخل هذه القرى ، فأصبح منصب شيخ القرية والنزاع حوله كما رأينا من قبل مصدرا للشجار بين أكبر عائلتين فى كل قرية ، خصوصا وأن الحكام الاتراك تلاعبوا به - أى بهذا المنصب - وجعلوه عرضة فى المزاد لمن يدفع رشاوى أكثر (١٢) . صحيح ان هذا المنصب كان يستقر فى أكبر العائلات لفترة طويلة غير أنه كان هناك باستمرار عائلة تليها فى المكانة فى انتظار الانقضاخ على منافستها والحصول منها على هذا المنصب . ولاشك ان ذلك خلق الكثير من البغضاء والاحن فى النفوس ، وربما كان سببا فى ظهور عادة الثأر فى القرى .

وفى العادة تنحاز العائلات الصغيرة أو تعطى ولاءها لهذه العائلة أو تلك من العائلات المتنافسة على ادارة القرية تبعا لعلاقات القربى وصلات النسب أو بتأثير من المصالح ، وتدلنا (وثائق الادارة المحلية فى الاقليم) على ذلك بالتفصيل ، فتذكر عام ١٨٤٤ « ان ناحية الراهب تنقسم الى فريقين ، وانه بينهما عداوة ونفسانية، اى ثأر وخصومة » (١٣) . وفى التقرير الذى ارسله حاكم الاقليم الى رئيس ديوان الحقانية فى العاصمة عام ١٨٤٤ جاء ، « ان كل فريق منهما منحاز لعائلته ويلجأ للكيد والدس للآخر » (١٤) .

ولاشك ان ذلك خلق جوا من التفكك داخل قرى الاقليم ، واصبحت الشائعات من الأمور اليومية المعتادة ، وقد ساعد عليها انتشار الجهل ، وتسجل وثائق المحاكم الشرعية أنثى العديد من الشكاوى الكيدية التى تعكس هذا الجو (١٥) . وتتنوع هذه الشائعات وتكون سببا فى تعميق جو الانقسامات وتكريس الحزازات، فتشير وثائق الادارة عام ١٨٤٤ الى ان فريقا من اهالى قرية مليج - على سبيل المثال - رفع شكاوى عن هروب انفار من الجهادية وان شيخ القرية يأويهم فى مقابل حصوله على رشوة ، وان هذه شكاوى

كيدية تبين خطأها ، وان الهدف منها خلع شيخ القرية من منصبه وحلول آخر بدلا منه(١٦) .

والجدير بالذكر ان الاغلبية التي يحظى شيخ القرية بتأييدها كانت لاتردد في الانتقال الى تأييد شيخ آخر اذا نجح في الاستحواذ على منصب شيخ القرية ، بسبب النفوذ الكبير الذي كان يتمتع به الشيوخ آنئذ والذي استخدموه ضد الفلاحين بشكل اساسى(١٧) .

ومن العناصر الأخرى التي كانت موجودة في قرى الاقليم في عصر محمد على وكانت وراء تكريس جو الانقسام البدو ، فقد لوحظ ان اعدادا كبيرة نسبيا منهم استوطنت الاقليم وهي من العناصر التي كانت تنتقل بشكل منتظم بين وادى النيل والواحات والتي بدأت في نفس الوقت تكتسب مهارات زراعية وتستأجر الاراضى من الفلاحين او تملكها . وهم ينتمون الى عدة قبائل هي الجوابيص ، وأولاد على والهنادى والحويطات والقذاذفة . وهم أيضا يطلق عليهم تعبير عرب أو عربان ويتميزون بخصال عديدة عن الفلاحين(١٨) . فقد حافظوا على استقلالهم ولم يندمجوا - على الصعيد الاجتماعى - بالفلاحين

وكان هؤلاء البدو كثيرى الاحتكاك بالفلاحين في قرى الاقليم مما عمق جو الحزازات والانقسامات بها ، وتحفل سجلات المحاكم الشرعية باحداث عديدة عن المصادمات التي كانت تقع بين الطرفين، ان كان هؤلاء البدو يشعرون بانهم اقلية ، وان احتكاكهم بالفلاحين يؤدى الى ذوبانهم وطمس خصائصهم الاجتماعية . فبالرغم من وجودهم داخل هذه القرى لايبدون ولاء الا لشيخ القبيلة . فعربان الجوابيص على سبيل المثال ، البالغ عددهم ٢٤٧ نفرا في مناطق طملاى وجزى واشمون وابو المشط وسبك وشوشاى عام ١٨٤٧ يتشبثون بولائهم لشيخ القبيلة على الكيلانى الحصايلى وشيىوب(١٩)

اي انهم رغم اختلاطهم بالفلاحين ظلوا على ولائهم التقليدي لمشايخ البدو ، ولكنهم كانوا عاجزين عن مناوأة الحكومة فقبلوا بها . لذا لجأوا الى حل نزاعهم مع الفلاحين فى المحاكم الشرعية فى الاقليم كما ذكرنا .

ولاشك ان قبول هؤلاء البدو بالسلطة الحكومية وبداية تكيفهم التدريجى لم يكن يعنى ذوبانهم فى الاغلبية ، لذا ظلوا سببا فى اشاعة جو الحزازات ، فكانت علاقاتهم بالفلاحين يغلب عليهما التوتر ، فهم يفتخرون بسلامة اصولهم وصراحة انسابهم ويحرصون على تأكيد هذه المزايا ويتجنبون مصاهرة اهل القرى فى الاقليم (٢٠) .

وهناك امثلة عديدة على كثرة احتكاكهم بالفلاحين فى قرى الاقليم مما ادى الى وقوع حوادث شجار وجرائم قتل وغيرها . ففي عام ١٨٤٢ عثر فى قرية الشرفا على اثنين قتلى من عربان قبيلة الهنادى بيد الفلاحين (٢١) وفى عام ١٨٢٩ تعرض عربان من قبائل اولاد على للسرقة بواسطة عصابات من اللصوص والقتلة (٢٢) . وفى عام ١٨٣٨ ادعى شيخ العرب ، الحنفى وافى ، من عربان اولاد على ان احد اهل قرية كمشيش سرق جملا من ابله (٢٣) . وفى ناحية الراهب عثر عام ١٨٤٤ على احد هؤلاء البدو مقتولا (٢٤) .

والجدير بالذكر ان تملك البدو المستوطنين للاراضى الزراعية ادى الى تعميق عوامل الانقسام بينهم وبين الفلاحين فى قرى الاقليم بدل ان يؤدى الى ادماجهم بهم ، فقد لوحظ انهم تمكنوا من تملك جزء كبير من الارض التى كانت تستقر فيها القبيلة او اراض زراعية فى مناطق اخرى . واصبح بعض شيوخ هذه القبائل من كبار الملاك (٢٥) .

وعلى حين تعددت حوادث التفرش بين الفلاحين والبدو فى

الاقليم ، لم تبد الحكومة بادرة للتخلى عن موقفها القائم على ضرورة توطيد هؤلاء البدو واستعمالهم كدرع لمنع العرب المغيرين من القيام بغاراتهم على الوادى من الصحراء والوصول بهؤلاء البدو المستوطنين الى نفس ظروف الفلاحين من أجل اخضاعهم لنفس الطريقة التى يعامل بها الفلاحين ، مما أدى فى النهاية الى استمرار هذه الحوادث وتعميق الحزازات بين الطرفين ، واكتفت الحكومة بتوقيع العقوبات على الذين يخرجون على سياستها ، واعتبرت كل مايتعارض معها من الأمور التى تستوجب العقاب ، يقول تقرير مدير الاقليم رستم بك الى الحكومة فى عام ١٨٢٩ فى هذا الشأن : « ان السعى لايجاد الفرقة بين الفريقين - اى البدو والفلاحين - يعد من الافعال المغايرة ، والتى تجعل من يقوم بذلك عرضة للسجن والارسال الى فيزاوغلى » (٢٦) .

وهذا يدلنا على استمرار الهوة واسعة بين الفلاحين والبدو المستوطنين فى قرى الاقليم وتشبث البدو بمعاملتهم الخشنة مع الفلاحين واعتبارهم لانفسهم انهم يحتلون درجة اجتماعية اعلى منهم ، فعلى الرغم من ان هؤلاء البدو اقاموا منازل فى قرى الاقليم ، فقد كانت تصرفاتهم تدل على استعدادهم لأن يتركوها على حياة البداوة اذا ما تهدد شعورهم بالتميز على الفلاحين اى شئ . وبذلك تكرر جو الانقسام بين الطرفين .

وكان النازحون من الصعيد الى الوجه البحرى يمثلون عنصرا آخر من العناصر التى استوطنت اقليم المنوفية فى عصر محمد على ، وهم قليلو العدد - كما يتضح من وثائق الاقليم ، ولكنهم حريصون على الاحتفاظ بأرومتهم كما يميزهم اختلاف ازيائهم الخاصة ولهجتهم عن ابناء الاقليم ، وهم بخلاف البدو لم ينعزلوا عن الفلاحين واختلطوا بهم ، ولم يمنعهم تميزهم عن التزاوج والمصاهرة مع الفلاحين ، وقد عملوا بالعديد من الاعمال فى الاقليم ، خصوصا

أعمال قيادة المراكب فى النيل التى كانت لهم بها دراية وخبرة واسعة ، وتسجل وثائق الاقليم اسماء العديد منهم • بوصفهم « ريسا البحر » والنواحى التى نزحوا منها ، احتفال الرئيس عبد الفضيل جاد الرب من تل العمارنه والرئيس حسن الاسوانلى ، والرئيس على دياب من الشيخ عباده بالوجه القبلى ، والرئيس اسماعيل الهوارى من اهالى الاشراف بالوجه قبلى (٢٧) •

ومن الاعمال الاخرى التى عمل بها هؤلاء فى الاقليم بيع الاقمشة والتى كانت لهم معاملات تجارية ومالية من الاهالى ، فهم ينتقلون فى القرى حاملين على ظهورهم كميات الاقمشة (٢٨) • ويختلطون بالاهالى فينشأ من ذلك نزاعات حول تسديد المبالغ المتأخرة لدى الفلاحين ، فكانوا يسجلون حقوقهم المالية فى سجلات المحكمة الشرعية ليضمنوا استردادها • وفى عام ١٨٣١ على سبيل المثال اشهد جعفر الوراقى من اهالى شبين الكوم « انه مدين للشيخ على خفاجى - الصعيدى - بمبلغ قدره ٢٠٠ ريال قيمة اقمشة (٢٩) •

وتسجل وثائق المحاكم الشرعية فى الاقليم العديد من حوادث الاعتداء والمنازعات التى كانت تقع بين الفلاحين والصعايدة نذكر منها اعتداء عدد من الفلاحين بالنبابيت عام ١٨٤٤ فى قرية ساحل الجوابر على بائعى البلاليص الصعايدة المستوطنين فى منازل على شاطئ بحر دراجيل (٣٠) • وفى عام ١٨٤٥ تبادل الفريقان (الفلاحون والصعايدة) ، فى قرية البتانون الضرب بالاسلحة والعصى (٣١) •

ويلاحظ ان هؤلاء النازحون من الوجه القبلى الى الاقليم اقاموا فى مناطق على اطراف القرى ، وكانوا لا يابهون لأوامر شيوخها الذين استفزتهم تصرفاتهم ، وجعلتهم يتحرشون بهم ، فقد

كان يرد على السنة هؤلاء الصعايدة ان اعتداءات الفلاحين عليهم تتم بتحريض من شيوخ القرى ، وان الهدف منها الاستيلاء على الأموال والامتعة التي يحققونها من العمل فى التجارة (٢٢) .

وبخلاف البدو والصعايدة الذين استوطنوا فى الاقليم ، فانه مما يلاحظ ان الاقلية القبطية كانت علاقتها بالفلاحين هادئة للغاية (٢٣) . فلم تأخذ هذه العلاقة طابع الحزازات ولم نجد ما يدل على الانقسام مع الاغلبية ، بالرغم من اختلاف العقائد مما يدلنا أيضا على الروابط العميقة التي كانت تملئها الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتشابهة من ناحية وسياسة محمد على التي كانت تهدف الى تعميق التسامح الدينى من ناحية أخرى (٢٤) .

ولم يتضح من سياسة الحكومة اى تفريق بين العنصرين فى المعاملات على اساس الدين بالرغم من ان الاقباط كانوا اقلية فى الاقليم ، طبقا لما يشير اليه تعداد النفوس ، ففي منوف اكثر مدن الاقليم كثافة لايزيد عدد الاقباط عن ٧٨ فردا وفى اشمون ١٨٣ فردا . ولم تجد الاغلبية غضاظة فى تولى هؤلاء المناصب المالية الهامة طالما تتوفر فيهم الكفاءة والامانة ، فقد لوحظ على سبيل المثال ان عمد ومشايخ عديد من قرى ونواحي الاقليم يكونون قدرا كبيرا من الثقة لطائفة الصيارفة الاقباط ويذكونهم عند الباشا ، فتدل وثائق المحاكم الشرعية عام ١٨٤٥ على قبول هؤلاء العمدة والمشايخ التجديد السنوى من اجل ضمان ٩٠٪ من الصيارفة الاقباط لكى يتولوا وظائف جباية الاموال ، فقد ضمن على سبيل المثال سالم عثمان عمدة سلمون قبلى ، رفائيل جرجس من منية طوخ ليكون صرافا لناحية الواط ، وضمن ابراهيم سالم ماضى شيخ ميت ابو الكوم ميخائيل منقريوس من منية طوخ ليكون صرافا لناحية صفت جدام ، وضمن محمد جمعه شيخ زرقان بقطاس منصور ليكون صرافا لناحية كفر ربيع ، وضمن البهنساوى صقر كل من بقطر سليمان من ناحية

هيت ليكون صرافا لناحية كفر فيشا الكبرى ، وعبد رب المسيح من
شنشور ليكون صرافا لناحية بجيرم وبراشيم وكفر مجاهد (٢٥) .

وتسجل وثائق الاقليم ان هؤلاء العمدة والمشايخ منحوا ثقتهم
التامة لهؤلاء الصيارفة الاقباط وكان اغلبهم من قرية منية طوخ ،
لما جرت العادة ان يتركوا لهم اختتامهم لاستعمالها عند الحاجة
اليها (٢٦) . ولم يثبت أية خيانة من جانب هؤلاء الصيارفة لهذه
الامانة (٢٧) .

والجدير بالذكر ان الوثائق تعكس جو الاستقرار بين الطرفين
وان ثقة عمدة وشيوخ الاقليم في هؤلاء الصيارفة الاقباط لم تملية
الثقة فيهم فحسب ، ولكن تحت عليه علاقات تاريخية واجتماعية
وظيدة وامتزاج واضح بين العنصرين ووجود مصالح متبادلة
بينهما ، فلم تسجل هذه الوثائق اى مظالم أو شكاوى من الاقباط
ضد الاكثرية ، والحالة الوحيدة التى عثرنا عليها عام ١٨٤٥ فى
ناحية جريس حين اراد نصارى الناحية ان ينصبوا شيخا منهم عليهم
وذهب البعض منهم الى ترك اراضيهم دون زراعة ومنازلهم دون
ماوى ، وفروا الى اقاربهم فى نواح اخرى ، من اجل هذا الغرض
فامر حاكم الاقليم « بأن يجعل لهم بلدا مخصوصا ، وطلب اليهم ان
يعودوا اليها لأجل عمارها وزراعة اطيانها وأداء المظلوب
منهم » (٢٨) .

ولم تر الحكومة بأسا ان تستجيب لطلبات مماثلة للاقباط فيما
بعد ، طالما ان الهدف هو عمار البلاد وزراعة اطيانها ، فتدل الوثائق
على قبولها باقامة قرى صغيرة كان يطلق عليها « منشسية » أو
« حصة » تكون ملحقة عادة بقرية اخرى أو مدينة أغلبيتها من الاقباط
مثل « منشية جريس » و « منشية شنوان » (وبها ١٥٦ فردا جميعهم
من الاقباط) ، وحصة ميت خاقان (وبها ٤٧٢ فردا جميعهم من

الاقباط) ، وحصّة البتانون) وبها ٧٩٢ اقباط ، و ١٧٢ مسلمون) ،
حصّة شبين (وبها ٤٤٨ اقباط ، ١٠٨ مسلمون (٣٩) .

لذلك ازدهرت احوال الاقباط الاقتصادية والعمرانية في اقليم
المنوفية في ظل سياسة محمد علي ، وتملكوا الاطيان الواسعة في
انحاء عديدة ، وهناك امثلة على ذلك ، نذكر منها تملك المعلم رفائيل
غبريال عام ١٨٤٤ لمئات الأفدنة وجنيّة كبيرة في زمام شبين الكوم ،
كانت تدر عليه عائدا كبيرا ، وكان يستأجرها منه عبد المنعم أبو الغار
كما كان له منزل كبير يضم العديد من الرقيق (٤٠) .

والى جانب تملك الاطيان ، اشتغل الاقباط بمهن أخرى مختلفة
مثل النجارة وتربية النحل والوظائف الحكومية الاشرافية ، فطائفة
النحالة في عام ١٨٣٠ في نواح عديدة من الاقليم كانوا منهم ، نذكر
منهم اسماء مشهورة امثال المعلم حبيب حنا وحنا قادرس من ناحية
مليج ، والمعلم داود ابراهيم وعطا الله سلامة و ابراهيم مسعود
وحبشي الخياط وحنا مطر وعبد السيد الخرباوي من ناحية البتانون ،
ويوسف نصر وسليمان جرجس من ناحية ميت خاقان وغيرهم (٤١) .

وتولى بعضهم وظيفة الملتزم في بعض نواحي الاقليم ، امثال
المعلم اسعد بغدادى ملتزم ناحية سبك الأحد ، والمعلم رفائيل غبريال
ملتزم حصّة شبين وغيرهم (٤٢) . على حين اشتغل كثيرون منهم
في وظائف حكومة اشرافية في مجال الصناعات المحلية في الاقليم
خصوصا صناعة الغزل فكان عدد كبير منهم يعمل في وظيفة مباشر
للقزازين (٤٣) .

ولاشك ان هذا المناخ من التأخى وتكافؤ الفرص بين الاقلية
القبطية والاغلبية قد ادى في كثير من الاحيان الى التغلب على بعض
المشاكل التي كانت تعترض علاقتهما ، وهى في معظمها من المشاكل

التي تنشأ في العادة من الاختلاط وتقوم على أساس منه وليس
الباعث عليها أسباب دينية ، اذ كانت تحدث بعض المشاكل الاجتماعية
مثل الاغتصاب أو السرقة ، ولكن سرعان ما يتم القضاء عليها (٤٤) .

وقد سمح هذا الجو من العلاقات الاجتماعية بين العنصرين في
الاقليم الى انكاء روح المودة والقضاء على اى بواعث للانقسام
والتوتر ، ولوحظ ان بعض المناطق التي كانت توجد بها اعداد كبيرة
من الاقباط اننذ مثل حصّة البتانون وميت خاقان وغيرهما شهدت
دخول نفر منهم في الاسلام ، ففي عام ١٨٢٧ طلبت حانوته بنت
جرجس يوسف من نصارى البتانون الدخول في الاسلام (٤٥) .
وآخرون من نصارى الوجه القبلى النازحين من اسيوط وغيرها
امثال غبريال ميخائيل ويعقوب موسى (٤٦) .

وهكذا نرى ان الحزازات والانقسامات التي كانت سائدة في
الاقليم في عصر محمد على كانت تغذيها اسباب طبقية ونزعات
ضيقة ، وتعمقها سياسة الحكومة في احيان اخرى ، ولكن لم يكن
وراءها اى اسباب تقوم على التعصب العنصرى .

ثورات الفلاحين :

كان الاقليم في عصر محمد على يموج بالاضطراب والقلق ،
بعد ان هبطت على الفلاحين سياسة الحكومة في الضرائب والتجنيد
والسخرة ، التي عارضوها ولكن في صمت وسلبية ، وكان تعبيرهم
عن ذلك يظهر في بعض الاحايين ويدل على تحمل مئات من سنوات
القمع والكبت والمعاناة ، ففي عام ١٨٢٣ مثلاً انفجر هذا الكبت حين
اعلن الفلاحون في الاقليم الثورة ضد التجنيد والضرائب الباهظة ،
ولكن سرعان ما اخمدت الثورة وعوقب المتاثرون عقاباً شديداً (٤٧) .

ويبدو واضحا من خلال قراءة وثائق الادارة المحلية للاقليم ووثائق المحاكم الشرعية حقيقة هامة هي ، ان المستويات الطويلة التي تعرض فيها الفلاحون لانواع عديدة من القهر والبطش على يد الحكام الاتراك ومشايخ القرى قد اكسبتهم صفات خاصة في التعبير عن المقاومة والثورة ، هي بالتأكيد عكس ما يحلو للبعض ان يصورها على انها خضوع أو استسلام (٤٨) . ان يمكننا ان نطلق عليها انها ادراك بأن الواقع لن يستمر طويلا ، وهي خاصية استقرت بسبب مئات السنين من الظلم والطغيان ، واصبحت جزءا من طبيعته ولكنها على نحو ما سيدلنا الواقع ليست خضوعا أو استسلاما . وفيما يلي نورد حادثين يدلان على ان للفلاحين وسائل خاصة للتمرد والثورة :

١ - التهرب من سداد الضرائب وأعمال السخرة :

يتضح من وثائق الاقليم ان الفلاحين كانوا يعبرون في اغلب الاحيان عن سخطهم بغير تمرد او عصيان . وذلك عن طريق اتخاذ مواقف سلبية من الحكومة ، فلم تسجل هذه الوثائق ما يفيد سداد الفلاحين مثلا للضرائب المقررة على اراضيهم طواعية ، بل كانت تؤخذ منهم بالقوة (٤٩) . ان انهم يدركون ان هذه الضرائب تلبي طموحات الحكام الى الثراء ، لذلك كانوا يفضلون الهرب من قراهم على ان يدفعوا الضرائب المقررة (٥٠) .

وعلى حين تسجل الوثائق قدرا غير قليل من الحوادث حول تهرب الفلاحين في الاقليم من دفع التقاسيط والتحصيلات ، اى مجموع الضرائب المقررة ، فان قانون الفلاحة الصادر في عام ١٨٣٠ كان يحتوى على عقوبات بدنية قاسية تصل الى حد الصلب ضد هؤلاء. في حالة عدم امتثالهم للأوامر ولا يستثنى من هذه العقوبات أحدا . فيتعرض لها مشايخ القرى كما يتعرض لها صغار

الفلاحين • وكانت العقوبات إما فردية أو جماعية ومتنوعة بين السجن والنفي والصلب وتبعاً لنوع الخطأ ، ففي حالة التحريض يرسل مرتكب الخطأ للعمل في السخرة الشاقة لمدة خمس سنوات ، والذين يعارضون يجلدون بالسياط نحو ٤٠٠ جلده ، وای صورة من صور التضامن تهدف الى التمرد عقوبتها الارسال الى التجنيد الاجبارى اذا كان شاباً أو العمل فى الأشغال الشاقة فى ميناء الاسكندرية لمدة ثلاث سنوات اذا كان كهلاً (٥١) •

وتتناول وثائق الادارة المحلية فى الاقليم تفاصيل كثيرة عن حوادث الخروج على الأوامر من جانب الفلاحين فى القرى ، نذكر منها على سبيل المثال هروب بدر أحد الفلاحين من ناحية ميت القصرى عام ١٨٣٣ من التجنيد ، وتكوينه عصاية من اللصوص وقطاع الطرق تسطو على شئون الحكومة ومنازل القرى ، فأصدر الوالى أوامره « بصلبه جزاء له وعبرة لغيره ، حتى لا يتجاسر احد على هذه الافعال المغايرة للقيحة » (٥٢) • كذلك مماثلة بعض الفلاحين فى سداد المتأخرات المتبقية عليهم عام ١٨٤٥ فى نواحى محلة مرحوم وبرما وابيار (٥٣) •

والواقع ان الفلاحين فى الاقليم اصابتهم حالة من عدم الاكتراث بأوامر الحكومة بالرغم من التهديدات والوان العقاب القاسية التى تعرضوا لها ، وتزايدت باستمرار حالات الهروب ، وفشلت الحكومة المركزية فى العاصمة فى وضع حد لهذه الحالة ، وفتح الباب واسداً لمزيد من عدم الاستقرار والتفكك ، وهو ما يثير الدهشة حقاً ويتعارض مع الفكرة التى تقول ان الفلاحين فى الاقليم يميلون الى الاستكانة والخضوع وعدم التمرد •

٢ - اندلاع الثورة الكبرى فى ايار عام ١٨٤٤ :

تجمعت كل عوامل التمرد والثورة فى احدى قرى الاقليم ،

وهي ابيار في واخر الثلاثينات فقد تزعم عمدة الفرستق - من اعمال ناحية ابيار - حسب الله الديهي مئات الفلاحين حوله من النواحي المجاورة واخذ يقاوم الحاكم لتركى (٥٤) . فحرض الاهالى على حمل الأسلحة والنبايت والامتناع عن دفع الضرائب والقضاء على الظلم . واتخذ له مكمنا للمقاومة ، وهاجم شون الحكومة واستولى على ما بها من غلال عدة مرات ، كما هاجم كل الذين ينصاعون لأوامر الحكومة واستولى على اشيائهم ، واعترض مراكب الحكومة المحملة بالغلال اثناء الليل ، كما استولى على ثمار حدائق الحاكم التركى (٥٥) .

وقد نجح هذا الزعيم في تكتيل الفلاحين حوله مستغلا عوامل السخط على الحكومة ، وذلك باعتراف مدير الاقليم ذاته الذى ذكر فى تقرير الى رئيس الحقانية « ان قصد حسب الله الديهي تعطيل الاهالى فى دفع اموال الميرى والمطالب الميرية » ، ولأول مرة يحدث اعتداء على احد الحكام الاتراك فى الاقليم ، اذ حين اعترضه مصطفى اغا لاط (قائمقام الناحية) قام بضربه ضربا شديدا ومنعه من تحصيل الاموال ، ولم تفلح المحاولات المتكررة فى القبض عليه بفضل التأييد الذى كان يحظى به بين صفوف الفلاحين وتزايد عدد أتباعه باستمرار ، الذين كانوا يوفرّون له سبل التخفى فى الأقاليم المجاورة فى الغربية والبحيرة .

وفى عام ١٨٣٨ تصدى مرة أخرى للحاكم التركى ايلياس اغا ارناؤوط (قائمقام ناحية ابيار) ، وتمكن من اطلاق سراح أنصار السخرة الذين جمعتهم الحكومة لتقوية الجسور . وفى عام ١٨٣٩ تصدى لوكيل قسم ابيار محمد افندى كرد ونجح فى اطلاق سراح اخيه الذى كان قد اخذه الحاكم التركى رهينه ، واخذ يردد كما ورد فى تقرير الادارة المحلية القول : « بأنه ابوزيد الهلالى . وأنه لن يصير تحصيالت ولا تأدية سطلويات طالما هو موجود » ! (٥٦) .

ورغم هذه التصرفات فقد لوحظ ان الحكومة لفترة طويلة عاجزة عن القبض عليه ، وان الأهالى يحتشدون وراءه . وبالتالى كانت تجد صعوبات فى تحصيل الضرائب فى الناحية فبلغت المتأخرات ٢٧٠ كيسا (الكيس ٥٠٠ قرش) ، مما جعل الحكومة تكثف جهودها لتفريق اتباعه ومحاولة القبض عليه ومطاردته ، وتمكنت بالفعل بعد عدة سنوات من القبض عليه فى عام ١٨٤٤ ، وسارعت الى شنقه بعد ان وجهت اليه اتهامات السرقة والقتل وقطع الطريق واشاعة الفساد بين الناس (٥٧) .

ولاشك ان نجاح « ثورة الديهي » فى ابيار لعدة سنوات يدل على اتساع نطاقها ، وتأييد القرى المجاورة لها ، كما يدل على انتشار روح الشغب بين الفلاحين فى القرى عكس ما يتردد من القول بأن روح الاستسلام والخضوع كانت هى السائدة ، ولا نعننى بقولنا هذا أن الفلاحين كانوا فى حالة ثورة دائمة ضد الحكومة ولكن نعننى انهم يثورون حين يفيض بهم الكيل ، اذ الظروف المتغيرة التى يتعرضون لها من شأنها وحدها ان تحدث تغييرا فى اتجاهاتهم وسلوكهم . وهذا يفسر لنا من ناحية أخرى أعمال الكراهية والانتقام التى تتجلى حين يدب بينهم النزاع على أعمال الرى بين قرية وأخرى اذ تنتهى عادة بوقوع قتلى من الجانبين ، أو حين تحدث ألوان من الشجار بين النسوة فى حوارى القرى اذ تنقل وثائق المحاكم الشرعية احداثا كثيرة تثبت عكس ما هو شائع من ان الفلاحين قوم خاملون (٥٨) .

تدهور الحياة الاجتماعية :

اصاب الحياة الاجتماعية فى الاقليم فى عصر محمد على التدهور بسبب سوء الحالة الاقتصادية ، اذ تسجل وثائق الاقليم « سجلات الادارة والمحاكم الشرعية » ، العديد من حوادث السرقة

وجرائم الاغتصاب والقتل ، وصور العلاقات الاجتماعية المنهارة بين العائلات وغيرها . ويهمننا ان نتناول ذلك بالتفصيل على النحو التالي :

١ - انتشار حوادث السرقة والسلب والنهب :

كانت حوادث السلب والنهب والسطو المسلح وسرقة الأموال والأشياء من الأمور المعتادة في الاقليم ، فكانت توجد عصابات تقوم بارتكاب هذه الحوادث لدرجة تهدد الأمن بين السكان . وأصبحت ظاهرة معروفة لدى الحكومة ، التي اصدرت لائحة في عام ١٨٣١ للقضاء على هذه الظاهرة . كما اصدرت الأوامر الى حكام الاقاليم للتصدي لهذه الحوادث ، وجاء في اللائحة الصادرة عام ١٨٣١ : « ان زيادة حصول ذلك - مواد حرامية كثيرة - يرجع الى عدم التفات ودقة المأمورين ، مع انه قبل الآن حصل ذلك نادرا ، وان وقوع هذه المواد غير موافقة لارادتنا ومن مايوجب الخل الى حسن انتظام الاقاليم المصرية » ، وازايفت « فلأجل منع هذه المواد المغايرة اقتضت ارادتنا اصدار أوامر عمومية لكافة المأمورين بصورة واحدة ، بأن تبادروا بالبحث والتفتيش عن الانفار الحرامية الذين يوجدون بمأمورييتكم ، والذي تجدون انه حرامى ومشهور له انه حرامى تعرضوه لنا ، واذا كان مستجد فى السرقة تجروا تأديبه وتوبوه ، واذا لم يرجع تعرضوه علينا » (٥٩) .

والواقع ان تفشى حوادث السرقة والسلب والنهب فى اقليم المنوفية آنئذ كان انعكاسا طبيعيا لحالة البؤس العام الناتج عن نظام الاحتكار والضرائب الباهظة المفروضة على الاهالى ، وعمليات النهب التى كان يمارسها رجال الادارة الاتراك ومشايخ القرى ، التى كانت تدفع الاهالى للهرب من القرى وتحول البعض منهم الى لصوص يقومون بارتكاب حوادث السرقة وتكوين عصابات لهذا

الفرض . فتدل وثائق الادارة على مدى الاعباء والضغط المالية التى يتعرض لها الاهالى ، والتى تدفعهم الى ارتكاب هذه الحوادث ففى فرمان الصادر عام ١٨٣٣ الى حكام اقليم المنوفية جاء « انه يحتاج الأمر ان تسمعوا الكلام وتطيعوا الأحكام وتقوموا بوفاء الاموال الاميرية وكامل المطلوبات اللزومية وزراعة كامل الاراضى . . وقد أمرنا أنه اذا حصل خيانة فى تأدية ما هو واجب من فرائض العبودية ، ان يجرى تأديب الفلاحين حكم قانونامه » (٦٠) .

وبالرغم من ذلك توالى فى الاقليم حوادث السرقة والنهب ، واخذ الفلاحون فى استغلال كل فرصة لارتكاب هذه الحوادث لدرجة ان هذه المصفاة أصبحت شبه أصيلة فى طبائعهم . ولانجد تبريرا لذلك الا احساسهم بالقهر والاضطهاد والطغيان وحالة الفقر المدقع التى كانوا يعانون منها ، فى نفس الوقت الذى لجأت فيه الادارة الى انزال كل صنوف الايذاء بهم ، فيذكر تقرير (وكيل قسم سمادون) الى حاكم الاقليم عام ١٨٤٤ على سبيل المثال : « ان بعض الانفار المتهمين فى سرقة اشياء بسجن المديرية والذين جرى تأديبهم بالكرباج مرة بعد اخرى حتى تناثر لحم ارجلهم لم يقرؤا عن شيء . وان احدهم وهو خفير جرى وقوفه على قدميه ٤٨ ساعة وتورمت قدماه ، ولم يقر أيضا على شيء » (٦١) .

ولانبالغ اذا قلنا ان تعدد حوادث السرقة فى الاقليم انئذ كان يمثل احدى صور الاحتجاج على الاضطهاد والطغيان الذى يتعرض لها الفلاحون ، فتأصل طبيعة السرقة فيهم لايمثل فسادا اخلاقيا بقدر مايمثل خداعا للحكومة التى تخدعهم ، فطالما ابتزتهم ولم تترك لهم فرصة للكسب الشخصى . لذا وجدنا وثائق الادارة تؤكد فى مناسبات عديدة ان اولئك الذين قروا تحت وطأة الضرائب او التجنيد او السخرة سرعان ماتحولوا الى لصوص وقطاع طرق وكونوا

عصابات مسلحة فى نواح عديدة اخرى غير التى فروا منها ، قد نجحوا فى الاعتداء على السلطات الحكومية وقاموا بسرقة شئون الحكومة ، وفى الخطاب الوارد من ديوان الوالى عام ١٨٢٩ الى ديوان الاقليم « ان عصابة اللصوص من اقليم المنوفية التى تم ضبط بعض افرادها ، اثناء مولد السيد البدوى ، وتولت السلطات ترحيلهم الى ليمان الاسكندرية ، تمكنوا بفضل مساعدة أعوانهم من الافلات من قبضة السلطات ، وانه من الضرورى البحث عنهم والقبض عليهم ، واننا استغربنا لذلك التجاسر الفائق الحد » (٦٢) .

والملاحظ ان هذه العصابات بالرغم من محاولات اجتثاثها استمرت تزاول عملها ، فتقوم بسرقة شئون الحكومة أو خزائنها أو مراكبها التى تجرى فى النيل . وهناك امثلة عديدة على ذلك ، نكتفى بأن نورد بعضها منها . فقد قامت عام ١٨٣٤ عصابة من ناحية ميت القصرى بالسطو على شئون الحكومة فى نواحى من اقليم المنوفية واقليم الغربية وتم ضبط بعض افرادها فى شئون الحكومة فى نواحى فيشا سليم وخرسيت من اقليم الغربية (٦٣) .

وفى عام ١٨٤٠ قامت عصابة أخرى من اللصوص من ناحية عمروس بالاستيلاء على خزينة معاون قسم طنوب حسن اباطة افندى التركى ، بعد ثقب جدار منزله (٦٤) . وفى عام ١٨٤٢ قامت عصابة ثالثة من ناحية شبين الكوم بدخول منزل معاون جفالك ناحية شلقان من اقليم القليوبية واستولت على سلاحه وامواله (٦٥) .

وفى عام ١٨٤٤ هددت إحدى العصابات إحدى مراكب عباس باشا اثناء مرورها فى بحر شبين الكوم واستولت على كميات القطن الموجودة بها ، ولم تتمكن السلطات من القبض على افراد تلك العصابة (٦٦) .

ومن الجدير بالذكر ان وثائق المحاكم الشرعية وان كانت

تسجل حوادث كثيرة قامت بها العصابات فى أعمال السرقة والسطو،
فإنها تسجل أيضا قضايا سرقة عديدة تتم على مستوى الافراد
وعلى نطاق البيت الواحد ، وتتمثل فى حوادث سرقة نقود وحلى
وأدوات منزلية وخلافه . مما يدل على حالة التدهور الحاد فى
الأحوال الاقتصادية . فعلى سبيل المثال ادعى أحد اهالى (زاوية
بعم) عام ١٨٣١ على اخته وزوجها سرقة نقوده واشياء أخرى من
منزله (٦٧) .

وفى العادة كانت حوادث السرقة فى القرى تلحق بالمتهمين
بها المكار ، وبالرغم من ذلك فإن الوثائق تسجل زيادة هذه الجرائم
وانتشارها بين الفلاحين فى الاقليم ، واصبحت قرى الاقليم مليئة
بهؤلاء اللصوص ، الذين يهددون المنازل ، ويعرفهم الاهالى ،
ويترددون دائما على الاسواق فى القرى المجاورة ، وتذكر الوثائق
منهم على سبيل المثال ، عام ١٨٤٨ عدة اسماء خيرالله ومحمد
أبو عوض وابراهيم مسعد الحرامية المشهورين ، وهم من كفر
الدجوية ، وانهم يترددون على اسواق شبين الكوم ، وانهم ارتكبوا
حوادث سرقة ، وانهم يتقاسمون هذه النقود والاشياء (٦٨) .

وكانت الادارة تلجأ الى محاولة ردعهم ، ولاتتورع عن القبض
على مشايخ القرى التى ينتمون اليها ، لانه كان من الشائع ان
هؤلاء المشايخ على دراية باللصوص فى قراهم ، وفى ١٨٤٧ القت
الادارة القبض على مشايخ ناحية منوف ووضعتهم فى السجن حتى
يعترفوا على اللصوص الذين ارتكبوا حوادث سرقة الاموال فى
ناحياتهم (٦٩) .

كما اعتبرت الادارة كل اهالى القرية متضامنين فى دفع
التعويضات عن اى جرائم سرقة تتم بواسطة اللصوص المشهورين

فيها (٧٠) • خصوصاً بعد ان تبين لها ان كافة الاجراءات التي اتخذتها لم تفلح في الحد من تزايد حوادث السرقة •

وهكذا نرى ان ظاهرة السرقة وحوادث السلب كانت تتزايد باستمرار وان تدهور الاحوال الاقتصادية قد ساهم الى حد كبير في ذلك ، مما أدى في النهاية الى اختلال الأمن واضطراب الاحوال الاجتماعية في الاقليم •

٢ - جرائم الدعارة والاغتصاب :

على الرغم مما كان يبدو ظاهرياً على مجتمع القرية في الاقليم آنئذ من تمسك بالفضيلة وحرص على التمسك بالقيم الدينية ، فانه مما يلاحظ ان وثائق المحاكم الشرعية في الاقليم تسجل حوادث كثيرة حول ارتكاب جرائم الدعارة والاغتصاب ، بالرغم مما يحيط هذه الجرائم في العادة من كتمان وسرية ، لما تلحقه من عار يكون مدعاة للخزي والمساس بالشرف بين الافراد • ولايعنى قولنا هذا ان عقد القيم الدينية والاجتماعية والدعوة الى التمسك بالطهر والعفاف قد انفرط • بل الذي يلفت النظر ان الوثائق تسجل حوادث كثيرة تدل على تدهور في هذه القيم ، كما تسجل نبذ الغالبية لهذه الحوادث ، فتذكر عريضة اهالى ناحية شبين الكوم عام ١٨٢٩ الى حاكم الاقليم مثلاً ، « ان رجلاً يدعى مصطفى الحمرة يقيم بجوار المسجد الكبير ، الذي تقام فيه شعائر الاسلام ، يأوى في داره مجموعة من النساء القحيب ، وانهن يختلن مع الرجال والشباب ، وينشأ من ذلك فساد كبير خصوصاً في يوم السوق مع اجتماع

الانحراب من كل جهة ، حتى ان اهل المحروسة ، اى القاهرة الذين حضروا الى الناحية يعترضون على هذا ، ويشنعون على اهل البلد زيادة ، ويطلبون فى عريضتهم اخراج هذا الرجل من داره الى محل بعيد عن وسط البلد « (٧١) » .

والواقع ان وثائق المحاكم الشرعية فى الاقليم آنئذ سجلت العديد من هذه الجرائم ، وان القاضى الشرعى كان ينظر الى هذه الجرائم طبقا لاحكام الشريعة الاسلامية ، وغالبا ماكان يعجز ضحايا هذه الجرائم عن اثبات دعاويهم ، لما يحيط هذه الجرائم من اعتبارات دينية واجتماعية ، وان معظمها قد انتهى بحلول اجتماعية مثل تحرير عقود زواج لهذه الاطراف امام المحاكم . ومن الأمثلة التى سجلتها المحاكم على ذلك ، زواج رجل من ناحية ابيار عام ١٨٤٥ من فتاة بعد الاعتداء عليها ، وضبطه اثناء فراره بعد اقتحام المنزل عليها (٧٢) . وفى عام ١٨٤٧ زواج عوض البربرى الذمى من نصارى ميت خاقان من مخدومة النجار الذمية بعد اعترافه باقترا ف جريمة الزنا وتوقيع عقوبة الجلد ضده (٧٣) . وفى عام ١٨٤٥ ادعاء فتاة من ناحية بابل انه قد زنا بها رجل متزوج وطالب علم ومن حملة القرآن (٧٤) . وكذلك امرأة من ناحية جزى بأن رجلا من الاهالى قد اعتدى عليها بعد أن اوثق رجلها (٧٥) .

هذه الحوادث المتكررة تدل على غياب القيم الاجتماعية الصحيحة آنذاك ، وكانت تعكس فى ذات الوقت ظروف القهر الاجتماعى ، والتفاوت الطبقي الحاد بين فئات المجتمع فى الاقليم ، فتسجل وثائق المحاكم الشرعية على سبيل المثال عام ١٨٤٨ « ان

شيخ قرية سبك هو واتباعه قاموا باستدراج نحو ثمان فتيات في دواره واعتدوا عليهن بعد ضربهن « (٧٦) » .

وفي الغالب كانت هذه الجرائم – نظرا لأنها تتعلق بقيم اجتماعية ماسة بالشرف والكرامة وتكرارها يدل على انهيار هذه القيم – كانت تقود الى جرائم اخرى مثل القتل ، فتسجل وثائق المحاكم الشرعية آنذاك حوادث قتل عديدة مجهولة (٧٧) .

وهكذا نرى ان هذه الحوادث بالرغم من تعددها لم تأخذ شكل الظاهرة ، ولكنها في ذات الوقت كانت تدل على تدهور ملحوظ في الأحوال الاجتماعية في الاقليم .

الهوامش

- (١) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٢٦ عام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م
- (٢) نفسه سجل ٢٧ عام ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م
- (٣) نفسه سجل ٢٦ عام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م
- (٤) نفسه سجل رقم ٦٩ ١٠ محرم ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م
- (٥) نفسه
- (٦) دفاتر ديوان المعية السنوية س/١/١٣/٣ انظر نص الفرمان الجليل الشأن الصادر يوم الاربعاء المبارك ٢١ ذى الحجة ١٢٤٩هـ/١٨٣٤م
- (٧) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٦٩ صفر ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م
- (٨) نفسه رقم ٦٥ سنة ١٢٦٠هـ/١٨٤٥م
- (٩) دفاتر ديوان المعية (عربي) س/١/١٣/٤ الجوابات والاوامر الكريمة ٢٠ محرم ١٢٥١هـ/١٨٣٥م
- (١٠) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٦٧ عام ١٢٦٣هـ/١٨٤٧م
- (١١) فيليب جلال : قاموس الادارة والقضاء مجلد رقم ٣ ص ١١١٨
- (١٢) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٦٧ عام ١٢٦٣هـ/١٨٤٥م
- (١٣) انظر سجلات الادارة المحلية (عربي) : تقرير مشايخ ناحية

الراهب فى ٢١ شوال ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م الى رئيس ديوان أو جمعية الحقانية .
س رقم ١/١/٨ (٢٢ شوال ١٢٦٠هـ - ١٢ ذى الحجة ١٢٦٠هـ) .

(١٤) نفسه س رقم ٢/١/٨ : تحرير جواب من المدير الى رئيس ديوان
أو جمعية الحقانية فى ١١ محرم ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .

(١٥) نفسه .

(١٦) نفسه .

(١٧) ج ، بيير : دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة مترجم
ص ١٢١ .

(١٨) ل ، بوركهارت : العادات والتقاليد المصرية مترجم ص ٦٩ .
عاش بوركهارت فى مصر فترة من الزمن فى عصر محمد على وتوفى بها
(١٨١٢ - ١٨١٧م) . وقد ذكر « ان تعبير عرب يعنى البدو وان هؤلاء
كانوا يلحقون اضرارا وكوراث للممتلكات والاماكن المكشوفة من البلاد
المصرية . وهم - اى البدو يستخدمون لفظ « العرب » اكثر من مصطلح
« البدو » . وهناك عرب آخرون ليسوا من القبائل العربية والبدوية ، فهم
باسم « حضرى » أو « فلاح » .

(١٩) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٦٨ عام ١٢٦٣هـ/١٨٤٧م .
وانظر تعداد النفوس عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م .

(٢٠) كلوت بك : لحة عامة الى مصر ج ١ تعريف محمد مسعود ص
٧٠ (بدون) .

(٢١) محكمة منوف الشرعية . سجل رقم ٤٤ (مبايعات) عام ١٢٥٤هـ
١٨٣٨م .

(٢٢) ديوان المعية السنوية س ١/١٣/١ - ٩ صفر ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٢٣) سجلات محكمة منوف رقم ٤٥ رمضان ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م .

(٢٤) ج . بيير : دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديث ص
٢١ .

(٢٥) نفسه : تاريخ ملكية الاراضى فى مصر الحديثة ١٨٠٠ - ١٩٥٠
ص ٥٠ - ٥١ . ٢١ موال ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م .

(٢٦) انظر سجلات الادارة المحلية (عربى) صادر سجل رقم ١/١/٨ فى
٢١ شوال ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م .

(٢٧) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٣٣ سنة ١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م ،
ورقم ٦٦ سنة ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م ، سجل مضبطة منوف ١٢٦٨هـ / ١٨٥٢م .

(٢٨) نفسه سجل رقم ٣٤ عام ١٢٤٧هـ / ١٨٣١م .

(٢٩) نفسه سجل رقم ٣٤ عام ١٢٤٧هـ / ١٨٣١م .

(٣٠) نفسه سجل رقم ٦٤ عام ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م .

(٣١) نفسه سجل رقم ٦٦ عام ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م .

(٣٢) نفسه .

(٣٣) هنرى عيروط : الفلاحون ص ١٩٥ ترجمة محيى الدين ، وليم
مرقص . القاهرة ١٩٦٨ .

(٣٤) نفسه ص .

(٣٥) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٦٦ سنة ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م .

(٣٦) نفسه سجل رقم ٦٧ سنة ١٢٦٢هـ / ١٨٤٧م .

(٣٧) نفسه : لم نجد سوى حادثة واحدة . فى ناحية مليج ، فقد
اختلس صراف الناحية أموال الميرى ، ودفق ضامنه - شيخ الناحية - هذه
الاموال .

(٣٨) انظر سجلات الادارة المحلية (عربى) رقم ل/١/٨ وثيقة بتاريخ
٨ محرم ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م (الفترة التاريخية للسجل أول ١٢٦٠هـ - ١٩
محرم ١٢٦١هـ) .

(٣٩) انظر دفاتر تعداد النفوس مجلدات ٥١ - ٥٣ سنة ١٢٦٤هـ /
١٨٤٨م .

(٤٠) نفسه مجلد ٥٢ .

(٤١) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٣٠ سنة ١٢٤٥هـ / ١٨٣٠م .

(٤٢) نفسه رقم ٢٢ سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ، رقم ٥٦ سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م .

(٤٣) نفسه رقم ٤٧ سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م .

(٤٤) سجلات محكمة منوف الشرعية رقم ٤٥ (اشهادات) ٢٥ رجب ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٤٥) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ١٨ غرة شوال ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م .

(٤٦) نفسه .

(٤٧) هيلين ريفلين : مرجع سابق ص ٢٩١ .

(٤٨) ج . بيير : مرجع سابق ص ٢١٧ - ٢١٩ . « اورد بيير اقوال هؤلاء الذين يصفون الفلاحين بالخضوع والاستسلام ومنهم بورنج ، وبيوت بك ، وهنرى عيروط . ولكنه - اى بيير يرفض هذه النظرة الى الفلاحين ، ويدلل عليها بالثورات التى قاموا بها فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر » .

(٤٩) دى بوا - ايميه جولوا : رحلة الى اعماق الدلتا ص ٧٧ . من تأليف علماء الحملة الفرنسية : وصف مصر الترجمة العربية (٣) - زهير الشايب (دراسات عن المدن والاقاليم المصرية) . الطبعة الثانية . مكتبة المخانجى القاهرة ١٩٨٤ .

(٥٠) هيلين ريفلين : مرجع سابق ص ١٨٥ .

(٥١) فيليب جالد : قاموس الادارة والقضاء ج ٣ ص ٤٥٣ المطبعة البخارية ، بنى لاغوداكس بالاسكندرية عام ١٨٩٠ (انظر المادة ٢٦ من قانون الفلاحة) .

(٥٢) وثائق ديوان المعية السنية (عربى) س١/١٣/٤ ، الجوابات والاوامر الكريمة ، غرة رمضان ١٢٥٠هـ - ١٨ شعبان ١٢٥١هـ - ١٨٣٤م .

(٥٣) سجلات الادارة المحلية (صادر) مديرية المنوفية س ل/٨/١/٢ فى ١٩ محرم ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .

(٥٤) نفسه س ل/١/٨/١ عربى (صادر) ٢٢ شوال ١٢٦٠هـ/ ١٢ ذى الحجة ١٢٦٠هـ - الموافق ١٨٤٤ - ١٨٤٥ م .

• (٥٥) نفسه

(٥٦) نفسه

• (٥٧) نفسه

• (٥٨) انظر الأب هنرى عيروط : مرجع سابق ص ٢٥٥ .

(٥٩) وثائق ديوان المعية السنوية ، يومية الجوابات والاوامر الكريمة الصادرة بورشة الجرنال س/١/١٣/٢ فى غرة رجب ١٢٤٧هـ - ١٦ ذى القعدة. ١٢٤٧هـ/ عام ١٨٣١ م .

• (٦٠) نفسه س/١/١٣/٣ فى ٣ رمضان ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م .

(٦١) سجلات الادارة المحلية (عربى) ، صادر سجل ل ١/١/٨ فى ٢٢ شوال ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤ م .

(٦٢) سجلات ديوان المعية السنوية س ١/١٣/١ ٢٠ صفر ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م .

• (٦٣) نفسه س ١/١٣/٣ فى ١٤ رمضان ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م .

(٦٤) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٥٨ فى ٢٢ ذى القعدة ١٢٥٦هـ ١٨٤١م .

• (٦٥) نفسه رقم ٦٠ فى ١٧ رمضان ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م .

• (٦٦) نفسه رقم ٦٢ فى ١١ ربيع الآخر ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م .

• (٦٧) نفسه رقم ٣١ فى ١١ ذى القعدة ١٢٤٦هـ/ ١٨٣١م .

• (٦٨) نفسه رقم ٦٩ عام ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م .

• (٦٩) نفسه

• (٧٠) كلوت بك : لحة عامة الى مصر ج ٢ ص ١٥٠ .

- (٧١) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٢٩ عام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م
- (٧٢) نفسه رقم ٦٦ فى ٢٤ جماد آخر ١٢٦١هـ/١٨٤٥م
- (٧٣) نفسه رقم ٦٩ فى عام ١٢٦٣هـ/١٨٤٧م
- (٧٤) نفسه رقم ٦٦ غرة جماد آخر ١٢٦١هـ/١٨٤٥م
- (٧٥) نفسه رقم ٤٥ (اشهادات) ٢٥ رجب ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م
- (٧٦) نفسه رقم ٦٩ عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م
- (٧٧) انظر سجلات رقم ٥ فى ٢٠ شوال ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م ، ورقم ٢٨ عام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ، ورقم ٢٩ فى عام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ، ورقم ٦٧ عام ١٢٦٣هـ/١٨٤٧م ، ورقم ٦٩ عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م

خاتمة

تبين لنا من الدراسة ان العائلات الكبيرة فى الاقليم احتفظت بالبناء الداخلى لها ، اى بالزيادة العددية وانها لم تتعرض للتفتت بالنزوح من مواطنها الاصلية . عكس ما حدث بالنسبة للعائلات الصغيرة التى تفرقت فى انحاء الاقليم وخارجة وهى حقيقة بارزة فى تاريخ عائلات الاقليم . وادى ذلك الى انفراد هذه العائلات الكبيرة بالوجاهة والنفوذ ، وتعميق قيم التفاضل الطبقي فى العلاقات بين افراد العائلات الكبيرة والعائلات الصغيرة ، مما اثر فى النهاية على تطور الحياة الاجتماعية . فلاحظ على سبيل المثال ان العائلات الكبيرة تتجمع فى مناطق واحدة ، وتطلق اسماء هذه العائلات على الاماكن التى يقيمون فيها ، وان هذه العائلات تحتكر فيما بينها مناصب الادارة وتنفرذ بالسيطرة على الاوضاع الاقتصادية فى الاقليم .

وفى ذات الوقت ، تبين ان الاقلية التركية قد تبوأَت أعلى مكانة فى الحياة الاجتماعية داخل الاقليم باستحواذها وسيطرتها على الادارة والشئون الاقتصادية ، بالرغم من حجمها العددى الضئيل واستندت فى ذلك على القوة والتسلط واللجوء الى ممارسة أساليب الظلم

والقهر الاجتماعى . كما استندت على وجود جهاز قضائى تابع لها ، يستمد وجوده منها فكان ظهيرا لها فأقننى فيها ، فكان قضاء منحازا يراعى مكانة الافراد الاجتماعية اكثر مما يراعى الاحكام الشرعية .

وتبين ان هذه الاقلية قد نفذت الى اوجه الحياة الاقتصادية المختلفة . فقام الاتراك بالحصول على التزامات الاطيان الواسعة واحتكروا ادوات الانتاج الاخرى ، فسيطروا على المواصلات النهرية مثل المراكب النيلية وانفردوا بالاشراف على صناعات الاقليم .

ولما كان وجودهم فى الاقليم الآجال محدودة فلم يستقروا فيه وتحول الاقليم الى مصدر للانتفاع والنهب واصبحت صورة متكررة ترسخت فى الافهام ان علاقتهم بالاقليم علاقة مؤقتة قائمة على الانتفاع والنهب وهى صورة استمرت فيما بعد على مستوى علاقة الاقاليم بالعاصمة عموما .

وقد اوضحت سياسة الاحتكار التى مارسستها الحكومة فى الاقليم ذلك تماما ، ودلت عليه الوثائق ، وتناول الفصل الثالث ذلك بالتفصيل فالقى اضرواء جديدة على سياسة الاحتكار فى مصر فى عصر محمد على ، والتى كرست الحكومة من خلالها تبعية الاقاليم للعاصمة وتعميق المركزية بينهما فى الجوانب الادارية والمالية والاقتصادية عموما .

اما بالنسبة للعلاقات الاجتماعية فى الاقليم ، فانه مما يلاحظ انه لم يصحبها تغيير مماثل لما اصاب الحياة الاقتصادية من تغيير بادخال نظام الاحتكار ، فاستمرت الاغلبية تميل الى الابتعاد عن الحكام الاتراك بحكم التفاوت الطبقي وانعزال هؤلاء عنهم . وتكرست العلاقات القائمة على الخوف وسوء الظن عند الكثيرين

يسبب سوء المعاملة والاعتداءات المتكررة عليهم . وازدادت العلاقات الاجتماعية تفسخا في الاقليم بسبب انتشار الحزازات والانقسامات نتيجة الصراع حول منصب شيخ القرية وانقسام الاهالى الى عناصر متباينة من الفلاحين والبدو والصعايدة بسبب التعصب والنزعات الضيقة .

وقد اصاب الحياة الاجتماعية نظرا لذلك عوامل القلق والتوتر فازدادت مظاهر التمرد والعصيان وثورات الفلاحين بسبب سياسات الحكومة في مجالات جمع الضرائب والتجنيد والسخرة ، مثلما حدث عام ١٨٢٣ وعام ١٨٤٤ ، وكانت الحكومة تتصدى لهذه الثورات بالعنف والشدة .

وامصاب الحياة الاجتماعية عموما تدهور ملحوظ على مستوى العلاقات الاجتماعية بين الافراد ، فتعددت جرائم السرقة والنهب والاغتصاب والدعارة والرشوة والقتل وغيرها .

الوثائق والمراجع

أولاً : الوثائق :

– ديوان المعية السنه (عربى) :

– دفتر قيد الأوامر الكريمة ابتداء من عام ١٢٤٥ هـ س
١/١٣/١ (٦ محرم ١٢٤٥ هـ – ٢٧ رجب ١٢٤٦ هـ) .

– دفتر يومية الجوابات والأوامر الكريمة الصادرة بورشة
الجرنال س/١/١٣/٢ (غرة رجب ١٢٤٧ هـ – ١٦ ذى القعدة
١٢٤٧ هـ) .

– دفتر يومية الجوابات والأوامر الصادرة بورشة الجرنال
س/١٠/١٣/٣ (٣ رجب ١٢٤٩ هـ – ١٢ ذى القعدة ١٢٥٠ هـ) .

– دفتر يومية الجوابات والأوامر الكريمة الصادرة بورشة
الجرنال س/١/١٣/٤ (غرة رمضان ١٢٥٠ هـ – ١٨ شعبان
١٢٥١ هـ) .

– دفتر يومية الجوابات والأوامر الكريمة الصادرة بورشة

الجرنال س/١/١٣/٥ (غرة رمضان ١٢٥١هـ - ٢٩ ذى الحجة ١٢٥١هـ) .

- دفتر س/١/١٣/١٠ بيان عن الكشف المطلوب من المديرية عام ١٢٥٣هـ .

- دفتر س/١/١/٣٥ صادر الأوامر العلية الى المجالس والدواوين والأقاليم (٧ جماد أول ١٢٨٣هـ - ١٦ صفر ١٢٨٤هـ) .
٢ - سجلات الإدارة المحلية (ديوان مديرية المتوفية) عربى - صادر

- سجل ل / ٨ / ١ / ١ (الفترة من ٢٢ شوال ١٢٦٠هـ - ١٢ ذى الحجة ١٢٦٠هـ) .

- سجل ل/٨/١/٢ (الفترة من ١٢ جماد أول ١٢٦٠هـ - ١٩ محرم ١٢٦١هـ) .

- سجل ل/٨/٢/١ (الفترة من ١١ رجب ١٢٦١هـ - ١٩ محرم ١٢٦١هـ) .

٣ - تعداد نفوس نواحي اقليم المتوفية عام ١٢٦٤هـ (عدة مجلدات) هى :

من - ل/٨/١٢٢/١ الى - ل/٨/١٢٢/٥٦ (١٦ مجلدا) ،
مقاسات مختلفة ٢٥ x ٣٧ سم ، ١٨ x ٤٥ سم . وكل مجلد يحتوى
على بيانات هامة للغاية فى دراسة الاحوال الاقتصادية الاجتماعية
فى الاقليم عموما .

٤ - وحدات وثائق المحاكم الشرعية فى الاقليم (فى الفترة من ١٢٣٢هـ - ١٢٨٦هـ) . وهى :

- محكمة متوف :

سجل بدون رقم (١٩ جماد أول ١٢٣٢هـ - ٢٧ شوال ١٢٣٢هـ) .

محكمة مديرية المنوفية :

- سجل رقم (١) شعبان ١٢٣٤هـ - ٥ رمضان ١٢٣٤هـ .
- سجل رقم (٢) أول محرم ١٢٣٥هـ - ١٦ جماد أول ١٢٣٥هـ .
- سجل رقم (٣) غرة رجب ١٢٣٦هـ - ١١ رمضان ١٢٣٦هـ .
- سجل رقم (٤) ٢٠ شعبان ١٢٣٧هـ - آخر جماد آخر ١٢٣٨هـ .
- سجل رقم (٥) ٢٠ شوال ١٢٣٨هـ - ١٢ صفر ١٢٣٩هـ .
- سجل رقم (٦) نهاية صفر ١٢٣٩هـ - ١٥ نجماد أول ١٢٣٩هـ .
- سجل رقم (٧) ٣٠ جماد أول ١٢٣٩هـ - غرة ذو الحجة ١٢٣٩هـ .
- سجل رقم (٨) ٣٠ جماد أول ١٢٤٠هـ - ١٠ شعبان ١٢٤٠هـ .
- سجل رقم (٩) ١٤ شعبان ١٢٤٠هـ - ٢٠ شعبان ١٢٤١هـ .
- سجل رقم (١٦) ١٠ ربيع أول ١٢٤٣هـ - ١٤ جماد أول ١٢٤٣هـ .
- سجل رقم (١٧) ١٧ جماد ثاني ١٢٤٣هـ - ٣١ جماد ثاني ١٢٤٣هـ .
- سجل رقم (١٨) ١٣ ذو القعدة ١٢٤٢هـ - غرة ذو القعدة ١٢٤٣هـ .
- سجل رقم (٢١) ٣ محرم ١٢٤٤هـ - ١٠ محرم ١٢٤٤هـ .
- سجل رقم (٢٢) عام ١٢٤٤هـ .
- سجل رقم (٢٦) عام ١٢٤٤هـ .

- سجل رقم (٢٧) عام ١٢٤٥ هـ
- سجل رقم (٢٨) عام ١٢٤٥ هـ
- سجل رقم (٢٩) عام ١٢٤٥ هـ
- سجل رقم (٣٠) عام ١٢٤٥ هـ
- سجل رقم (٣١) عام ١٢٤٦ هـ
- سجل رقم (٣٢) عام ١٢٤٦ هـ
- سجل رقم (٣٣) عام ١٢٤٦ هـ
- سجل رقم (٣٤) عام ١٢٤٦ هـ / ١٢٤٧ هـ
- سجل رقم (٣٥) عام ١٢٤٧ هـ

— محكمة منوف الشرعية :

سجل رقم (٤٠) عام ١٢٥٠ هـ / ١٢٥١ هـ (مبايعات ومرافعات)

محكمة مديرية المنوفية :

سجل رقم (٤٣) عام ١٢٥١ هـ (فرمانات)

محكمة منوف الشرعية :

- سجل رقم (٤٤) عام ١٢٥٤ هـ (مبايعات)
- سجل رقم (٤٣) عام ١٢٥٥ هـ / ١٢٥٦ هـ (مصالحات)
- سجل رقم (٤٥) عام ١٢٥٤ هـ / ١٢٥٥ هـ (اشهادات)

محكمة مديرية المنوفية :

سجل رقم (٤٧) عام ١٢٥٣ هـ

- سجل رقم (٤٩) عام ١٢٥٢هـ / ١٢٥٤ هـ
- سجل رقم (٥٦) عام ١٢٥٥ هـ
- سجل رقم (٥٧) عام ١٢٥٦هـ / ١٢٥٩ هـ
- سجل رقم (٥٨) عام ١٢٥٦هـ / ١٢٥٧ هـ
- سجل رقم (٥٩) عام ١٢٥٨ هـ
- سجل رقم (٦٠) عام ١٢٥٨هـ / ١٢٥٩ هـ
- سجل رقم (٦١) عام ١٢٥٨هـ / ١٢٥٩ هـ
- سجل رقم (٦٢) عام ١٢٥٨هـ / ١٢٥٩ هـ
- سجل رقم (٦٣) عام ١٢٥٩هـ / ١٢٦٠ هـ
- سجل رقم (٦٤) عام ١٢٦٠ هـ
- سجل رقم (٦٥) عام ١٢٦٠ هـ
- سجل رقم (٦٦) عام ١٢٦١ هـ
- سجل بدون رقم عام ١٢٦٢هـ / ١٢٦٤ هـ (اشهادات)
- سجل رقم (٦٧) عام ١٢٦٣ هـ
- سجل رقم (٦٨) عام ١٢٦٢هـ / ١٢٦٣ هـ
- سجل رقم (٦٩) عام ١٢٦٤ هـ

محكمة متوف :

- مضبطة ١٢٦٨ هـ - رقم ٥٤١ عين ٢٣٢ مخزن ٤٦
- (محرم ١٢٦٨ هـ - جماد أول ١٢٦٨ هـ)

محكمة قاضي متوف :

- مضبطة ١٢٦٨ هـ - رقم ٥٤٢ عين ٢٣٢ مخزن ٤٦
- (٢٠ رجب ١٢٦٨ هـ - جماد اول ١٢٦٨ هـ)

محكمة مركز متوف :

- - مضبطة ١٢٦٨ هـ - رقم ٥٤٣ عين ٢٣٢ مخزن ٤٦
- (٢١ رمضان ١٢٦٨ هـ - ٢٦ ذو القعدة ١٢٦٨ هـ)
- - مضبطة ١٢٦٨ هـ - رقم ٥٤٤ عين ٢٣٢ مخزن ٤٦
- (٢٨ ذو القعدة ١٢٦٨ هـ - ٢٥ صفر ١٢٦٩ هـ)
- - مضبطة ١٢٦٩ هـ - رقم ٥٤٥ عين ٢٣٢ مخزن ٤٦
- (٢٦ صفر ١٢٦٩ هـ - ١٦ جماد اول ١٢٦٩ هـ)
- - مضبطة ١٢٦٩ هـ - رقم ٥٤٦ عين ٢٣٢ مخزن ٤٦
- (٥ رمضان ١٢٦٩ هـ - ٢٩ ذو القعدة ١٢٦٩ هـ)
- - مضبطة ١٢٦٩ هـ / ١٢٧٠ هـ - رقم ٥٤٨ عين ٢٣٢ مخزن ٤٦
- (٢٦ ذو القعدة ١٢٦٩ هـ - ٢ صفر ١٢٧٠ هـ)

محكمة مديرية المنوفية :

- سجل بدون رقم (١٧ ربيع اول ١٢٧١ هـ - ٢٤ ربيع اول ١٢٧٣ هـ)

(مبايعات)

مضبطة محكمة متوف :

سجل رقم ٥٤٩ عين ٢٣٢ مخزن ٤٦ (مبايعات) عام
١٢٧١ هـ .

سجل رقم ٥٥٠ عين ٢٣٢ مخزن ٤٦ (٨ ذو الحجة ١٢٧٢ هـ /
١٢٧٤ هـ)

محكمة سرسنا (قسم تلا) :

• نصف أول روضه - رقم ٣٢٦ عين ٢٢٩ مخزن ٤٦ .
• (شوال ١٢٧٣ هـ - جماد أول ١٢٧٦ هـ)

محكمة سرسنا (قسم متوف) :

• نصف أول روضه - رقم ٣٢٦ عين ٢٢٩ مخزن ٤٦ .
• (٢٥ ربيع آخر ٧٩ - ٧ ذو الحجة ١٢٧٩ هـ)

سجل قاضي الماي :

• رقم ٣٢٧ عين ٢٢٩ مخزن ٤٦ .
سجل قيد الدعاوى الواردة (جماد أول ١٢٧٩ هـ - ذو الحجة
١٢٧٩ هـ) .

محكمة ساقية ابو شعرة (قسم اشمون) :

• رقم ٤٤٠ عين ٢٣٠ مخزن ٤٦ .
• (جماد أول ١٢٧٩ هـ - ٣ ذو الحجة ١٢٧٩ هـ)

محكمة الباجور :

رقم ٥٤٠ عين ٢٣٢ مخزن ٤٦ .
(٤ شعبان ١٢٧٩ هـ - ٢٨ شعبان ١٢٧٩ هـ)

قاضي شتشمور :

رقم ٤٤١ عين ٢٣٠ مخزن ٤٦ .
(غرة محرم ١٢٨٠ هـ - ١٢٨١ هـ)

محكمة مديرية المنوفية (مضابط قيد المواد الشرعية) :

رقم (١) عين ٢٢٥ مخزن ٤٦ .
(٢٦ جماد أول ١٢٨٤ هـ - ٢٢ جماد أول ١٢٨٥ هـ)
- مضبطة لقيد دائرة الأمور الوقتية مما يحتاج اليه الحال .
رقم (٢) عين ٢٢٥ مخزن ٤٦ .
(١٣ ذو القعدة ١٢٨٤ هـ - ٧ شعبان ١٢٨٤ هـ)

ثانيا : المراجع : (١) العربية :

- ابراهيم جمال المحامى : الاقوال الجليه فى اختصاص
المحاكم الاهلية . مطبعة المحروسة عام ١٨٩٤ .
- حسين خالف (دكتور) : التجديد فى الاقتصاد المصرى
الحديث . القاهرة ١٩٦٢ .
- صبحى وحيد : فى اصول المسالة المصرية (طبعة منقحه)
مكتبة مدبولى . القاهرة (د . ت) .

– عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على – مكتبة النهضة
الطبعة الثالثة القاهرة عام ١٩٥١ .

– عزيز خانكى بك : التشريع والقضاء قبل المحاكم الشرعية .
المطبعة العصرية بالقاهرة (د . ت) .

– على باشا مبارك : الخطط التوفيقية . الجزء ١٢ و ١٦ مطبعة
بولاق (د . ت) .

– فتحى زغلول باشا : المحاماه ، القاهرة ١٩٠٠ .

– فيليب جلاد : قاموس الادارة والقضاء . مجلد ٣ . المطبعة
البخارية ، بنى لاغوداكس ، الاسكندرية عام ١٨٩٠ .

– محمد رمزى : القاموس الجغرافى . القسم الثانى .
الجزء الثانى . القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٥/٥٤ .

(٢) المترجمة :

– باتريك اويريان : ثورة النظام الاقتصادى فى مصر . تعريب
خيرى حماد . الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر . القاهرة عام
١٩٧٠ .

– دى بوا ، ايميه جولوا : رحلة الى اعماق الدلتا . بحث
من تأليف علماء الحملة الفرنسية : وصف مصر (٣) دراسات عن المدن
والاقاليم المصرية . ترجمة زهير الشايب . المطبعة الثانية . مكتبة
الخانجى . القاهرة ١٩٨٤ .

– . ج . ج . بيير : دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر
الحديثة . ترجمة وتقديم د . عبد الخالق لاشين وعبد الحميد فهمى
الجمال . مكتبة جامعة عين شمس . الطبعة الاولى عام ١٩٧٦ .

— ج . بيير : تاريخ ملكية الارض فى مصر الحديثة ١٨٠٠
— ١٩٥٠ ترجمة عطيات محمود . سلسلة الالف كتاب الثانى .
الهيئة العامة للكتاب . القاهرة ١٩٨٨ .

— جلافنس ، بتدلى ، كاشى : سوسيولوجيا العلاقات الزراعية
ترجمة سامى الرزاز الطبعة الاولى . دار البيان للنشر ، الجيزة .
مصر ١٩٨٦ .

— ١٠ ب كلوت بك : لمحة عامة الى مصر . تعريب محمد مسعود
الجزء الاول . القاهرة (د . ت) .

— ج . لويس بوركهارت : العادات والتقاليد المصرية . ترجمة
د . ابراهيم شعلان . سلسلة الالف كتاب الثانى ١٩٨٩ .

— هاملتون جب ، هارولد بوون : المجتمع الاسلامى والغرب
(جزءان) ترجمة الدكتور احمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى
الحسينى . القاهرة ١٩٧١ .

— هنرى عيروط : الفلاحون . ترجمة محيى الدين اللبان
ووليم داود مرقص . الطبعة الثامنة . القاهرة ١٩٦٨ .

— هيلين آن ريفلين : الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل
القرن التاسع عشر . ترجمة الدكتور احمد عبد الرحيم مصطفى
ومصطفى الحسينى . القاهرة دار المعارف ١٩٦٨ .

(٣) الاجنبية :

— Al-Sayyid Marsot, Afaf Lutfi : A Short history of
Modern Egypt. (Cambridge Univ. Press, 1985).

— Mitchel, Timothy : Colonising Egypt, (The
American University in Cairo Press, 1989).

صدر في هذه السلسلة :

- ١ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ
د . عبد العظيم رمضان
- ٢ - علي ماهر
اعداد : ارشوان محمود جاب الله
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة
اعداد : عبد السلام عبد الحليم عامر
- ٤ - التيارات الفكرية في مصر المعاصرة
د . محمد نعمان جلال
- ٥ - غارات أوروبا على الشواطئ المصرية في العصور
الوسطى
عطية عبد السميع
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ج ١
لمعي المطيعي

- ٧ - صلاح الدين الأيوبي
د • عبد المنعم ماجد
- ٨ - رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية
د • علي بركات
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل
د • محمد أنيس
- ١٠ - توفيق دياب ملحة الصحافة الحزبية
محمود فوزي
- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية
شكري القاضي
- ١٢ - هدى شعراوي وعصر التنوير
د • نبيل براغب
- ١٣ - اكذوبة الاستعمار المصري للسودان
د • عبد العظيم رمضان
- ١٤ - مصر في عصر الولاة
د • سيدة اسماعيل كاشف
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامي
د • علي حسن الخريطولي
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعي في مصر
د • حلمي احمد شليبي

- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى
د * محمد نصر فرحات
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية
د * على السيد محمود
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين
د * أحمد محمود صابون
- ٢٠ - المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى
د * محمد أنيس
- ٢١ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج ١
توفيق الطويل
- ٢٢ - نظرات فى تاريخ مصر
جمال بدوى
- ٢٣ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج ٢
توفيق الطويل
- ٢٤ - الصحافة الوفدية
د * نجوى كامل
- ٢٥ - المجتمع الاسلامى
ترجمة : د * عبد الرحيم مصطفى
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة
د * سعيد اسماعيل على
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ج ١
ترجمة : محمد فريد أبو حديد
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ج ٢
ترجمة : محمد فريد أبو حديد

- ٢٩ - مصر فى عهد الاخشيديين
د • سيدة اسماعيل كاشف
- ٣٠ - الموظفون فى مصر
د • حلمى أحمد شلبى
- ٣١ - خمسون شخصية وشخصية
شكرى القاضى
- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج ١
لمى المطيعى
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الافريقى
د • خالد الكومى
- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية
د • • يونان لبيب رزق
- ٣٥ - اعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة
عبد الحميد توفيق زكى
- ٣٦ - المجتمع الاسلامى والغرب ج ٢
ترجمة : د • احمد عبد الرحيم مصطفى
- ٣٧ - الشيخ على يوسف
تأليف : د • سليمان صالح
- ٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى
العصر العثمانى
د • عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم
- ٣٩ - قصة احتلال محمد على لليونان
د • جميل عبيد

- ٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودرها فى حرب ١٩٤٨
د * عبد المنعم الدسوقي الجميلى
- ٤١ - محمد قريد الموقف والمأساة
رفعت السعيد
- ٤٢ - تكوين مصر عبد العصور
محمد شفيق غربال
- ٤٢ - رحلة فى عقول مصرية
ابراهيم عبد العزيز
- ٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر
العثمانى
د * محمد عفيفى
- ٤٥ - الحروب الصليبية
تأليف : وليم الصورى
ترجمة : ١ * د * حسن حبشى
- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩ : ١٩٥٧
تأليف : د * عبد الرؤوف أحمد عمرو
- ٤٧ - تاريخ القضاء المصرى الحديث
تأليف : ١ * د لطيفة محمد سالم
- ٤٨ - الفلاح المصرى
تأليف : د * زبيد عطا
- ٤٩ - العلاقات المصرية الاسرائيلية
تأليف : ١ * د * عبد العظيم رمضان

- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية
تأليف : د . سهير اسكندر
- ٥١ - تاريخ المدارس فى مصر الاسلامية
اعداد : د . عبد العظيم رمضان
- ٥٢ - مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين
القرن الثامن عشر
تأليف : د . الهام محمد على ذهني
- ٥٣ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك
د . محمد كمال الدين عز الدين على
- ٥٤ - الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى
تأليف الدكتور محمد عفيفى
- ٥٥ - الحروب الصليبية ج ٢
ترجمة وتحقيق د . حسن حبشى

الفهرس

٥	• • • • •	تقديم رئيس التحرير
٧	• • • • •	تقديم المؤلف
		الفصل الأول :
١١	• • • • •	عائلات اقليم المنوفية
		الفصل الثانى :
٣٩	• • • • •	حكم الأتراك فى الاقليم
		الفصل الثالث :
٧١	• • • • •	الأحوال الاقتصادية فى الاقليم
		الفصل الرابع :
١٢٧	• • • • •	الأحوال الاجتماعية فى الاقليم
١٥٩	• • • • •	خاتمة
١٦٣	• • • • •	الوثائق والمراجع

رقم الايداع ١٩٩٢/٧٣٢٤

الترقيم الدولى 7 — 3123 — 10 — 977 I.S.B.N.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

تناولت هذه الدراسة مجتمع المنوفية الذى يمثل أبرز أشكال المجتمع الزراعى وقد اختاره المؤلف لما توفر له من وثائق رسمت صورة متكاملة لهذا المجتمع تمثلت فى دفاتر التعداد السكانى وسجلات الإدارة المحلية ووثائق ديوان المسعى السنه وسجلات المحاكم الشرعية وقد رجع إليها المؤلف فى أماكن حفظها .

كما تناولت الدراسة الحكم التركى ودور الأقلية التركية الحاكمة ، وعلاقة الإدارة بالنظام القضائى وايضاً تناولت الأحوال الاقتصادية ، والدور الذى قلمت به الحكومة لربط الإقليم بالعاصمة وتكريس المركزية وتطبيق نظام الاحتكار كما اهتمت الدراسة بالأحوال الاجتماعية وظروف تمرد الفلاحين . وإنتشار نزعات التعصب والانقسامات وحوادث السرقة والقتل وغيرها . ومن هنا كانت أهمية هذه الدراسات الميكروسكوبية التى تناولت شريحة معينة من جسد المجتمع الريفى لإعطاء فكرة عامة عن بقية شرائح الجسد .

